مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

متابعات إفريقية

العدد (٢٩) محرم ١٤٤٤هـ - أغسطس ٢٠٢٢م

تحرير: الدكتور محمد السبيطلي

د. حكيم ألادي نجم الدين
د. عبد الرزاق غراف
د. غادة أنيس البياع
د. هارون باه

د. محمود زكريا محمود إبراهيم
منال فهمي البطران
محمد المختار
آية النويهي

متابعات إفريقية

العدد (٢٩)

المحتويات

متابعات إفريقية

سلسلة أوراق متخصصة يضمها تقرير شهري يصدر عن مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض. تناقش السلسلة الملفات والقضايا السياسية والاقتصادية والأمنية المختلفة التي تهم سُكّان القارة الإفريقية وانعكاساتها الإقليمية والدولية من خلال مقاربات متعددة التخصصات وزوايا النظر.

للتواصل: afrstudies@kfcris.com

- **الأزمة الكونغولية الرواندية: جذورها والجهود الإفريقية لإنهائها**

د. حكيم ألادي نجم الدين، باحث مهتم بالشؤون الإفريقية، أبوجا..... ٨

- **الانسحاب الفرنسي من مالي: إعادة تموضع أم بداية انهيار؟**

د. عبد الرزاق غراف، أستاذ محاضر وباحث في الدراسات الأورو متوسطية،
جامعة أم البواقي، الجزائر. ٢٠

- **اضطرابات سلاسل الإمداد العالمية وانعكاساتها على الاقتصادات الإفريقية**

د. غادة أنيس البياع، أستاذ الاقتصاد المساعد، كلية الدراسات الإفريقية العليا، جامعة القاهرة، القاهرة.... ٢٩

- **الرشوة في دول غربي إفريقيا: محاولة للفهم!**

د. هارون باه، باحث في العلوم السياسية، زيغنشور، السنغال..... ٤١

- **إشكاليات الحكم الداخلي وخلافة «بول بيا» في الكاميرون**

د. محمود زكريا محمود إبراهيم، مدرس العلوم السياسية بكلية الدراسات الإفريقية العليا،
جامعة القاهرة، القاهرة..... ٥٢

- **إسرائيل في دول حوض النيل**

منال فهمي البطران، كاتبة وباحثة متخصصة في شؤون الشرق الأوسط
والشؤون الإسرائيلية، القاهرة..... ٦٤

- **موريتانيا والقوى الإقليمية في الساحل: العلاقات والتنافس على استغلال الثروات**

محمد المختار، كاتب متخصص في الشؤون الموريتانية، نواكشوط..... ٧٣

- **أزمة انعدام الأمن الغذائي في إفريقيا: في ضوء الحرب الروسية الأوكرانية**

آية النويهي، باحثة متخصصة في الشؤون الإفريقية، القاهرة..... ٨٣

هيفاء المطوع

تحرير

د. طارق باكير

مراجع لغوي

إخلاء مسؤولية

تعكس هذه المقالات ومحتوياتها تحليلات الكاتب وآراءه، ولا ينبغي أن تُنسب وجهات النظر والآراء الواردة فيها إلى مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، والكاتب وحده هو المسؤول عما يرد فيها من استنتاجات أو إحصاءات أو أخطاء.

رقم الإيداع بمكتبة الملك فهد الوطنية:

١٤٤٤/١٠٩

ردمد: ١٦٥٨-٩٤٢٤

كلمة المحرر

شهدت إفريقيا في الأيام الماضية أحداثا مهمة عدة؛ لعل أبرزها الانتخابات التشريعية في السنغال، والرئاسية في كينيا، والاستفتاء على الدستور الجديد في تونس، علاوة على الملء الثالث لسد النهضة الإثيوبي... ولنتائج الانتخابات التشريعية في السنغال دلالات سياسية بالغة الأهمية، ليس للسنغال فقط، ولكن لمنطقة غربي إفريقيا كلها؛ وتتمثل في صعود المعارضة بصورة تعزز الانطباع الأولي، والمتمثل في تراجع نفوذ النخب السياسية التقليدية، ذات الولاء لفرنسا، وتعاظم شعبية جيل جديد من المعارضين، الذين يوصفون بذوي «التوجه الإفريقي التحرري»، والذي بدوره يعبر عن موجة «تحررية» جديدة لدى الأجيال الشابة في غربي إفريقيا، عبر اقتحام ساحة الفعل السياسي، لوجوه مدنية وعسكرية، تمثل، أو تعمل على إحداث قطيعة مع المرحلة السابقة، بما فيها من نخب وعلاقات دولية، ترمز لاستمرار نمط معين، في مجال التنمية والبناء الوطني، وتقدّر أنه فشل لمدة عقود، في تحقيق وعود الآباء المؤسسين للدولة الوطنية التنموية الحديثة. وهذا ما يجري اليوم في مالي، وغينيا، وبوركينا فاسو، وتشاد، والسنغال. وقد يحدث غدا في دول أخرى مجاورة؛ وذلك بصرف النظر عن الطريقة التي تتم بها القطيعة - سواء أكانت سياسية سلمية، أم عسكرية انقلابية - وعن المنجزات التي يمكن أن تتحقق في السنوات القليلة المقبلة.

فاز في الانتخابات الرئاسية الكينية: ويليام روتو - نائب الرئيس - على منافسه: ريلا أودينغا، المعارض المعروف، والذي دخل السباق الانتخابي مدعوما من الرئيس: أُهورو كينياتا. وينظر إلى هذا الفوز على أساس أنه انتصار لمرشح الفئات الاجتماعية الضعيفة، في مواجهة كبار العائلات السياسية، التي احتكرت الحكم في البلاد منذ استقلالها سنة ١٩٦٣م. فويليام روتو، ينحدر من عائلة ذات أصول اجتماعية متواضعة عائليا، تنتمي لقبائل الكالنجيين (وهي ثالث أكبر الإثنيات الكينية، وإليها ينتمي الرئيس السابق: أراب موي)، في حين ينحدر منافسه من أقلية: الليو (تمثل ١٢٪ من السكان)، والتي ينتمي إليها أيضا الرئيس: كينياتا. وهناك تحديات وملفات عدّة أمام الرئيس الجديد؛ سواء على المستوى الداخلي أو الإقليمي، أو الوضع الاقتصادي والأمني... كما أنه سيحكم أحد أكثر البلدان الإفريقية انتشارا للرشوة، والفساد المالي.

ومع أن هذا العدد الجديد من متابعات إفريقية، لا يتضمن كل هذه الملفات التي أشرنا إليها، على أن نتطرق إليها، أو إلى بعضها مستقبلا، فإنه احتوى عددا من الأوراق المميزة، والملفات المهمة الأخرى، مثل:

خلافة الرئيس: بول بيا في الكاميرون، والأزمة الكونغولية الرواندية، واضطراب سلاسل الإمداد العالمية، وانعكاساتها على الاقتصادات الإفريقية، وطبيعة الانسحاب الفرنسي من مالي وتداعياته... إلى جانب فتح ملف الرشوة في دول غربي إفريقيا. على أن نعود في العدد القادم، إلى تحليل نتائج الانتخابات التشريعية في السنغال، والرئاسية في كينيا، وغير ذلك من الموضوعات والأحداث الإفريقية المهمة.

الأزمة الكونغولية الرواندية:
جذورها والجهود الإفريقية لإنهائها

د. حكيم ألادي نجم الدين، باحث مهتم بالشؤون الإفريقية، أبوجا.

تصاعدت التوترات بين الكونغو الديمقراطية ورواندا في الشهور الأخيرة، نتيجة تصاعد العنف، وتفاقم الأزمة الأمنية في منطقة شرق الكونغو الديمقراطية. وأثارت مخاوف من إمكانية اندلاع الحرب بين دول منطقة البحيرات العظمى، خاصة بوروندي، ورواندا، وأوغندا، وتنزانيا، التي تشترك جميعها مع الكونغو الديمقراطية في حدودها الشرقية. وإلى جانب أن هذه الدول، تعتبر أطرافا في الأزمة الكونغولية، والعوامل المسببة لها؛ فإن المنطقة الشرقية للكونغو الديمقراطية، غنية بموارد هائلة، بما فيها المعادن التي تشغل الأجهزة الإلكترونية الاستهلاكية، وبطاريات السيارات الكهربائية، التي يزداد الطلب عليها في جميع أنحاء العالم.

وعلى ما سبق، ستتناول هذه الورقة الأزمة الكونغولية الرواندية، التي وضعت حكومة الرئيس «بول كاغامي» في وضع جيوسياسي حساس، وجذور الأزمة، والمبادرات الإقليمية الإفريقية لإنهائها.

أولا: جذور الأزمة الكونغولية الرواندية

قد تبدو الأزمة الجارية بين الكونغو الديمقراطية ورواندا في الوهلة الأولى، كمجرد توتر، وسوء تفاهم بين جارتين؛ ولكن إمعان النظر في محركاتها، يظهر بأن هناك عوامل تاريخية وإثنية وسياسية، تساهم في هذه الأزمة. وهذه العوامل موجَزة وفق السياقات التالية:

أ- في سياق الإبادة الجماعية الرواندية: في أواخر ثمانينيات القرن الماضي، ساعد المتمردون الروانديون رئيس أوغندا الحالي «يويري موسيفيني» في الوصول إلى السلطة، عبر الإطاحة بسلفه «ميلتون أوبوتي»[١]. وكافأهم «موسيفيني» بتعيينهم في مناصب رئيسة في الجيش الأوغندي الجديد؛ فكان الرئيس الرواندي الحالي «بول كاغامي»، ضمن المُعيَّنين بتقليد منصب أحد الضباط الكبار، في المخابرات العسكرية الأوغندية، بينما كان رفيقه في السلاح «فريد رويجيما»، وزيرًا للدفاع الأوغندي[٢].

وفي ١ أكتوبر عام ١٩٩٠م، تعرّضت رواندا لهجوم من قبل «الجبهة الوطنية الرواندية» (RPF)، التي أسّسها «فريد رويجيما»، وتكونت من الروانديين المنفيين، واللاجئين التوتسي المقيمين في أوغندا، بمن

فيهم «بول كاغامي». وقد سجّلت هذه العملية نجاحات وإخفاقات، بما في ذلك مقتل «رويجيما» قائد العملية، وإرسال فرنسا والكونغو الديمقراطية قوات لتعزيز الجيش الرواندي، وتولِّي «كاغامي» قيادة قوات «الجبهة الوطنية الرواندية»، وخطط الانسحاب الإستراتيجي عبر أوغندا، وإعادة تنظيم الجبهة، وتسليحها، وتمويلها[٣].

وبالرغم من الاتفاقيات والهدنة بين «الجبهة الوطنية الرواندية»، والحكومة الرواندية، إلا أن طبيعة حكم «جوفينال هابياريمانا»، الرئيس الرواندي وقتذاك، وعدمَ رضا الهوتو المتطرفين، الذين أرادوا الانتقام بسبب غزو «الجبهة الوطنية الرواندية» في عام ١٩٩٠ م، وأبدوا استياءهم من تفاوض الرئيس «هابياريمانا» مع الجبهة في عام ١٩٩٢م، بالإضافة إلى عمليات تسليح المواطنين من قبل الجيش الرواندي، الذي درّب شباب الهوتو على القتال والدفاع المدني ضد تهديد «الجبهة»؛ هذه العوامل والأسباب كلها، أدّت في عام ١٩٩٤ م، إلى الإبادة الجماعية الرواندية، بمقتل ٨٠٠ ألف من التوتسي، والمعتدلين من الهوتو[٤].

وإذا كان «كاغامي»، وهو من التوتسي، قد وصل إلى الحكم الرواندي بعد الإبادة الجماعية، وتمكّن من فرض الانضباط، وإطلاق المشاريع التنموية؛ فإن هروب نسبة كبيرة من الهوتو المتطرفين إلى الكونغو الديمقراطية، عبر عملية «Turquoise» الفرنسية[٥]، يعني تهديدا للرئيس «كاغامي»؛ حيث شكلوا مجموعة المعارضة المسلحة في شرقي الكونغو الديمقراطية، تحت راية «القوات الديمقراطية لتحرير رواندا» (FDLR)، بهدف مواجهة حكومته، التي يعتبرونها «حكومة التوتسي»[٦].

وهناك تحدٍ آخر لـ «كاغامي»؛ وهو أن بعض القادة الذين دعموه قبل وصوله إلى السلطة، صاروا مستائين منه لجرأته وطموحاته، مما خلق منافسات إقليمية وإفريقية. كما أن بعض التصريحات للرئيس الأوغندي «موسيفيني»، يؤشر على أنه غير راضٍ عن استخدام «الجبهة الوطنية الرواندية» أراضي أوغندا، لتنفيذ الهجمات ضد رواندا دون سابق علمه، وقد تكالبت على «موسيفيني» اتهامات مختلفة حول وقوفه وراء «العدوان» على رواندا، وهي دولة مجاورة وشقيقة، وبالتالي كان له دور في الصراعات الرواندية، التي أعقبت ذلك العدوان[٧].

ب- حربا الكونغو الأولى والثانية: بدأت حرب الكونغو الديمقراطية الأولى في عام ١٩٩٦ م، عندما غزت رواندا وأوغندا شرق الكونغو الديمقراطية، لملاحقة مرتكبي الإبادة الجماعية الرواندية الهاربين إلى الكونغو الديمقراطية. وشارك في هذه العملية دول أخرى، مثل: بوروندي، وأنغولا، وإريتريا. وقد استغلّ المتمردون المعارضون لحكم «موبوتو سيسي سيكو» الرئيس الكونغولي وقتذاك هذا الوضع، لتشكيل تحالف كونغولي، والتوحد مع قوات أوغندا ورواندا، لإسقاط «موبوتو» من الحكم[٨].

وقد نجحت العملية الرواندية الأوغندية بالتعاون مع المعارضين الكونغوليين، بالإطاحة بحكم «موبوتو»، ونُصِّب زعيم المعارضة الكونغولي « لوران ديزيريه كابيلا» رئيسا للكونغو الديمقراطية عام ١٩٩٧م، وعُيّن

الرواندي «جيمس كاباريبي» رئيسًا لأركان الكونغو الديمقراطية. ومع ذلك، لم يشعر الرئيس «لوران كابيلا» بارتياح من التواجد الرواندي الأوغندي في شرقي بلاده، لمخاوف من «احتلال» الجارتين هذه المنطقة، وبلغ الخلاف بين «كابيلا» والجارتين (رواندا، وأوغندا) ذروته في عام ١٩٩٨م، عندما أقال رئيس أركانه الرواندي «جيمس كاباريبي»، واستبدل به الكونغولي «سيلستين كيفوا»، وطلب من القوات الرواندية والأوغندية مغادرة شرقي الكونغو الديمقراطية، لتبدأ حرب الكونغو الثانية بين عامي ١٩٩٨ و٢٠٠٣ م، لدخول حكومة «كابيلا» في صراع مع حلفائه السابقين، وخاصة أوغندا ورواندا، اللتين رعتا تمردًا آخر في الكونغو الديمقراطية[٩].

على أنّ التحالف بين أوغندا ورواندا في الكونغو الديمقراطية، لم يدم طويلا؛ فقد وقعتا في خلاف، ولجأت كل منهما إلى دعم المتمردين المسلحين، ليقوموا بالحرب بالوكالة ضد بعضهم بعضا. وفي عام ٢٠٠١ م، اغتِيل الرئيس «لوران كابيلا»، وصوت البرلمان الكونغولي بالإجماع على انتخاب نجله «جوزيف» رئيسًا للبلاد. ونتجت عن جهود المصالحة، وإنهاء الحرب، اتفاقيات «صن سيتي» في شهر أبريل عام ٢٠٠٢ م، و«بريتوريا» في يوليو من العام نفسه، بين رواندا والكونغو الديمقراطية. إضافة إلى اتفاق لواندا بين أوغندا والكونغو الديمقراطية. وتوّلت الحكومة الانتقالية للكونغو الديمقراطية بقيادة «جوزيف كابيلا» السلطة في يوليو عام ٢٠٠٣م، رغم استمرار أنشطة بعض الحركات المتمردة في شرقي البلاد[١٠].

ونتيجة لما سبق، ينشط اليوم في شرقي الكونغو الديمقراطية، أكثر من ١٣٠ فصيلا متمردا[١١]، بما في ذلك «القوات الديمقراطية لتحرير رواندا» (FDLR)، التي تناهض حكومة الرئيس الرواندي الحالي «كاغامي»، وحركة «تحالف القوى الديمقراطية» (ADF)، التي تأسست في أواخر التسعينيات، لمعارضة الرئيس الأوغندي الحالي «موسيفيني»، وجذبت الانتباه العالمي بعد تصاعد أنشطتها المروعة، وهجومها على السكان. وهناك حركة «المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب» (CNDP)، التي أسسها «لوران نكوندا» في عام ٢٠٠٦ م، بعد رفضه الانضمام إلى الجيش الكونغولي الوطني، عقب نهاية الحرب عام ٢٠٠٣ م.

جدير بالذكر، أن حركة «المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب» (CNDP)، انشقت في عام ٢٠٠٩ م إلى فصيلين، واعتقلت رواندا مؤسسها «لوران نكوندا»، بينما قاد «بوسكو نتاغاندا» الفصيل المنشق الآخر، الذي كان الاتفاق يقضي أن يندمج في الجيش الكونغولي، ولكن بدلاً من ذلك، تحوّل إلى مجموعة متمردة جديدة باسم «حركة ٢٣ مارس»، والتي نشطت في عام ٢٠١٢ م في شرقي الكونغو الديمقراطية. ويهيمن على «حركة ٢٣ مارس» التوتسي الكونغوليون، وتشمل أهدافها المعلنة، حماية التوتسي ضد جماعات الهوتو المتشددة، بما في ذلك «القوات الديمقراطية لتحرير رواندا»، التي يهيمن عليها الهوتو المتهمون بارتكاب الإبادة الجماعية الرواندية[١٢]. وفي مارس من عام ٢٠١٣ م، استسلم «نتاغاندا» قائد «حركة ٢٣ مارس»، طالبًا نقله إلى

المحكمة الجنائية الدولية، والتي أدانته في ٨ يوليو من عام ٢٠١٩ م بارتكاب جرائم حرب، وجرائم ضد الإنسانية، وحكمت عليه بالسجن ٣٠ عاما[١٣].

ثانيا: بداية الأزمة الجارية (٢٠٢١ - ٢٠٢٢م)

سعى الرئيس الكونغولي «فليكس تشيسكيدى» منذ انتخابه رئيسا للكونغو الديمقراطية في عام ٢٠١٩ م، إلى تعزيز تعاون بلاده مع الجيران، وخاصة أوغندا ورواندا؛ فوافق في عام ٢٠٢١ م، على خطة بناء طرق سريعة، تربط بلاده مع أوغندا، وتصل إلى «غوما» بالقرب من حدود رواندا[١٤]. كما مكّن قواتِ أوغندا من العمل في مقاطعة «كيفو» الشمالية[١٥]. وفي يونيو من عام ٢٠٢١ م نفسه، أبرم الرئيس «تشيسكيدي» عدة اتفاقات مع رواندا[١٦]، كما وقع اتفاقا مماثلا مع بوروندي في يوليو من العام نفسه[١٧].

ومع ذلك، فقد كانت اتفاقيات «تشيسكيدي» الأمنية مع رواندا عالقة، على عكس اتفاقاته مع أوغندا وبوروندي التي تم تنفيذها. وقد أدّى هذا إلى شعور الروانديين، بأن أوغندا كانت وراء فشل اتفاقاتها، من أجل زيادة النفوذ الأوغندي في شمال «كيفو». كما اعتبرت الحكومة الرواندية تطورات التعاون الكونغولي الأوغندي في شرق الكونغو الديمقراطية، بمثابة أعمال عدائية؛ حيث صرّح الرئيس الرواندي «كاغامي» بعدم رضاه في وقت لاحق، أمام البرلمان الرواندي في فبراير عام ٢٠٢٢ م قائلا: إن الأخطار القادمة من «كيفو» الشمالية خطيرة بما يكفي لتبرير انتشار قوات رواندية، دون موافقة الكونغو الديمقراطية، التي تملك السيادة على المنطقة[١٨].

وقد بدأت الأزمة الحالية في نوفمبر عام ٢٠٢١ م، عندما اتُّهمت «حركة ٢٣ مارس» بتنفيذ هجوم على منشآت عسكرية للقوات المسلحة الكونغولية، في مقاطعة «كيفو» الشمالية، غربي الحدود الأوغندية والرواندية مباشرة. وهذه الحادثة وقعت في الشهر نفسه، الذي أرسلت فيه أوغندا قواتها العسكرية إلى «كيفو» الشمالية، لملاحقة متمردي «القوات الديمقراطية المتحالفة» (ADF)، التي تعتبرها الحكومة الأوغندية مسؤولة عن التفجيرات الانتحارية، التي استهدفت أراضيها في شهرَي أكتوبر ونوفمبر عام ٢٠٢١م. وفي ٣ ديسمبر عام ٢٠٢١ م، بدأت أوغندا بناء الطرق المتفق عليها مع الكونغو الديمقراطية[١٩].

على أنه بحلول مارس عام ٢٠٢٢ م، استولت «حركة ٢٣ مارس» على جزء كبير من الأراضي المتاخمة لرواندا وأوغندا، كما سيطرت في مايو على أكبر قاعدة عسكرية للقوات الكونغولية في كيفو الشمالية. وفي يونيو انتقل مقاتلوها إلى «غوما» العاصمة الإقليمية، بجوار مدينة «جيسيني» الرواندية، كما اجتاحت مجموعة أخرى من الحركة مدينة «بوناغانا» الواقعة في الحدود الكونغولية الأوغندية. وقد انتقلت الأزمة إلى مرحلة جديدة، بتبادل الكونغو الديمقراطية ورواندا تهمة إطلاق صواريخ على حدودهما المشتركة؛ فالسلطات الكونغولية

تدعي أن رواندا أرسلت مئات الجنود الروانديين الملثمين إلى الأراضي الكونغولية. بينما نقلت وكالات الأخبار عبور جندي كونغولي الحدود إلى رواندا، وإطلاق النار على حرس الحدود الروانديين والمدنيين، وأن الشرطة الرواندية قتلته بعد أن أصاب ضابطَيْن منها[٢٠].

وكانت نتيجة الحوادث السابقة، أن أغلقت الكونغو الديمقراطية حدودَها مع رواندا[٢١]. كما دعا الرئيس «تشيسكيدي» المجتمع الدولي إلى التنديد برواندا، وقال: إنها تحاول «الاستيلاء على أراضينا الغنية بالذهب، والكولتان، والكوبالت، من أجل استغلالها وربحها». وطلب من بريطانيا أيضا الضغط على رواندا، لتسحب قواتها من شرقي الكونغو الديمقراطية[٢٢].

وقد تجلب الأزمة الجارية اصطفاف دول مجاورة وإقليمية، مثل: أوغندا، وبوروندي، وراء الكونغو الديمقراطية، اعتمادا على حقيقة أن مصلحة أوغندا في دعم الكونغو الديمقراطية، وأن أوغندا ورواندا، كانتا مؤخرا في حالة حربٍ، أدّت إلى إغلاق حدودهما بين عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٢م. ويؤشر الوضع الأمني في شرق الكونغو الديمقراطية، إلى لجوء الدولتين إلى نمطهما المعتاد، من خلال تأجيج الصراعات بالوكالة، بدلا من المواجهة المباشرة مع بعضهما البعض.

ثالثا: «حركة ٢٣ مارس» وعلاقتها مع رواندا وأوغندا

كان الاعتقاد السائد قبل أواخر عام ٢٠٢١ م، أن «حركة ٢٣ مارس» منحلّة؛ لأنها بين شهري مارس ونوفمبر من عام ٢٠١٣ م، تكبّدت خسائر كبيرة على يد الجيش الكونغولي، و«بعثة منظمة الأمم المتحدة، لتحقيق الاستقرار في الكونغو الديمقراطية» (MONUSCO)، ولواء التدخل (FIB)، المكّون من قوات تنزانية، وملاوية، وجنوب إفريقيا. وهرب مئات المقاتلين من الحركة إلى رواندا، وسلّم زعيمها «جون بوسكو نتاغاندا» نفسه للمحاكمة، بينما استسلمت المجموعة المتبقية منها للجيش الأوغندي[٢٣]. وفي العام نفسه (٢٠١٣ م)، أُرسِل حوالي ١٣٧٤ فردا من أعضاء الحركة إلى أوغندا للتدريب العسكري. ولكنّ تقريرا أفاد بأنه اعتبارًا من عام ٢٠١٧ م، اختفى معظم المتمردين السابقين المتدربين في أوغندا، وأنه لم يبقَ في معهد التدريب الأوغندي سوى حوالي ٣٩٠ شخصًا – فقط – منهم[٢٤].

يضاف إلى ما سبق، أن الرأي السائد بشأن العودة المفاجئة لـ «حركة ٢٣ مارس» في عام ٢٠٢١ م، هو أنها ترتبط بعلاقات مقاتليها وزعمائها مع رواندا وأوغندا؛ ففي وجهة نظر الكونغوليين، كانت رواندا مسؤولة عن عودة «حركة ٢٣ مارس» مرة أخرى، من خلال إعادة تنظيمها وتسليحها، لتنفيذ الهجمات التي خلقت الأزمة الجارية. ويتفق هذا الموقف الكونغولي مع ما أشارت إليه الأمم المتحدة في عام ٢٠١٢ م، من أن الحركة كانت تحت قيادة الرواندي «جيمس كاباريبي»[٢٥]، المستشار الرئاسي لشؤون الأمن في رواندا، منذ

أكتوبر عام ٢٠١٨ م، والشخصية الرئيسة في حربَي الكونغو؛ الأولى والثانية، والذي خدم كرئيس أركان الرئيس الكونغولي «كابيلا»، قبل إقالته في عام ١٩٩٨م. بل وكشفت ورقة تقرير حول انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها «حركة ٢٣ مارس» في عام ٢٠١٣ م، وأنها تلقت من حكومة رواندا مساعدات، مثل: التجنيد، وتعزيز الجنود، والتزويد بالذخائر، وغيرها[٢٦].

من جانب آخر، يقول مسؤولو الأمن الأوغنديون: إن رواندا دعمت هجوم «حركة ٢٣ مارس» في مقاطعة «كيفو» الشمالية، بهدف إحباط جهود القوات الأوغندية، للقضاء على تمرّد «القوات الديمقراطية المتحالفة» (ADF). ومع ذلك، توجد إشارات بوجود مجموعة موالية لأوغندا داخل «حركة ٢٣ مارس»؛ حيث اتهمت رواندا جارتها أوغندا، بتهديدها بعناصر من الحركة. إضافة إلى أن بعض كبار قادة الحركة، خدموا في «الجبهة الوطنية الرواندية»(RPF)، التي أوصلت الرئيس الأوغندي «موسيفيني» إلى السلطة عام ١٩٨٦م.

رابعا: عامل الموارد الطبيعية في الأزمة الحالية

يصعب فصل العودة غير المتوقعة لـ«حركة ٢٣ مارس»، عن المصالح التجارية والمالية في منطقة شرق الكونغو الديمقراطية، التي تشمل الجزء الممتد من «بوناغانا» على الحدود الأوغندية، مرورا إلى «غوما» على الحدود الرواندية. وتغطي منطقة تعدين مربحة، وموارد ثمينة على مستوى العالم، بما في ذلك الكولتان، والكوبالت.

وبحسب مركز إفريقيا للدراسات الإستراتيجية، تسيطر الجماعات المتمردة والمسلحة في شرقي الكونغو الديمقراطية، والتي تدعمها أوغندا ورواندا، بما في ذلك «حركة ٢٣ مارس»، على خطوط إمداد مهمة للموارد، مثل: الذهب، والماس، والكولتان، وتنقلها هذه الجماعات بشكل غير رسمي إلى هاتين الدولتين. وهؤلاء المتمردون، يستخدمون أرباح هذه التجارة لتمويل عملياتهم، وتوظيف عمال المناجم الحرفيين، ودفع رواتب الجيش والشرطة وحرس الحدود الكونغوليين، الموالين لهم[٢٧].

هذا التنافس التجاري والمالي حول الموارد، والمشاريع التعدينية غير القانونية، غالبا ما يؤدي إلى استهداف الجماعات المسلحة بعضها البعض، للسيطرة على أجزاء معينة؛ سواء للاحتفاظ بمواردها لنفسها، أو لصالح وكلائها من الدول المجاورة، التي تسعى وراء الوصول الحصري لمشاريع التعدين في المنطقة. ومن قبيل المواجهات بين الجماعات المتمردة المتنافسة، ما وقع في يونيو عام ٢٠٢٢ م، من قتل ثلاثة أشخاص أثناء قتال بين «جبهة إيتوري للمقاومة الوطنية»، و«الجبهة القومية والتكاملية»، حول استغلال منجم «تولابو» للذهب[٢٨].

وكانت نتيجة استخدام الجماعات المتمردة، لاستغلال موارد شرق الكونغو الديمقراطية، أن أصبحت دول: رواندا، وأوغندا، وبوروندي، تصدّرُ سلعًا لا تنتجها هذه الدول، ولا تُستَخرَج من أراضيها. ويدعم هذا اتهام تقارير الأمم المتحدة دولة رواندا، باستخدام عائدات تهريب المعادن من الكونغو الديمقراطية لزيادة

صادراتها، بينما أمرت محكمة العدل الدولية في فبراير عام ٢٠٢٢ م دولةَ أوغندا، بدفع ٣٢٥ مليون دولار للكونغو الديمقراطية، لتورطها في النزاعات التي حدثت بين عامي ١٩٩٨ و ٢٠٠٣ م في منطقة «إيتوري» الكونغولية، ولتمويلها الجماعات المتمردة، ولنهب الذهب والماس والأخشاب[٢٩].

خامسا: الجهود الإفريقية لإنهاء الأزمة الجارية

لقد دعت منظمات إفريقية مختلفة، فيما بين شهرَي مايو ويونيو عام ٢٠٢٢ م، إلى تهدئة الوضع بين رواندا والكونغو الديمقراطية. وناشد «ماكي سال» رئيسُ السنغال، ورئيس الاتحاد الأفريقي، الدولتين تغليبَ الحوار من أجل التوصل لحل سلمي، عبر آليات الاتحاد الإفريقي، والمنظمات الإقليمية الأخرى[٣٠]. وكان من أبرز الجهود المبذولة، التسوية الإقليمية التي قدّمتها «مجموعة شرق إفريقيا» (EAC)، الكتلة الشرق – إفريقية، التي انضمت إليها الكونغو الديمقراطية في مارس عام ٢٠٢٢ م، لتعزيز أمنها واستقرارها. إضافة إلى القمة المصغّرة التي استضافتها لواندا عاصمة أنغولا، التي تحدها الكونغو الديمقراطية من الجنوب الغربي.

أ- جهود «مجموعة شرق إفريقيا» (EAC): انعقدت قمة «مجموعة شرق إفريقيا» (EAC) في نيروبي عاصمة كينيا في ٢٠ يونيو عام ٢٠٢٢ م، وقرّر قادة المجموعة إرسال قوة إقليمية تحت قيادة كينيا إلى «كيفو» الشمالية والجنوبية، و «إيتوري» في الكونغو الديمقراطية. كما طالبوا بتنفيذ وقف فوري لإطلاق النار والأعمال العدائية، وإبعاد اللاعبين المسلحين من المناطق التي يسيطرون عليها. بالإضافة إلى وقف خطاب الكراهية، والتهديدات بالإبادة الجماعية، واللغات التحريضية الأخرى[٣١].

ومما يعطي هذه الجهود أهمية كبيرة، أنها تضم عناصر الترغيب والترهيب[٣٢] والحيادية، من خلال تولّي كينيا قيادة القوة الإقليمية المقترحة، والتي ستكون بالتعاون مع القوات العسكرية، والوكالات الإدارية في الكونغو الديمقراطية. وهذه التسوية مدعومة أيضا من قبل الاتحاد الإفريقي، الذي حثّ على التنفيذ الفوري لقرارات هذه القمة، التي شارك فيها رؤساء كينيا، والكونغو الديمقراطية، ورواندا، وبوروندي، وجنوب السودان، وأوغندا[٣٣].

ومع ذلك، يرفض الجانب الكونغولي مشاركةَ جيرانهم، الذين كانوا أطرافا في الاضطرابات الكونغولية في هذه القوة الإقليمية المقترحة. وهناك آخرون، دعوا إلى هيكلة القوات الإقليمية المقترحة، وفق «قوة لواء التدخل» (FIB)، الذي تشكّل في عام ٢٠١٣ م، بالتحالف بين ملاوي، وتنزانيا، وجنوب إفريقيا. وانضمت القوة في عام ٢٠٢٠ م إلى بعثة الأمم المتحدة، لتحقيق الاستقرار في الكونغو الديمقراطية.

ب- قمة لواندا: انعقدت قمة لواندا في ٧ يوليو عام ٢٠٢٢ م، بين الكونغو الديمقراطية، ورواندا، وأنغولا،

بناءً على جهود الاتحاد الإفريقي، الذي طلب وساطة «جواو لورنسو»، رئيس أنغولا، الذي يشغل أيضا منصب رئيس «المؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى» (ICGLR). وكان من نتائج القمة، أن اتفق الرئيسان الرواندي «بول كاغامي»، والكونغولي «تشيسكيدي»، ومضيفهم الأنغولي «لورينسو» على خارطة طريق، لبحث عملية التهدئة، وتطبيع العلاقات السياسية والدبلوماسية المعلقة نتيجة الأزمة، وتهيئة مناخ من الثقة بين دول المنطقة، وخلق الظروف المثلى للحوار والتشاور السياسي، لحل الأزمة الأمنية الجارية في شرقي الكونغو الديمقراطية[٣٤].

وفيما يتعلق بالجماعات المسلحة في شرقي الكونغو الديمقراطية؛ فقد أوضحت قمة لواندا ضرورة هزيمة فورية للحركات المتمردة، بما في ذلك «القوات الديمقراطية لتحرير رواندا»، والجماعات المنشقة عنها، التي كانت مصدر التوترات بين رواندا والكونغو الديمقراطية. والتزمت خارطة الطريق – أيضا – بإعادة تنشيط التعاونات الأمنية والاستخباراية المشتركة، بين الكونغو الديمقراطية ورواندا، وانعقاد اللجنة الدائمة المشتركة للقمة في وقت لاحق[٣٥].

وإذا كانت جهود «مجموعة شرقي إفريقيا»، وقمة لواندا، ساهمت بشكل كبير في تهدئة الوضع بين الكونغو الديمقراطية ورواندا؛ إلا أن الشكوك لا تزال قائمة حول فعالية العميلة التنفيذية لنتائج هذه الجهود، ومدى إمكانية ردع جيران الكونغو الديمقراطية عن دورهم في تأجيج العنف، خاصة وأن المصادر الإعلامية الرواندية، شددت على أن من المتفق عليه في قمة لواندا، أن يُتعامل مع قضية «حركة ٢٣ مارس» بشكل محليّ، وفي إطار العملية الإقليمية، التي أعلنتها «مجموعة شرق إفريقيا» في قمتها. ويرجح كفة هذه الشكوك، تصريح المتحدث باسم «حركة ٢٣ مارس»، الذي وصف اتفاقية لواندا بأنها «وهم»، لأن «الحركة وحدها يمكنها التوقيع على وقف إطلاق النار مع الحكومة»[٣٦]. وبعد يوم فقط من اتفاق قمة لواندا، اندلعت اشتباكات في شرقي الكونغو الديمقراطية بين الجيش الكونغولي، ومتمردي «حركة ٢٣ مارس»[٣٧].

خاتمة

من خلال العرض السابق، يمكن القول، بأن الإبادة الجماعية في رواندا، والموارد الطبيعية في الكونغو الديمقراطية، من العوامل الرئيسة المحفزة لأزمة شرق الكونغو الديمقراطية. ويعني هذا أن أية حلول للأزمة، تتطلب معالجة جذورها، واحتواء زواياها وأبعادها المتعددة، كما تتطلب اعتبار أنشطة التمرد العنيفة المتجذرة في شرقي الكونغو الديمقراطية، تهديدا لاستقرار دول منطقة البحيرات العظمى، ومحفزا لتدخلات هذه الدول؛ فرواندا على مرّ السنوات الأخيرة، صارت أكثر وضوحًا في تدخّلها العسكري في الكونغو الديمقراطية، بينما تتواجد القوات الأوغندية في شمال «كيفو».

وأخيرا، يُحمَد للاتحاد الإفريقي تسهيلُه للوساطات الإقليمية لتهدئة الوضع، وجرّ قادة الكونغو الديمقراطية ورواندا إلى طاولة الحوار؛ ولكن كون عوامل أزمة الكونغو الديمقراطية تشمل السياسة، وعائدات الموارد الطبيعية، يعني أن «مجموعة شرق أفريقيا» بحاجة إلى اقتران الحلول العسكرية بعملية سياسية شاملة، لنزع سلاح الجماعات المتمردة، وإعادة دمجها. ويجب على المجموعة الإقليمية – أيضا - توفير تدابير لضمان الإشراف والتحقيق على الموارد الطبيعية، في الكونغو الديمقراطية، مع وضع أطر خارجية، تعالج الاختلافات الإقليمية، بين جيران الكونغو الديمقراطية ورؤسائها.

الهوامش والإحالات

(1) Joe Oloka-Onyango, “”New-Breed” Leadership, Conflict, and Reconstruction in the Great Lakes Region of Africa: A Sociopolitical Biography of Uganda’s Yoweri Kaguta Museveni,” *Africa Today*, 50: 2, 2004, 29-52, 10.1353/at.2004.0028.

(2) Huck Stevo, “Museveni and Kagame: Old Friends to New Foes,” *New African*, March 20, 2018, https://newafricanmagazine.com/16558/.

(3) Stevo, “Museveni and Kagame: Old Friends to New Foes”.

(4) Paul Magnarella, “The background and causes of the genocide in Rwanda,” *Journal of International Criminal Justice*, 3: 4, 2005, 801-822, 10.1093/JICJ/MQI059.

(5) Philipp Sandner, “France and Rwanda: Re-examining France’s role in the genocide,” *Deutsche Welle*, June 22, 2019, https://www.dw.com/en/france-and-rwanda-re-examining-frances-role-in-the-genocide/a-49086564.

(6) Howard French, “Kagame’s Hidden War in the Congo,” *The New York Review of Books*, September 24, 2009, https://archive.globalpolicy.org/security-council/index-of-countries-on-the-security-council-agenda/democratic-republic-of-congo/48118-kagames-hidden-war-in-the-congo.html.

(7) Gatete Nyiringabo, “The M23 Problem, Kigali’s Headache and Some Truths Few Want to Hear,” *The East African*, July 12, 2022, https://www.theeastafrican.co.ke/tea/news/east-africa/the-m23-problem-kigali-s-headache-and-some-hard-truths-3876884.

(8) John Clark, “A Constructivist Account of the Congo Wars,” *African Security*, 4: 3, 2011, 147-170, https://www.jstor.org/stable/48598817.

(9) Philip Roessler and Harry Verhoeven, “How a Dispute Between Comrades in Congo Sparked Africa’s Deadliest War,” *Newsweek*, December 31, 2016, https://www.newsweek.com/how-dispute-between-friends-congo-sparked-africas-deadliest-war-534272.

(10) Nelson Alusala, “The Democratic Republic of Congo: 2003 in review,” *African Security Studies*, 13: 1, 2004, 93-96, https://doi.org/10.1080/10246029.2004.9627275.

(11) United Nations, *Alarming Uptick of Armed Groups’ Violence in Eastern Democratic Republic of Congo, Threatening Stability, Mission Head Tells Security Council* (New York: United Nations, 2022), https://press.un.org/en/2022/sc14952.doc.htm.

(12) Penny Dale, “Bosco Ntaganda - the Congolese ‘Terminator’,” *BBC*, July 8, 2019, https://www.bbc.com/news/world-africa-17689131.

(13) International Criminal Court, *Ntaganda Case: The Prosecutor v. Bosco Ntaganda ICC-01/04-02/06* (Hague: ICC, 2019), https://www.icc-cpi.int/drc/ntaganda.

(14) David Rogers, “Uganda Launches $330m Road Building Plan in Democratic Republic of Congo,” *Global Construction Review*, December 6, 2021, https://www.globalconstructionreview.com/uganda-launches-330m-road-building-plan-in-democratic-republic-of-congo/.

(15) “DR Congo ‘Authorizes’ Ugandan Troops to Hunt Rebel Group on its Soil,” *France24*, November 29, 2021, https://www.france24.com/en/africa/20211129-dr-congo-authorises-ugandan-troops-to-hunt-rebel-group-on-its-soil.

(16) “DR Congo, Rwanda Sign Three Agreements on Bilateral Cooperation,” *Xinhua*, June 27, 2021, http://www.xinhuanet.com/english/2021-06/27/c_1310029730.htm.

(17) Patrick Ilunga, "DRC and Burundi Sign Trade, Development Agreements," *The East African*, July 14, 2021, https://www.theeastafrican.co.ke/tea/business/drc-and-burundi-agreements-3472358.

(18) IGIHE, "Ijambo rya Perezida Kagame mu kwakira indahiro z'abagize Guverinoma bashya, [President Kagame's speech at the new leaders' swearing-in ceremony]," *YouTube*, Feb 8, 2022, https://www.youtube.com/watch?v=bwUPTNL_Ql0.

(19) International Crisis Group, *BRIEFING N181: Easing the Turmoil in the Eastern DR Congo and Great Lakes* (Brussels: International Crisis Group, 2022), https://www.crisisgroup.org/africa/great-lakes/democratic-republic-congo/b181-easing-turmoil-eastern-dr-congo-and-great-lakes.

(20) "Rwanda and the DRC at Risk of War as New M23 Rebellion Emerges: An Explainer," *Africa Center for Strategic Studies*, June 29, 2022, https://africacenter.org/spotlight/rwanda-drc-risk-of-war-new-m23-rebellion-emerges-explainer/.

(21) "DR Congo Shuts Border to Rwanda After Soldier Shot Dead," *The East African*, June 17, 2022, https://www.theeastafrican.co.ke/tea/news/east-africa/dr-congo-closes-border-with-rwanda-after-soldier-shot-dead-3851900.

(22) "DR Congo Calls on UK's Johnson to Pressure Rwanda Over Row," *Ahram Online*, June 18, 2022, https://english.ahram.org.eg/News/468178.aspx.

(23) "M23 Rebels Announce 'End of Rebellion' in DR Congo," *France 24*, November 11, 2013, https://www.france24.com/en/20131105-drc-congo-m23-rebels-announce-end-of-rebellion-insurgency.

(24) Anthony Kushaba, "750 M23 Ex-Combatants Unaccounted For," *Uganda Radio Network*, Feb 7, 2017, https://ugandaradionetwork.net/story/750-m23-ex-combatants-unsaccounted-for-.

(25) Simon Allison, "Trouble in the DRC: Less Rebellion, More Regional War," *Daily Maverick*, October 18, 2012, https://www.dailymaverick.co.za/article/2012-10-18-trouble-in-the-drc-less-rebellion-more-regional-war/.

(26) United Nations, *Final report of the Group of Experts on the Democratic Republic of the Congo: (S/2014/42)* (New York: United Nations, 2014), https://reliefweb.int/report/democratic-republic-congo/final-report-group-experts-democratic-republic-congo-s201442#:~:text=Rwanda%20and%20Uganda.-,The%20Group%20of%20Experts%20on%20the%20Democratic%20Republic%20of%20the,ammunition%20deliveries%20and%20fire%20support.

(27) "Rwanda and the DRC at Risk of War as New M23 Rebellion Emerges: An Explainer".

(28) "Clashes Continue in DRC Despite De-Escalation Pact with Rwanda," *Aljazeera*, July 7, 2022, https://www.aljazeera.com/news/2022/7/7/clashes-continue-in-drc-despite-de-escalation-pact-with-rwanda.

(29) "ICJ Orders Uganda to Pay $325m for DR Congo Occupation," *BBC*, February 10, 2022, https://www.bbc.com/news/world-africa-60323990.

(30) "African Union Chief 'Gravely Concerned' by Rwanda-DRC Tension," *Africa News*, May 30, 2022, https://www.africanews.com/2022/05/30/african-union-chief-gravely-concerned-by-rwanda-drc-tension/.

(31) Caroline Kimeu, "East African Leaders Propose Deploying Regional Force to help DRC," *The Guardian*, June 20, 2022, https://www.theguardian.com/world/2022/jun/20/east-africa-leaders-propose-deploying-regional-force-help-drc.

(٣٢) سعيد ندا، «قراءة في مقاربة «إياك» لتسوية الصراع في الكونغو الديمقراطية»، قراءات إفريقية، (٢٦، يونيو، ٢٠٢٢م)، https://www.qiraatafrican.com/home/new/قراءة-في-مقاربة-إياك-لتسوية-الصراع-في-الكونغو-الديمقراطية#sthash.UaE8RSzV.dpbs.

(٣٣) نداء «قراءة في مقاربة «إياك» لتسوية الصراع في الكونغو الديمقراطية».

(34) Edwin Musoni, "Luanda Summit Agrees on Roadmap to Address DR Congo Crisis," *The New Times*, July 07, 2022, https://www.newtimes.co.rw/news/luanda-summit-agrees-roadmap-address-dr-congo-crisis.

(35) Musoni, "Luanda Summit Agrees on Roadmap to Address DR Congo Crisis".

(36) "Clashes Continue in DRC Despite De-Escalation Pact with Rwanda".

(37) "Clashes Continue in DRC Despite De-Escalation Pact with Rwanda".

الانسحاب الفرنسي من مالي: إعادة تموضع أم بداية انهيار؟

د. عبد الرزاق غراف، أستاذ محاضر وباحث في الدراسات الأورو متوسطية، جامعة أم البواقي، الجزائر.

يعد موضوع «الانسحاب الفرنسي من مالي»، أحد أكثر الموضوعات تداولا لدى كثير من الدوائر الرسمية والأكاديمية الفرنسية، وغير الفرنسية، وهذا نظرا لما يحمله هذا الموضوع من أهمية على مستقبل التواجد الفرنسي في شمال غربي إفريقيا عامة، ومنطقة الساحل بخاصة، وسط تضارب الرؤى بين من يرى فيما يحدث في مالي أنه «بداية انهيار» النفوذ الفرنسي في مستعمراتها الإفريقية وإرثها الكولونيالي هناك، وبخاصة في دول الساحل، وما تحتويه من مصالح فرنسية من جهة، ومن مخاطر تهدد هذه المصالح من جهة أخرى. ومن يرى في ذلك محاولة «إعادة تموضع» وفق محددات إستراتيجية جديدة، تهدف لمواجهة التحديات الجديدة، التي فرضتها التغيرات المحلية والإقليمية والدولية، في منطقة أصبحت مرتعا لتنافس العديد من القوى الدولية والإقليمية الصاعدة. وسط هذه التباينات، تحاول هذه الدراسة الخوض في موضوع الانسحاب الفرنسي من مالي، وتداعياته على مستقبل التواجد الفرنسي في منطقة الساحل.

الانسحاب الفرنسي من مالي «الأسباب والأبعاد»

استنادا للقرار الأممي رقم ٢٠٨٥ الصادر عن مجلس الأمن، والطلب الرسمي الذي قدمته الحكومة المالية للمجتمع الدولي بالمساعدة، اللذين وفّرا الشرعية الدولية للتدخل الفرنسي في مالي، أعلن الرئيس الفرنسي «فرونسوا هولاند» في ٢٠١٣/٠١/١١ م، عن بدء التدخل الفرنسي في مالي، تزامنا مع تدخل قوات «إيكواس» (ECOWAS)، المكونة من خمس عشرة دولة إفريقية (٣٣٠٠ جندي)، تحت حماية القوات الجوية الفرنسية، وبدعم لوجيستي واستخباراتي، سرعان ما تحول إلى تدخل بري منها (١٧٠٠ جندي فرنسي)، في إطار ما أُطلق عليه بداية بعملية «سرفال»، ثم بعدها بـعملية «برخان»، والتي تُعنى بمكافحة الإرهاب في كل منطقة الساحل، ورفعت بموجبها فرنسا حجم تدخلها من ١٧٠٠ جندي فرنسي عند بداية تدخلها، إلى ما يقارب ٤٥٠٠ جندي فيما بعد[١].

خلال ذلك، أعلنت الرئاسة الفرنسية أن للتدخل في مالي ثلاثة أهداف، هي: - حماية الوحدة الترابية ووجود الدولة المالية - وقف زحف التمرد القادم من الشمال نحو الجنوب، تحت طائلة محاربة الإرهاب - مساندة انتشار قوات «إيكواس». إلا أن الوقت كان كفيلا للوقوف على مصداقية هذه الأهداف؛ فرغم نجاح التدخل في دعم موقف الحكومة المالية في مواجهة التمرد، إلا أن تواتر الأحداث، أثبت أن الهدف الإستراتيجي للتدخل في مالي، جاء لحماية المصالح الأمنية والاقتصادية الفرنسية في منطقة الساحل، وأنظمة دولها الحليفة لفرنسا، على غرار تشاد، وبوركينا فاسو، وموريتانيا، والنيجر، التي تمد مصادرها فرنسا من اليورانيوم بـ ٣٥٪ من طاقتها النووية، و٧٥٪ من طاقتها الكهربائية. ومن هنا جاء التدخل الفرنسي، ليعيد فرنسا لموقعها المتصدر لقائمة النفوذ، في منطقة أصبحت مرتعا للتنافس الدولي[٢].

ومن الوهلة الأولى، اتضح جليا ذلك التسرّع الذي بدا على فرنسا، ورغبتها الجامحة في التدخل لكبح الجماعات الجهادية المختلفة[٣]، ما طرح العديد من التساؤلات حول حقيقة النوايا الفرنسية؛ فما جاء على لسان المسؤولين الفرنسيين، بأن التدخل سيكون حاسما، وسيحقق نصرا سريعا، لم يتحقق؛ حيث دام لثمانية سنوات كاملة، أصبح التدخل خلالها أقرب إلى حالة الصراع المزمن، الذي لا يحمل في الأفق حلا. كما أصبح شعار «الحرب على الإرهاب»، الذي اتخذته فرنسا مطية لشرعنة تدخلها، شعارا واهنا في ظل طول أمد الحرب، وسط تحذيرات متنامية من تحول مالي إلى نموذج للدولة الفاشلة، على غرار الصومال، التي يغيب فيها منطق الدولة، أو أفغانستان التي مُني فيها التدخل الدولي بفشل ذريع، أمام حركة طالبان.

ومن جهة أخرى، يبدو أن الجماعات المسلحة في شمالي مالي، قد نجحت في إستراتيجيتها القائمة على استدراج التدخل الفرنسي، إلى المزيد من الانغماس في المستنقع المالي، عبر جرّ القوات الفرنسية إلى حرب برية في منطقة صحراوية مفتوحة، خسرت فيها فرنسا رهانين في ذات التوقيت: الأول متعلق بتجاوز وعودها السياسية، والتي على أساسها تم إصدار قرار مجلس الأمن الدولي، والمتعلق بالاكتفاء بالدعم اللوجيستي والاستخباراتي لقوات «إيكواس»، دون مشاركة القوات البرية الفرنسية. والثاني إجبار فرنسا على إرسال قوات برية، تم استدراجها لحرب مفتوحة، في مناطق صحراوية شاسعة[٤].

ومن هنا يتبين أن للتدخل الفرنسي في مالي، ومنطقة الساحل، خلفيات وأبعاد لا يمكن اختزالها في الخطر الإرهابي، الذي على أساسه تم شرعنة التدخل، إنما الأمر يتعدى ذلك إلى المصالح الفرنسية الجيو اقتصادية والجيو سياسية، التي اختصرها تصريح لمدير مرصد الأبحاث النووية الفرنسية لصحيفة «لوموند»، مفاده أن «فرنسا بتحركها هذا إنما تهدف لتأمين تواجدها في المناطق الصحراوية المالية، الغنية بالذهب والبترول، والأكثر أهمية من ذلك، يورانيوم النيجر المجاور لمالي»[٥].

تداعيات الانسحاب الفرنسي من مالي على التواجد الفرنسي في منطقة الساحل

منذ انطلاق عملية «سرفال» في مالي، والتي توسعت إلى عملية «برخان»، التي امتدت إلى معظم دول الساحل المسماة اختصارا «جي ٥ الساحل»، في إشارة إلى كل من (مالي، والنيجر، وتشاد، وبوركينافاسو، وموريتانيا)، كان المبتغى منع التنسيق بين الجماعات المسلحة الناشطة في المنطقة، وهو ما جاء يومها على لسان وزير الدفاع الفرنسي «جان إيف لودريان»، الذي أشار إلى أن الهدف من الانتشار الواسع، الذي تبنته عملية «برخان»، هو «منع قيام طريق سريع، يمكن أن يصبح مكانا للمرور الدائم للجماعات الجهادية بين ليبيا والمحيط الأطلسي، مما سيؤدي إلى عواقب وخيمة على أمن فرنسا ومصالحها»، وهو نفس الخيار الذي صرّح به الرئيس الفرنسي «فرونسوا هولاند»، عندما قال بأن القوات الفرنسية المشاركة في عملية «برخان»، ستوفر لفرنسا فرصة «التدخل السريع والفعال، في حال حدوث أزمة في المنطقة»[٦].

ومع مرور سنوات الحرب، بدأت نتائج الأخيرة تتكشف بشكل تدريجي؛ فرغم نجاح التدخل الفرنسي في بعض أهدافه، ففي نتائج مباشرة أعلنت الحكومة الفرنسية في فبراير عام ٢٠١٨ م، أن القوات المشاركة في عملية «برخان» تمكنت من القضاء على ٤٥٠ فردا من الجهاديين، وأسر ما يزيد عن ١٥٠ منهم، مقابل مقتل ١٢ جنديا من القوات الفرنسية، إلا أن التسويق الفرنسي بنجاح إستراتيجية تدخلها في مالي ومنطقة الساحل، في الحد من خطر الجماعات الجهادية، بدت عليه العديد من التساؤلات، في ظل تصاعد هجمات الأخيرة؛ فخلال الفترة الممتدة بين عامي ٢٠١٨ و٢٠٢٠ م، ازداد عدد قتلى القوات الفرنسية، ووصل إلى ثلاثة أضعاف ما فقدته خلال السنوات الأربع الأولى من تدخلها، وسط دعوات بضرورة العودة إلى الحوار مع الجماعات المسلحة الأقل تطرفا، من أجل عزل نظيراتها المتشددة، اقتداءًا بالنموذج الأمريكي في الحوار مع حركة طالبان الأفغانية، من أجل عزل باقي التنظيمات المتشددة، على غرار تنظيم «داعش»، ومعاودة إحياء اتفاق السلام بين الحكومة المالية والمتمردين «الطوارق»، الموقَّع سنة ٢٠١٥ م، في الجزائر[٧].

كما طفت إلى السطح بعض النتائج العكسية، التي أصبح طول أمد التدخل العسكري الفرنسي يشكلها على دول الجوار الإقليمي، مع تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وشبكات المتاجرة بالبشر، ما زاد من حدّة تنامي التهديدات العابرة للحدود، ليس على الأمن الإقليمي والقومي لدول الجوار فحسب، بل على الأمن القومي لدول الاتحاد الأوروبي بحدّ ذاتها، والتي أصبحت أمام حتمية مواجهة موجات الهجرة البشرية القادمة من إفريقيا، التي يعد التدخل الفرنسي في مالي، بل وعموم السياسة الفرنسية تجاه إفريقيا، القائمة على مبدأ «فرنسا – إفريقيا» أحد أسبابها، ما جعل الحكومة الفرنسية أمام انتقادات شركائها الأوروبيين في حد ذاتهم[٨].

وفي ظل هذه التطورات الميدانية، وتزايد الخسائر البشرية في صفوف القوات الفرنسية في مالي، وتراجع السند الإقليمي والدولي، الذي ساند التدخل الفرنسي في بدايته، وبروز بعض التقارير الأممية، وأخرى صادرة عن بعض منظمات حقوق الإنسان الدولية، التي تدين الهجمات الفرنسية، والتي سقط جراءها ضحايا مدنيون، ما زاد من حجم السخط الشعبي الداخلي على القوات الفرنسية. وسط هذه الأوضاع، أصبح من الواضح حجم المأزق الذي يعاني منه التدخل الفرنسي في مالي، ومستقبل هذا التدخل.

- **انقلاب عسكري يربك الحسابات الإستراتيجية الفرنسية**

في ٢٠٢٠/٠٨/١٨ م، قام مجموعة من الضباط بقيادة «عاصيمي غويتا» بعملية انقلاب عسكري، تم خلالها تنحية الرئيس المالي «إبراهيم أبو بكر كيتا». وقد واجه قادة الانقلاب إدانات إقليمية ودولية واسعة، (٩) ورغم عدم تراجع قادة الانقلاب عن قرار تنحية الرئيس وزمرته، إلا أنهم سلكوا مسارا تفاوضيا مع الطبقة السياسية، أفضت في النهاية إلى تعيين «باه نداو» رئيسا لمالي[١٠].

في فرنسا كان يُنظر لقادة الانقلاب بعين الريبة، رغم أن فرنسا تدرك أن الأولوية مرتبطة بضرورة عدم خسارة الحرب، وليس من مصلحتها معاداة الجيش المالي، ما فسّره موقف هيئة الأركان العامة الفرنسية، حين أكد بأن الأمر يتعلق بالدرجة الأولى بـ «السياسة والدبلوماسية»، وأن عملية «برخان»، يجب ألا تنخرط في السياسة الداخلية لمالي. غير أنه كان يخشى أن يمثل هذا الانقلاب نكسة للتدخل الفرنسي في مالي، الذي لطالما عمل على تعبئة الجهود المحلية والإقليمية في دول الساحل، لحرب الجماعات الجهادية[١١].

- **انقلاب داخل انقلاب وبداية نهاية التواجد الفرنسي في مالي**

لم تحقق الأشهر الأولى بعد الانقلاب ما هو منتظر منها من أهداف، وسط خلافات حادة بين قادة الانقلاب العسكري وشركائهم في السلطة، ما عجّل بانقلاب عسكري ثان في ٢٠٢١/٠٥/٢٥ م، وُصف بالانقلاب داخل انقلاب، وأصبح على أثره «عاصيمي غويتا» رئيسا انتقاليا للبلاد، وسط اتهامات من قادة الانقلاب للرئيس السابق، بمحاولة تدمير المرحلة الانتقالية، واستبعادهم من الحكم. وكانت تداعيات هذا الانقلاب أخطر بكثير على مستقبل التدخل الفرنسي في مالي[١٢].

- **تقليص التواجد الفرنسي في منطقة الساحل**

في ٢٠٢١/٠٦/٠٣ م، أعلنت فرنسا أنها تعلق عملياتها العسكرية المشتركة مع القوات المالية، مطالبة بضمانات لعودة المدنيين إلى السلطة، في خطوة ردّ عليها المجلس العسكري الحاكم في مالي بخطوتين، الأولى:

تراجعه عن وعوده السابقة بإجراء انتخابات في شهر فبراير، عام ٢٠٢٢ م، والثانية: اللجوء إلى روسيا وأذرعها، مجموعة «الفاجنر»، لملء الفراغ الناجم عن انسحاب القوات الفرنسية.

وقد أعلن الرئيس الفرنسي «ايمانويل ماكرون» في يوليو عام ٢٠٢١ م، أن عملية «برخان» ستنتهي بداية عام ٢٠٢٢ م، أي؛ سيتم خفض نصف الوجود الفرنسي في منطقة الساحل من ٥٠٠٠ إلى ٢٥٠٠ عنصر، بحلول عام ٢٠٢٣ م. وهي خطوة زعمت الحكومة الفرنسية أنها «إعادة تموضع» لما تبقى من قواتها كقوات إقليمية متخصصة، مع اندماج أكبر في فرقة العمل الأوروبية «تاكوبا»، التي هي عبارة عن مجموعة من القوات الخاصة الأوروبية (٨٠٠ جندي)، مكونة من عشر دول أوروبية، بدأت عملها في مالي في مارس عام ٢٠٢٠ م، في خطوة رأى مراقبون أنها بداية نهاية الوجود الفرنسي في مالي. وفي المقابل، فقد أعلن المجلس العسكري الحاكم في مالي في ديسمبر عام ٢٠٢١ م عن قيامه بمراجعة شاملة للاتفاقيات الثنائية المبرمة مع فرنسا، وفي مقدمتها اتفاقية الدفاع الثنائية، الموقعة في مارس عام ٢٠١٣ م[١٣].

- **حضور روسي عبر إستراتيجية «سد الفراغ»**

في خطاب له أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر عام ٢٠٢١ م، اتهم رئيس الوزراء المالي «تشوجويل مايغا» فرنسا بالتخلي عن مساعدة الجيش المالي، وأنها تسعى لتقسيم البلاد. تلتها اتهامات من المجلس العسكري الحاكم للقوات الفرنسية بالتجسس، وارتكاب أعمال تخريب، (١٤) ما يعتبر تمهيدا لبدء التقارب المالي الروسي من بوابة مجموعة «الفاجنر»، على الرغم من التهديدات الفرنسية بزيادة العزلة الدولية على المجلس العسكري، جرّاء هذا التقارب، وهو ما أشار إليه وزير الخارجية الفرنسي «جان إيف لودريان»، الذي اتهم مجموعة «الفاجنر» الروسية بنهب موارد مالي، مقابل حماية المجلس العسكري؛ فلقد شكّل التواجد الروسي في المنطقة، سندا للقوى الراغبة في التخلص من التواجد الفرنسي في منطقة الساحل، وعلى رأسها المجلس العسكري في مالي، في ظل معادلة جديدة من توازن القوى.

- **تصاعد الأزمة بطرد السفير الفرنسي من مالي**

وصلت الأزمة الدبلوماسية بين الطرفين ذروتها في ٢٠٢٢/٠١/٣١ م، وذلك بعد قرار المجلس العسكري في مالي طرد السفير الفرنسي، وقد برّرت السلطات المالية القرار بالتصريحات المعادية من جانب مسؤولين فرنسيين، على رأسهم وزير الخارجية، الذي وصف المجلس العسكري بأنه «غير شرعي»، و«خارج عن السيطرة»، وأن الوضع أصبح «لا يطاق». وكانت وزيرة الجيوش الفرنسية قد صرحت بأن بلادها، لا يمكنها البقاء في مالي بأي ثمن، خاصة في ظل رفض المجلس العسكري تواجد قوات العديد من شركاء

فرنسا الأوروبيين، ضمن فرقة العمل المشتركة «تاكوبا»، وسط معارضة فرنسية شديدة، ردّ عليها المتحدث باسم الحكومة المالية بقوله: «إن على فرنسا الاحتفاظ بردود أفعالها الاستعمارية لنفسها»[١٥].

وإن كان هناك من دلالات يحملها تصاعد التوتر الفرنسي المالي، فهي أن فرنسا لم تعد تمتلك من أوراق الضغط على المجلس العسكري الحاكم، ما يسمح لها بوضع إملاءات عليه، وسط ضيق هامش المناورة لديها، وهو أمر عززته تصريحات رئيس الوزراء المالي، التي أكد فيها أن باريس تعارض المجلس العسكري، لأنه «يمس بمصالحها»، وأن تركيزها على موضوع إجراء الانتخابات، يهدف إلى إعادة أصدقائها للحكم. ما جعل فرنسا أمام خيارين: فهي لا تريد الاستعجال في الرد على الإهانات القادمة من مالي، نظرا لجهود شركائها الأوروبيين هناك، ومن جهة أخرى، فإن الحكومة الفرنسية لا تحتمل الظهور بمظهر الضعف أمام الرأي العام الداخلي، خصوصا في ظل الحملة الانتخابية التي يدخلها الرئيس «ماكرون»، طمعا في عهدة ثانية؛ حيث أصبح موضوع «الانسحاب الفرنسي من مالي»، أحد أكثر ملفات السياسة الخارجية الفرنسية تأثيرا في الحملة الانتخابية.

- **نهاية التواجد الفرنسي والأوروبي في مالي**

في ١١/٠٥/٢٠٢٢ م، اتهم المجلس العسكري الحاكم في مالي قوى غربية، وعلى رأسها فرنسا، بدعم محاولة انقلاب فاشلة، ما زاد من حدة الخلافات السياسية الفرنسية المالية. كما ذكرت تقارير أن المجلس العسكري قد زاد من حجم تقاربه مع المرتزقة الروس في المنطقة. تلاه إعلان المجلس العسكري في ١٨/٠٥/٢٠٢٢م، انسحاب مالي من مجموعة دول الساحل، أو ما يعرف بـ«جي ٥ الساحل»، في إحدى مظاهر فقدان فرنسا القدرة على توجيه تطور الأحداث في مالي لصالحها؛[١٦] فقد أعلنت رئاسة الأركان الفرنسية في ١٣/٠٦/٢٠٢٢م، البدء في المرحلة ما قبل الأخيرة من الانسحاب الفرنسي من مالي، كما أعلنت وزارة الخارجية الفرنسية في يونيو عام ٢٠٢٢م، انتهاء عمل القوة الأوروبية المشتركة «تاكوبا» في منطقة الساحل الإفريقي[١٧].

- **محاولة لمنع الانهيار**

قام الرئيس الفرنسي «ايمانويل ماكرون» في ٢٥/٠٧/٢٠٢٢م، بجولة إفريقية، شملت كلا من الكاميرون، والبنين، وغينيا بيساو، في أول جولة خارجية له بعد إعادة انتخابه لعهدة ثانية، وهي دول تواجه تحديات أمنية، بدأت تتلقاها من منطقة الساحل، في خطوة تأتي ضمن مساع فرنسية، لإحياء التواجد الفرنسي في منطقة غربي إفريقيا، في ظل اشتعال المنافسة مع قوى خارجية على كل المستويات؛ السياسية، والعسكرية، والأمنية، والاقتصادية، والتجارية، ما يفسر تعهد «ماكرون» بأن فرنسا لن تتخلى عن أمن القارة الإفريقية [١٨].

خاتمة

رغم نجاح التدخل الفرنسي في لجم جماح الجماعات الجهادية في مالي ومنطقة الساحل، إلا أن النتائج كانت عكسية مع طول أمد الحرب، سواء على المستوى المحلي، أو الإقليمي، أو الدولي؛ فمحليا، زاد السخط الشعبي والرسمي على تواجد القوات الفرنسية والأوروبية، وإقليميا، حمل التدخل الكثير من التداعيات السلبية على الأمن الإقليمي، بسبب انتشار مظاهر التهديدات الأمنية العابرة للحدود، ودوليا، زاد طول أمد الحرب من فرص تدخل لاعبين جدد في منطقة الساحل، وعلى رأسها روسيا؛ فالمأزق الأمني الذي تعيشه فرنسا في مالي، حمل إمكانية تحوله لـ «نموذج محاكاة» لباقي الدول الإفريقية، التي تشهد تواجدا فرنسيا. وهذه كلها عوامل عجّلت من «حالة الانهيار»، التي يشهدها التواجد الفرنسي في المنطقة، على الرغم من المحاولات الجارية للتخفيف من وطأة هذا الانهيار، عبر التسويق لإستراتيجية «إعادة التموضع»، التي تعبّر، في حدّها الأدنى، عن رغبة فرنسا في تأخير خسارتها، قدر المستطاع.

الهوامش والإحالات

(1) "Mapping Armed Groups in Mali and the Sahel," *The European Council on Foreign Relations (ECFR),* May 2019, https://ecfr.eu/special/sahel_mapping/operation_barkhane.

(2) Mady Kante, "The French Intervention in Mali," *African Perspectives*, 11: 38, 2013, https://www.academia.edu/30994130/The_French_Intervention_in_Mali.

(٣) «أنصار الدين في مالي: من الجهاد إلى الحوار السياسي،» بي بي سي عربي، (٢٤، يناير، ٢٠١٣ م)، https://www.bbc.com/arabic/worldnews/2013/01/130124_ansar_eddine.

(٤) «التدخل الفرنسي في مالي: الأسباب والمآلات،» مركز الجزيرة للدراسات، (١٦، يناير، ٢٠١٣م)، https://studies.aljazeera.net/ar/article/496

(٥) صحراوي سمية، «دراسة للتدخل الفرنسي في مالي بعد ٢٠١٢: عملية برخان العسكرية أنموذجا،» المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، (الجزائر: المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، ٢٠٢١م)، ١٨٢-٤٦٢.

(٦) سمية، «دراسة للتدخل الفرنسي في مالي بعد ٢٠١٢: عملية برخان العسكرية أنموذجا».

(٧) «٣ تحديات كبرى أمام حكام مالي الجدد (تحليل)،» وكالة الأناضول، (٣، نوفمبر، ٢٠٢٠ م)، https:// www.aa.com.tr/ar/2029024/أخبار-تحليلية/-3تحديات-كبرى-أمام-حكام-مالي-الجدد-تحليل.

(8) "France Summons Italian Envoy over Africa Remarks," *BBC*, January 22, 2019, https://www.bbc.com/news/world-europe-46955006.

(9) "Global Leaders Condemn Mali Coup Amid Worry About Extremists," *Washington Post*, August 18, 2020, https://www.washingtonpost.com/world/africa/malis-president-announces-resignation-on-state-television/2020/08/18/06e82df4-e1b2-11ea-82d8-5e55d47e90ca_story.html.

(10) "Mali's 2020 coup: How did we Get Here?," *Centre for Democracy & Development*, August 21, 2020, 1-6, https://cddwestafrica.org/malis-2020-coup-how-did-we-get-here/.

(11) "Le Figaro: The Mali Coup Surprised France and it will have to Reconsider its Strategy," *Teller Report*, August 20, 2020, https://www.tellerreport.com/news/2020-08-20-le-figaro--the-mali-coup-surprised-france-and-it-will-have-to-reconsider-its-strategy.S1WlpjfJ3Gw.html.

(12) Jean-Hervé Jezequel, "Mali a Coup within a Coup," *International Crisis Group*, May 21, 2021, https://www.crisisgroup.org/africa/sahel/mali/mali-un-coup-dans-le-coup.

(١٣) أميره عبدالحليم، «أزمة السفير: هل تستطيع باماكو الاستغناء عن باريس؟،» مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، (٩، فبراير، ٢٠٢٢م)، https://acpss.ahram.org.eg/News/17395.aspx

(14) Roshni Majumdar, "Mali's Military Junta Accuses France of Spying After Video Emerges of Mass Grave," *DW*, April 27, 2022, https://www.dw.com/en/malis-military-junta-accuses-france-of-spying-after-video-emerges-of-mass-grave/a-61602934.

(15) Nimi Princewill and Stephanie Busari, "Mali's Military Rulers Say French Ambassador has 72 Hours to Leave the Country," *CNN*, January 31, 2022, https://edition.cnn.com/2022/01/31/africa/mali-french-ambassador-expelled-intl/index.html.

(16) Sophie Douce, "Mali's Departure from the G5 Sahel Signs de Facto the Organisation's Death Warrant," *Le Monde*, May 18, 2022, https://www.lemonde.fr/en/international/article/2022/05/18/mali-s-departure-from-the-g5-sahel-signs-de-facto-the-organization-s-death-warrant_5983848_4.html.

(17) "EU's Takuba Anti-Terror Force Quits Junta-Controlled Mali," *The Defense Post*, July 1, 2022, https://www.thedefensepost.com/2022/07/01/eu-takuba-quits-mali/.

(18) "Macron says France will Stand by Africa on Security Issues," *rfi*, July 27, 2022, https://www.rfi.fr/en/africa/20220727-macron-says-france-will-stand-by-africa-on-security-issues-cameroon-biya.

Samy Adghirni, "Macron Tries to Push Back Against Russia Influence in Africa," *Bloomberg*, July 27, 2022, https://www.bloomberg.com/news/articles/2022-07-27/macron-is-trying-to-push-back-against-russia-influence-in-africa.

اضطرابات سلاسل الإمداد العالمية وانعكاساتها على الاقتصادات الإفريقية

د. غادة أنيس البياع، أستاذ الاقتصاد المساعد، كلية الدراسات الإفريقية العليا، جامعة القاهرة، القاهرة.

تسببت الحرب الروسية – الأوكرانية في تفاقم أزمة سلاسل التوريد العالمية، التي تعاني – بالفعل – من الاضطراب والضعف؛ حيث زادت تلك الحرب من حدة الضغوط المفروضة على سلاسل التوريد، التي كانت قد تفاقمت في العامين الماضيين، بسبب موجات تفشي كورونا، والقيود المفروضة على السفر، والعجز المتكرر في العديد من السلع. مما تسبب في زيادة التكاليف، وتسبب في تأخير الشحنات. بجانب تحديات أخرى تواجهها الشركات، التي تحاول نقل البضائع حول العالم. وهذا أدى إلى نقص هائل، وتعطيل، وتضخم في الأسعار. ثم جاءت الحرب والعقوبات المفروضة على روسيا، لتؤدي إلى مزيد من الضغوط على سلاسل التوريد، ما دفع بارتفاع شديد في أسعار السلع، بما فيها الطاقة، وحتى بمخاوف حدوث مجاعة.

وتواجه البلدان الإفريقية التي تعتمد بشكل كبير على سلاسل التوريد هذه، ضغوطًا اقتصادية مؤلمة؛ حيث يشكل الارتفاع الكبير في تكاليف الوقود والغذاء، عبئًا إضافيا على السكان الفقراء – بالفعل – في إفريقيا.

وتحاول هذه الورقة مناقشة أزمة سلاسل الإمداد العالمية، الناتجة عن الحرب الروسية الأوكرانية، وأثرها على الاقتصادات الإفريقية، من خلال المحاور التالية:

أولا: اضطرابات سلاسل التوريد وآثارها على الاقتصاد العالمي.

ثانيا: تأثير أزمة سلاسل التوريد العالمية على الاقتصادات الإفريقية.

ثالثا: سبل مواجهة القارة لاضطرابات سلاسل التوريد العالمية.

أولا: اضطرابات سلاسل التوريد وآثارها على الاقتصاد العالمي

سلاسل التوريد العالمية، هي الشبكة التي تربط بين الشركات المنتجة، وكافة الأطراف التي تتعامل معها، لإيصال منتجها إلى المستهلك النهائي. هذه السلسلة تشمل شبكة متصلة، تضم أفرادًا ومنظمات،

في جميع جوانب عملية الإنتاج، بما في ذلك الأنشطة المتضمنة في كل مرحلة، والمعلومات المتبادلة بين أطراف التصنيع والنقل، والتقنيات المستخدمة، والموارد الطبيعية، والموارد البشرية، والمكونات الأخرى التي تدخل في المنتج النهائي، أو الخدمة. وبداية من أزمة كورونا، وصولا إلى الحرب في أوكرانيا، دخلت سلاسل الإمداد في حالة من الاضطراب لسببين رئيسين، تمثلا في التغيرات الأساسية التي طرأت على سلوك المستهلك «اختلال الطلب» من جهة، و توقف أجزاء من السلسلة عن العمل جزئيا أو مؤقتا، نتيجة عمليات الإغلاق، أو توقف حركة الشحن، أو منع عمليات تصدير المواد الخام من جهة أخرى[١].
هذه التغيرات، أدت إلى تداعيات سلبية عديدة على قطاع اللوجستيات العالمي، الذي يرتبط بمجالات أساسية، مثل: التخزين، والشحن، والتوزيع، والتي تمثل – معا – شريانا حيويا للاقتصاد العالمي، مما يؤثر سلبا على مراحل سلاسل الإمداد والتوريد العالمية كافة، وذلك على النحو الآتي:

ارتفاع تكاليف الشحن والتأمين

أثرت الحرب الأوكرانية على خطوط الشحن الرئيسة في العالم، ويعد أبرزها، وقف الملاحة في منطقة البحر الأسود مع بداية الحرب، الأمر الذي أدى إلى وقف عدد من الخطوط الملاحية من أوكرانيا وإليها، ودعا العديد من الشركات اللوجستية للبحث عن أسواق بديلة، لتعويض وقف الخطوط الملاحية مع الدولتين. وتتمثل تلك البدائل في عدة دول منها: «رومانيا، وفرنسا، والبرازيل، والأرجنتين» ، ونتيجة لذلك، فقد شهدت أسعار الشحن البحري زيادة في مطلع يونيو عام ٢٠٢٢ م، بمقدار ١٥٠٠ دولار في سعر الحاوية ، مع توقعات بأن تشهد أسعار رسوم الشحن «نولون الشحن» والتفريغ، ارتفاعات جديدة، بنسبة تصل إلى ٣٠٪ خلال الفترة المقبلة، نظرا لزيادة الطلب على النقل، والزيادة الكبيرة في أسعار الوقود عالميا، التي تؤثر- أيضا - على أسعار الشحن والنقل الجوي؛ حيث شهدت أسعار مؤشر «فريتوس» للشحن الجوي ارتفاعا ملحوظا، في ضوء الحرب الراهنة، لاسيما بالنسبة للوجهات الرئيسة، التي تربط مراكز الإنتاج والتصنيع في الصين، بالمستهلكين في الولايات المتحدة وأوروبا. ويأتي ذلك نتيجة إغلاق بعض المسارات الجوية، واضطرار شركات الخدمات اللوجستية إلى اللجوء إلى طرق أطول بسبب الحرب، فضلا عن ارتفاع أسعار وقود الطيران، بالتوازي مع صعود خام برنت، إلى ما يتجاوز ١١٠ دولارات للبرميل. ومن المرجح أن تستمر أسعار الشحن الجوي في الارتفاع، مع استمرار الحرب الأوكرانية[٢]. ولما كان البحر الأسود مُصنّفا كمنطقة مرتفعة الخطورة ، فسوف يؤدي ذلك إلى رفع أقساط التأمين المطلوبة لشحن البضائع، أو نقلها عبر هذه المياه. ومن غير الواضح إلى متى سيستمر هذا التغيير.

نقص أطقم الشحن

تتفاقم اضطرابات سلاسل التوريد - أيضا - بسبب نقص أطقم الشحن من روسيا وأوكرانيا، بسبب تأثير حالة الحرب؛ حيث يشكل البحارة الأوكرانيون والروس ١٤,٥٪ من القوى العاملة في مجال الشحن البحري العالمي، ويرتبط ذلك بالمخاوف الخاصة بسلامة الأطقم، وزيادة أقساط التأمين. وقد أدى ذلك - أيضا - إلى إحجام مالكي السفن عن قبول الشحنات إلى هذين البلدين. وبالإضافة إلى ذلك، فإن أجور البحارة يتم دفعها من خلال النظام المصرفي الدولي، في حين قامت الولايات المتحدة وكندا وحلفاؤهما الأوروبيون، بفصل البنوك الروسية الكبرى، في وقت واحد، عن نظام الدفع العالمي SWIFT، الذي يربط أكثر من ١١٠٠٠ بنك ومؤسسة مالية، في أكثر من ٢٠٠ دولة وإقليم، مما شكّل صعوبة في دفع تلك الأجور[٣].

انخفاض أعداد السفن المغادرة للموانيء الروسية

مع تصاعد التهديدات الأمنية في موانئ البحر الأسود، انخفضت بشدة أعداد السفن المغادرة للموانئ الروسية والأوكرانية، وانخفضت سفن بضائع الصب الجاف (التي تنقل الحبوب، والذرة، والأسمدة، والفحم، وخام المعادن) المغادرة للموانئ الروسية، كما تراجعت ناقلات النفط الخام ومنتجاته، التي تغادر الموانئ الروسية[٤].

علاوة على ذلك، فقد يؤدي تعطيل الطريق من الصين إلى أوروبا والولايات المتحدة، إلى إلحاق أضرار جسيمة بمبادرة «الحزام والطريق» الصينية، ذاك المشروع الطموح الذي تبلغ تكلفته تريليون دولار، والذي يهدف إلى إعادة تشكيل التجارة العالمية، وتأكيد هيمنة سلسلة التوريد العالمية التي تتمركز حول الصين، وخاصة في أوروبا وآسيا. ونظرا لأن كلا من روسيا وأوكرانيا تمثلان روابط مهمة في تلك المبادرة، فمن شبه المؤكد أنها ستحتاج إلى أن تتقلص في الحجم والنطاق.

ارتفاع مؤشر الضغط على سلاسل الإمداد العالمية

معطيات عدة تبين ارتفاع مؤشر الضغط على سلاسل الإمداد العالمية؛ حيث يأخذ هذا المؤشر عند حسابه تكاليف الشحن الجوي، والبري، والبحري، ومؤشر مديري المشتريات للإنتاج. وقد وصل ذروة الارتفاع له في ديسمبر عام ٢٠٢١ م، لكن هذه الضغوط ظلت عند مستويات مرتفعة تاريخيا، حتى فبراير عام ٢٠٢٢م، والتي من المحتمل استمرارها، في ظل التوترات الجيوسياسية الحالية المتزايدة، بين روسيا وأوكرانيا.

وتخلق الضغوط التي تتعرض لها سلاسل التمديد العالمية عددا من التبعات على الاقتصاد العالمي، وهو ما يمكن تفصيله على النحو التالي:

- **تهديد سلاسل إمدادات السلع الأساسية والصناعية:** تعد كل من روسيا وأوكرانيا، موردان رئيسان للمواد الخام والطاقة، للعديد من سلاسل التوريد العالمية؛ فبالإضافة للحبوب والسلع الغذائية، فقد امتد الأثر الاقتصادي على سوق تداول السلع العالمية بأكمله؛ حيث تعتمد العديد من دول العالم اعتمادا كبيرا على الطاقة الروسية، لا سيما الغاز، عبر العديد من خطوط الأنابيب الحيوية. كما تأتي روسيا وأوكرانيا في مقدمة الدول التي تنتج المعادن، مثل: الحديد، والنيكل، والنحاس. كما أن لديهم نصيبا عالميا كبيرا في إنتاج وتصدير المواد الخام الأساسية، مثل: البلاتين، والبلاديوم، والنيون. ومع فرض الدول الغربية والولايات المتحدة عقوبات على روسيا، فقد ارتفعت حدة المخاوف من تأثير التصعيد السياسي على أسعار المعادن، وهو ما يؤثر على مدخلات الصناعة العالمية، وخاصة صناعة الرقائق الدقيقة؛ إذ إن روسيا وأوكرانيا مصدران رئيسان للنيون، والبلاديوم، والبلاتين، وكلها ضرورية لإنتاج الرقائق الدقيقة، الأمر الذي يؤثر بشدة على إنتاج أشباه الموصلات، والمنتجات التي تعتمد عليها، بما في ذلك السيارات[٥].
- **تغير اتجاهات التجارة العالمية:** يدفع توقف الصادرات الأوكرانية، وتراجع الصادرات الروسية، الدول المستوردة لتنويع مصادر وارداتها من السلع الأساسية، وخاصة السلع الزراعية والطاقة، بعيدا عن روسيا، وهو ما سيسفر عن إعادة تشكيل خريطة التجارة العالمية من جديد، وخلق سلاسل توريد جديدة. كما ستدفع الأزمة الحكومات للاتجاه لتقصير سلاسل التوريد، وزيادة حجم المخزونات، والبحث عن مزيد من الموردين المحليين، جنباً إلى جنب، مع الاعتماد أكثر وأكثر على اللوجستيات، وسلاسل الإمداد البينية والإقليمية، وتقليل الاتجاه نحو العالمية[٦].
- **ارتفاع التضخم العالمي:** يؤدي ارتفاع أسعار الشحن البحري والجوي إلى تصاعد الضغوط التضخمية، التي تواجهها الاقتصادات العالمية. واستنادا إلى دراسة أخيرة لصندوق النقد الدولي، فإن تكاليف الشحن، تعد محركا مهما للتضخم في جميع أنحاء العالم؛ فعندما تتضاعف أسعار الشحن، يرتفع التضخم بنحو ٠,٧ نقطة مئوية. وفي ظل الظروف الراهنة، يرى الصندوق، أن حال استمرار الزيادة في تكاليف الشحن العالمية، التي لوحظت في عام ٢٠٢١ م، قد يزيد التضخم العالمي بنحو ١,٥ نقطة مئوية في عام ٢٠٢٢ م[٧].

ثانيا: تأثير أزمة التمديد العالمية على الاقتصادات الإفريقية

تأتي الحرب في أوكرانيا، في وقت لا تزال فيه البلدان الإفريقية، تكافح من أجل التعافي من الآثار المزعزعة للاستقرار لوباء كوفيد -١٩، والذي تسبب في تراجع اقتصادي عميق، وخسارة كبيرة في الإنتاجية، وتفاقم حالة عدم المساواة؛ الأمر الذي يهدد بعرقلة تقدم التنمية في البلدان الإفريقية، مما يعرقل تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ م، وكذلك تطلعات أجندة ٢٠٦٣ للاتحاد الإفريقي.

تشمل الآثار المباشرة للأزمة في إفريقيا اضطراب التجارة، وارتفاع أسعار الغذاء والوقود، وعدم استقرار الاقتصاد الكلي؛ حيث دفعت الأزمة سعر برميل نفط برنت فوق مستوى ١٠٠ دولار للمرة الأولى، منذ عام ٢٠١٤ م، كما استمرت أسعار الحبوب الغذائية في الارتفاع، حيث هزت اضطرابات الإمدادات من روسيا وأوكرانيا الأسواق العالمية، كما اتضح في الجزء السابق من هذه الورقة.

ويمثل الغذاء والوقود، أكثر من ثلث مؤشر أسعار المستهلك، في معظم البلدان الإفريقية؛ وبالتالي سيكون تمرير التضخم الناتج سريعًا وشديدًا، خاصة بالنسبة للفئات الضعيفة في إفريقيا، مثل: النساء والأطفال. وهناك أيضا تأثيرات غير مباشرة للأزمة، يجب وضعها في الاعتبار، وتشمل التضخم المستورد، والتحولات الصعبة في مجال الطاقة، وإعادة التنظيم الجيوسياسي المحتمل[٨].

وتتمثل أهم تأثيرات أزمة سلاسل التمديد العالمية، التي سببتها الحرب الروسية الأوكرانية على الاقتصادات الإفريقية في الآتي:

- **التأثير على الأمن الغذائي في إفريقيا**

يؤثر الصراع على حركة المنتجات الغذائية داخل أوكرانيا، والصادرات إلى الشركاء التجاريين الرئيسيين؛ حيث تتأثر تجارة الحبوب والأغذية الأساسية الأخرى، الواردة من منطقة البحر الأسود، بالاضطرابات في نشاط الموانئ والنقل البري، الأمر الذي ينعكس بشكل كبير على الأمن الغذائي في البلدان المعتمدة على الواردات الغذائية، من روسيا وأوكرانيا، مثل دول القارة الإفريقية، التي قد تحتاج إلى اللجوء إلى موردين رئيسيين آخرين، لسد الفجوة الناتجة عن الاضطرابات في أنشطة الإمداد من منطقة البحر الأسود. وبالنظر إلى أن روسيا وأوكرانيا مصدران رئيسان للأغذية من الحبوب الرئيسة (القمح، والشعير، والذرة)، والزيوت النباتية، فإن الدول الإفريقية، التي تعتمد بشكل كبير على الواردات الغذائية من روسيا وأوكرانيا، وخاصة في شمال إفريقيا، تواجه خطر عدم الحصول على وارداتها من البلدين؛ حيث تعتبر روسيا وأوكرانيا مصدرين رئيسين لواردات القمح، للعديد من بلدان إفريقيا، مثل: مصر، ونيجيريا، والسودان؛ ففي عام ٢٠٢٠ م، كانت مصر والسودان من أكبر مستوردي القمح الروسي والأوكراني[٩]. وتستورد مصر أكثر من

٧٠٪ من احتياجها من القمح من روسيا وأوكرانيا؛ وعليه فإن العثور على موردين بديلين، لن يكون سهلا على المدى القصير؛ إذ إن نقص الإنتاج العالمي في الإمدادات الغذائية، بسبب ظروف الجفاف، التي تؤثر على المناطق الرئيسة المنتجة للأغذية في أمريكا الجنوبية، مثل: الأرجنتين، والبرازيل، وباراغواي، يجعل من الصعب زيادة حجم الواردات من مصادر بديلة. علاوة على الطلب المتزايد من البلدان التي تبحث عن موردين بدائل، وكذلك تدابير التصدير التقييدية من قبل بلدان التصدير الرئيسة، التي ستؤثر بشكل كبير على إمدادات الغذاء العالمية، وستبقي الضغط التصاعدي على أسعار المواد الغذائية، وهو ما يؤدي إلى حدوث تأثيرات شديدة على إمكانية حصول الفقراء على الغذاء، في العديد من البلدان الإفريقية، التي تتاجر مع روسيا الاتحادية وأوكرانيا؛ حيث تعتبر دول شمال إفريقيا (مصر، والجزائر، والمغرب، وتونس)، أكبر المستوردين من الاتحاد الروسي وأوكرانيا، تليها نيجيريا، وإثيوبيا، والسنغال، وأوغندا، وكينيا، وجنوب إفريقيا. وبالتالي، فمن المتوقع أن تكون هذه الدول الأكثر تضررا من الحرب على المدى المتوسط، كما أن العديد من تلك الدول لا تزال تكافح من أجل التعافي الكامل من العديد من الصدمات، التي تشمل آثار جائحة كوفيد - ١٩، والتقلب المستمر في تغير المناخ، والظواهر المتطرفة، والصراع. فعلى سبيل المثال، تؤدي ظروف الجفاف المستمرة في منطقة شرقي إفريقيا (كما هو الحال في إثيوبيا، وكينيا، والصومال)، إلى زيادة تعقيد توافر الأغذية وأسعارها في الأسواق المحلية والإقليمية، كما تعرضت أجزاء من المنطقة، مثل: مدغشقر، وملاوي، وموزمبيق، لعاصفة «آنا الاستوائية» في أواخر يناير، والتي دمرت سبل العيش، والبنية التحتية، والأنشطة الزراعية[١٠].

- **الآثار المترتبة على الاضطرابات في إمدادات الأسمدة وتكاليف الطاقة**

منطقة البحر الأسود هي مصدر رئيس للأسمدة النيتروجينية، والبوتاسيوم، والفوسفور، وتعد روسيا وبيلاروسيا من الدول المصدرة الرئيسة للأسمدة. وقد ارتفعت أسعار الأسمدة إلى أكثر من ٢٠٠ دولار للطن، عندما غزت روسيا أوكرانيا، على الرغم من أنها كانت – بالفعل- عند مستويات عالية تاريخيا قبل الصراع. ويؤدي ارتفاع أسعار الأسمدة، إلى التأثير بشكل غير مباشر، على النظم الغذائية في إفريقيا، التي لا تزال تكافح من أجل التعافي من آثار المخاطر المتعددة، التي تواجه القارة؛ حيث يجعل الاتجاه التصاعدي في أسعار الأسمدة، من الصعب على العديد من المزارعين الأفارقة، الحصول على الأسمدة. كما أن ارتفاع تكاليف الشحن المرتبطة عادةً بأسعار الوقود، سيؤثر بشكل مباشر على تكاليف الشحن واللوجستيات، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار المدخلات (مثل الأسمدة) – والتي تمثل ما يعادل ٣٦٪ من المدخلات الزراعية في جنوب إفريقيا على سبيل المثال - مما يؤثر بشكل كبير على الوصول إلى المدخلات المحسَّنة، من قبل أصحاب

الحيازات الصغيرة في إفريقيا، و يؤثر على التقدم في تحويل النظم الغذائية، لتصبح قادرة على الصمود في وجه الصدمات[١١] .

- **التأثير على مدخلات الصناعة الإفريقية**

قطاع الصناعة، من القطاعات التي تنتج موادا لها تأثيرات داخلية وخارجية، وتعتمد على مواد وسيطة مستوردة من الخارج، لذلك تتأثر بأي مشاكل في سلاسل الإمداد والتوريد، التي تحدث على المستوى العالمي. وقد تأثرت الصناعات الإفريقية بارتفاع أسعار المدخلات المستوردة؛ فعلى سبيل المثال، تأثرت صناعة المنسوجات في إثيوبيا بارتفاع أسعار القطن، وكذلك مواد الصباغة، التي ارتفعت أسعارها بمعدل ٣٥٪ ، كما تأثرت صناعة الأثاث في مصر بزيادة أسعار الشحن، وخلل سلاسل الإمداد، التي تسببت في ارتفاع أسعار الأخشاب ومستلزمات الإنتاج، بنسبة تتراوح بين ٢٥ و٣٠٪، حيث تستورد مصر أخشابا بأكثر من ١،٥ مليار دولار سنويا. ناهيك عن الأثر على صناعة السيارات في المغرب، وجنوب إفريقيا؛ حيث تشكل منتجات التصنيع، بما في ذلك قطع غيار السيارات، والآلات الصناعية، ومعدات النقل، أكثر من ٥٠٪ من احتياجات الاستيراد لإفريقيا، وأهم الموردين هم أوروبا (٣٥٪)، والصين (١٦٪)، وبقية آسيا، بما في ذلك الهند (١٤٪). وقد أثرت اضطرابات سلسلة التوريد في هذه المناطق بشدة، على قدرة إفريقيا على الوصول إلى المنتجات والمكونات الأساسية، منذ أزمة كوفيد - ١٩، وصولاً إلى الأزمة الروسية الأوكرانية[١٢].

- **وقف مبادرة الطريق والحزام وأثره على دول القارة الإفريقية**

تحتل القارة الإفريقية موقعا مهما في إستراتيجية «الحزام والطريق» الصينية، ولاسيما ضمن محطات طريق الحرير البحري، حيث يصل إلى محطة شرق إفريقيا، وإلى العاصمة الكينية نيروبي؛ ولهذا تستثمر الصين مبالغ طائلة في الموانئ الكينية؛ حيث تبني المنشآت التي تستخدم أسواق منطقة شرق إفريقيا ككل، ويتوقع استثمار المزيد في البنية الأساسية، بهدف تأمين منفذ سهل إلى الأسواق الإقليمية. ومن أهم هذه الاستثمارات، نجد: «لابسيت»، وهو مشروع يشمل سكك حديد، ونظم طرق، وخطوط أنابيب، تصل المنشآت الساحلية الجديدة في لامو، بشمال كينيا، وإثيوبيا، وجنوب السودان، مكملة خطوط الاتصال التي تبدأ بمومباسا، وتمر بنيروبي، وتنتهي في أوغندا. وتتحمل الصين ٨٠٪ من إجمالي التكاليف[١٣]. وقد قامت الصين بربط إستراتيجية الحزام والطريق، بأجندة الاتحاد الإفريقي ٢٠٦٣، من خلال زيادة دعم تعاونها مع الدول الإفريقية، في مجالات السكك الحديدية، والطرق السريعة، والطيران الإقليمي، والتصنيع، والتي ستساعد في تطوير ودفع التكامل الاقتصادي[١٤] .

وفي ظل الحرب الأوكرانية الروسية، وتوتر العلاقات الصينية الأوروبية، فإن مستقبل مبادرة الحزام والطريق غير مؤكد؛ خاصة مع التحديات اللوجستية في النقل عبر بحر قزوين، وكذلك حركة الملاحة من الموانئ الصينية، إلى البحر الأبيض المتوسط، وما تعانيه الممرات الملاحية من تأخيرات، ومشاكل لوجستية أخرى. وبالتالي، فليس من المؤكد أن تمضي الصين قدما في تلك المبادرة، الأمر الذي يمثل خسارة الدول الإفريقية لمنافع تلك المبادرة.

- **تأثير عمليات إعادة توطين الإنتاج نتيجة أزمة سلاسل الإمداد على إفريقيا**

بدأت الشركات في بعض الاقتصادات المتقدمة، بإعطاء الأولوية لإعادة توطين الإنتاج، سواء أكان إلى الداخل، أو إلى مناطق جغرافية قريبة، بسبب اضطرابات سلاسل التوريد العالمية، وذلك بهدف تجنب الاضطرابات المستمرة والمستقبلية في سلاسل التوريد، وضمان تدفق ثابت وآمن من السلع. وقد زاد الغزو الروسي لأوكرانيا سلاسل التوريد العالمية، مزيدا من التدهور، وزاد من اتجاه الشركات نحو تقليل اعتمادها على سلاسل التوريد العالمية. وهذا ينطبق بشكل خاص على الشركات في أوروبا والولايات المتحدة، ومن بين هذه الشركات شركة بييرير موبيليتى لصناعة الدراجات النارية والكهربائية، التي تقوم الآن ببناء مصانع لها في بلغاريا، لتكون بجوار أسواقها وعملائها الرئيسيين في أوروبا. كما أعلنت شركة Hugo Boss الألمانية عن خططها لنقل مصانعها إلى أوروبا، كما وسعت شركةBlack & Decker الأمريكية عمليات التصنيع في أمريكا الشمالية. والهدف من هذا، هو تنمية سلاسل التوريد في إقليمهم، وإيصال المنتجات لعملائهم بأسرع وقت، كما ترجع عمليات إعادة توطين الإنتاج أيضا لأسباب جيوسياسية بشكل أساس، بسبب المنافسة مع الصين، والرغبة في تقليل الاعتماد على تايوان وكوريا الجنوبية، كموردتين رئيستين، والمعرضتين للتأثر باضطرابات سلاسل الإمداد، والصراعات الجيوسياسية في المنطقة. وإعادة توطين الإنتاج، سيعني أن التجارة ستهيمن عليها بضع كتل إقليمية قوية في المستقبل. ومن المحتمل أن تشمل هذه الكتل كتلة آسيوية، تهيمن عليها الصين، وكتلة بقيادة أمريكية في أمريكا الشمالية، وكتلة تابعة للاتحاد الأوروبي، وهذا يهدد بتراجع التقدم، الذي استمر لعقود طويلة، في محاربة الفقر العالمي. وستكون إفريقيا الأكثر تضررا، بفصلها عن سلاسل القيمة العالمية؛ حيث يعد الارتباط بالاقتصاد العالمي أمرا حيويا، لتحفيز النمو والتنمية في القارة، وهذا لأنه يخلق فرصا للشركات، للتخصص في مهام محددة، ومن ثم الاندماج في سلاسل القيمة العالمية، حتى في ظل افتقارهم للقدرات التنافسية، أو القدرة على إنتاج منتج كامل محليا. كما توفر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية للشركات الإفريقية، ولوجا أفضل إلى رأس المال والتكنولوجيا، والمدخلات الأخرى اللازمة لتحديث المنتجات، وزيادة تنوعها[١٥].

ثالثا: سبل مواجهة القارة لاضطرابات سلاسل التوريد العالمية

يدفع اضطراب سلسلة التوريد، إلى إعادة النظر في كيفية ومكان الحصول على السلع والخدمات؛ إذ يجب على الحكومات الإفريقية القيام بعمل أفضل لضمان الإمداد، وتوفير العزل من صدمات العرض التي لا مفر منها في عالم مضطرب، ويمكن لدول القارة اتخاذ عدد من الإجراءات، التي تحد من تأثير تلك الاضطرابات، لعل أهمها يتمثل في الآتي:

- **تقليل الاعتماد على الواردات الغذائية:** يجب علي إفريقيا أن ترى الأزمة الجيوسياسية الحالية، فرصة لتقليل اعتمادها على الواردات الغذائية من خارج القارة، وعلى دول القارة الاستفادة من امتلاكها لـــ ٦٠٪ من حصتها العالمية، في الأراضي الصالحة للزراعة، لزراعة المزيد من الغذاء للاستهلاك المحلي، والتصدير إلى السوق العالمية، وهذا من شأنه تقليل أعداد الأشخاص الذين يواجهون حالة انعدام الأمن الغذائي، الناجم عن الصدمات الخارجية.
- **موقف إفريقي مشترك من النظم الغذائية:** في عام ٢٠٢١ م، عملت مفوضية الاتحاد الإفريقي، ووكالة الاتحاد الإفريقي للتنمية (نيباد) مع البلدان الإفريقية، لخلق موقف إفريقي مشترك، قبل قمة النظم الغذائية، بما يتماشى مع أجندة الاتحاد الإفريقي ٢٠٦٣، وأجندة الأمم المتحدة لأهداف التنمية المستدامة، عن طريق إيجاد رؤية موحدة، حول كيفية تحويل النظم الغذائية في إفريقيا، على مدى العقد المقبل، من خلال برنامج شامل لتنمية الزراعة في إفريقيا والذي يشمل:
  - التوسع السريع في الإنتاجية الغذائية والزراعية، خاصة لدى الدول التي تنتج القمح وعباد الشمس في جميع أنحاء القارة؛ لزيادة قدرتها على الإنتاج، والإمداد إلى البلدان الأخرى.
  - دمج محاصيل غذائية معينة، في سلسلة القيمة الزراعية الخاصة ببعض الدول الإفريقية، بما يعمل على تقليل واردات القمح والحبوب، بالإضافة إلى تعزيز التجارة البينية الإفريقية، وتنمية قطاعات الأعمال الزراعية في إفريقيا.
- **تفعيل منطقة التجارة الحرة الإفريقية:** وذلك بتحويل التحديات التي تؤثر على الاقتصادات الإفريقية إلى فرص، باستخدام اتفاقية التجارة الحرة على مستوى القارة، كنقطة بداية، والدعوة إلى تسريع التجارة البينية؛ لأن العديد من هذه المنتجات، يمكن العثور عليها في بلدان إفريقية أخرى.
- **تبادل المنافع:** إن مصدري الطاقة الصَّافين داخل إفريقيا، سيشهدون مكاسب، وبعض التحسن في مركزهم المالي، وميزان الحساب الجاري، نتيجة ارتفاع أسعار صادراتهم. في حين تواجه ٤٣ دولة إفريقية مستوردة للطاقة والغذاء، ضغوطا على موازين حساباتها المالية والجارية. ويجب على البلدان المصدرة للنفط، الاستفادة من المكاسب غير المتوقعة، لدعم الانتعاش الاقتصادي في إفريقيا،

والعمل على تعزيز الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية والاجتماعية، من أجل التحول إلى اقتصاد أكثر شمولا وفعالية.

- **التقنيات الرقمية والحيوية وتحول النظم الغذائية:** رغم أن القارة الإفريقية، قد أحرزت تقدما ملحوظا في تبني تقنيات المعلومات والاتصالات لمنتجي الغذاء على نطاق واسع، إلا أن فوائد الابتكارات الرقمية، لم تصل بعد إلى صغار المنتجين، وتجار التجزئة، من حيث الوصول إلى خدمات الإرشاد والأسواق، والخدمات المالية؛ حيث إن اعتماد التكنولوجيا الحيوية، بما في ذلك أصناف البذور المحسنة، تعمل علي زيادة القدرة التنافسية للزراعة الإفريقية.
- **شبكات الأمان الاجتماعي:** على البلدان الإفريقية أن تقوم بتصميم شبكات أمان اجتماعي مستهدفة، للتخفيف من تأثير ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة على الفئات الأكثر ضعفا، وتحسين الحوكمة، ووقف أي تسرب في الإيرادات.

خاتمة

سلاسل التوريد العالمية، هي الشبكة التي تربط بين الشركات المنتجة، وكافة الأطراف التي تتعامل معها، لإيصال منتجها إلى المستهلك النهائي. ونتيجة لتأثر أسعار الشحن والنفط في كافة دول العالم، بفعل الحرب، فقد تعرضت تلك السلاسل إلى أزمة، أضرت بالعالم أجمع، خاصة أنها جاءت تالية لأزمة جائحة كورونا، التي عصفت بالعالم منذ مطلع عام ٢٠٢٠ م، ولم يتمكن العالم من تخطي تداعياتها.

وأثرت تلك الأزمة بشكل كبير على اقتصادات الدول الإفريقية؛ حيث تمثلت الآثار المباشرة للأزمة باضطراب التجارة، وارتفاع أسعار الغذاء والوقود، اللذَين يمثلان أكثر من ثلث مؤشر أسعار المستهلك في معظم البلدان الإفريقية؛ وبالتالي تسبب ذلك في ارتفاع معدلات التضخم بشكل سريع، خاصة بالنسبة للفئات الضعيفة في إفريقيا، بما يهدد دول القارة بمزيد من انعدام الأمن الغذائي، وارتفاع تكاليف الإنتاج. بالإضافة إلى التأثيرات غير المباشرة للأزمة، التي شملت تأثير عمليات إعادة توطين إنتاج العديد من الشركات العالمية؛ سواء إلى داخل دولهم، أو إلى مناطق قريبة منهم، لتفادي اضطرابات سلاسل الإمداد العالمية، وهو ما يهدد قارة إفريقيا، بفصلها عن سلاسل القيمة العالمية، ويؤثر على مستويات التنمية المحققة بها. كذلك مخاوف حرمان القارة، من منافع مضي الصين قدما في مبادرة الحزام والطريق، التي تعثرت بسبب أزمة سلاسل الإمداد العالمية، وتوتر العلاقات الصينية مع أوروبا والولايات المتحدة. وتدفع تلك الاضطرابات الدول الإفريقية إلى إعادة النظر في كيفية ومكان الحصول على السلع والخدمات، والعمل على ضمان الإمداد، وتوفير العزل من صدمات العرض، التي لا مفر منها في عالم مضطرب، ويمكن ذلك من خلال تقليل القارة

من اعتمادها على الواردات الغذائية والتوسع السريع في الإنتاجية الغذائية والزراعية، خاصة لدى الدول التي تنتج القمح وعباد الشمس، في جميع أنحاء القارة، مع التوسع في استخدام التقنيات الرقمية والحيوية، ومن ثم زيادة التجارة البينية الإفريقية، لاسيما من خلال منطقة التجارة الحرة الإفريقية.

الهوامش والإحالات

(١) «سلاسل الإمداد | ماذا تعني؟ لماذا تؤثر مشاكل «آخر الدنيا» على سعر قميصك؟،» موقع دقائق، (٢٧، يونيو، ٢٠٢٢م)، https://daqaeq.net/supply-chain/.

(٢) «أسعار الشحن: كيف ستؤثر الأزمة الأوكرانية على قطاع اللوجستيات العالمي؟،» دورية تقديرات المستقبل ١٥١٤ (أبوظبي: مركز المستقبل والدراسات المتقدمة، ٢٠٢٢ م)، ١، https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/7220/أسعار-الشحن-كيف-ستؤثر-الأزمة-الأوكرانية-على-قطاع-اللوجستيات-العالمي.

(3) Nguyen Minh Ngoc, et al., "Russia-Ukraine War and Risks to Global Supply Chains," *International Journal of Mechanical Engineering*, 7: 6, 2022, 637.

(٤) «أسعار الشحن: كيف ستؤثر الأزمة الأوكرانية على قطاع اللوجستيات العالمي؟،» ٢٠.

(5) Ngoc, "*Russia-Ukraine War and Risks to Global Supply Chains*," P.636

(6) Jonathan Munemo, "Africa Faces Hard Knocks as Rich Countries Take Manufacturing Back Home," *The Conversation*, April 25, 2022, https://theconversation.com/africa-faces-hard-knocks-as-rich-countries-take-manufacturing-back-home-181490.

(٧) () «أسعار الشحن: كيف ستؤثر الأزمة الأوكرانية على قطاع اللوجستيات العالمي؟،» ٣.

(8) UNDP, Rapid Assessment by the Regional Bureau for Africa, *UNDP: the Impact of the War in Ukraine on Sustainable Development in Africa*, (Addis Ababa: UNDP, 2022), 1, https://www.undp.org/africa/publications/impact-war-ukraine-sustainable-development-africa.

(9) Michael Puma and Megan Konar, "What the War in Ukraine Means for the World's Food Supply," *The New York Times*, March 1, 2022, https://www.nytimes.com/2022/03/01/opinion/what-the-war-in-ukraine-means-for-the-worlds-food-supply.html

(10) Regional Food Trade and Resilience Unit, *Policy and State Capability Division, AGRA, Hub for Agricultural Policy Action Initiative, Policy and State Capability Division, AGRA, Russia-Ukraine Conflict: Implications of Disruptions in Global Food Supply Chains for Food Trade in Africa* (Nairobi: Agra, 2022), 4, https://agra.org/wp-content/uploads/2022/04/The-impacts-of-the-Russia-Ukraine-conflict-on-food-prices-food-and-nutrition-security-in-Africa-2.pdf.

(11) AMIS, *AMIS Market Monitor. No. 96* (Rome: AMIS, 2022), http://www.amis-outlook.org/fileadmin/user_upload/amis/docs/Market_monitor/AMIS_Market_Monitor_Issue_96.pdf.

(12) Prenisha Martin, "South Africa: Developments in the Automotive Industry Creating Optimism For Manufacturing Sector," *Global Compliance News*, March 10, 2022, https://www.globalcompliancenews.com/2022/03/10/south-africa-developments-in-the-automotive-industry-creating-optimism-for-manufacturing-sector-25022022/.

(١٣) تيم نيبوك، «بروز الصين كأكبر شريك تجاري لدول الخليج: فرص مستجدة و معوقات محتملة لمجلس التعاون الخليجي،» مجلة المستقبل العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٧م)، ٨٠.

(١٤) هي وين بينج، «حزام واحد طريق واحد تواصل جديد للعلاقات الصينية الإفريقية في التنمية المستقبلية،» الهيئة العامة للإستعلامات، (٢٥، أبريل، ٢٠٢١م)، http://www.sis.gov.eg.

(15) Jonathan Munemo, "Getty Images Africa Faces Hard Knocks as Rich Countries Take Manufacturing Back Home," *The Conversation*, April 25, 2022, https://theconversation.com/africa-faces-hard-knocks-as-rich-countries-take-manufacturing-back-home-181490.

الرشوة في دول غربي إفريقيا: محاولة للفهم!

د. هارون باه، باحث في العلوم السياسية، زيغنشور، السنغال.

يمثل الفساد، على أنواعه؛ في دول غربي إفريقيا، وفي إفريقيا عامة، داءا عضالا، وعملا إجراميا، ونشاطا غير قانوني، وانقلابا على ممتلكات الأجيال وخيراتها ومستقبلها. ولا يقل فتكا عن الانقلابات العسكرية، والانفلات الأمني؛ الذي يحول دون تسيير مؤسسات الدولة وانتظامها، ويعيق تطوير أي نموذج ديمقراطي وتنموي؛ ولذا يتم ربط أي خطة للتنمية بالقضاء على اختلالات الفساد، أو التقليل منها. وقد جاء في ديباجة الدستور السنغالي عام ٢٠١٦ م: إقرار مبدأ الشفافية في تسيير الشؤون العامة وإدارتها، وكذلك مبدأ الحكم الرشيد. كما جاء في خطة السنغال الصاعدة للعام ٢٠٣٥ م - النموذج التنموي السنغالي ـ والتي تشكل البرنامج السياسي للحكومة الحالية: تعزيز مكافحة الرشوة، وعدم الشفافية.

لقد أصبح موضوع محاربة الفساد، ومحاصرة انتشاره، وإيقاف تمدده، واقعا متجددا في النقاشات الوطنية والقارية، أملا في تقليص الظاهرة، والحد منها؛ لما يترتب عليها من مفاسد مكلفة؛ آنية وآجلة، تُفوِّت على المجتمع عائدات مالية ضخمة دوريا، أو تعود لطغمة فاسدة؛ تحتكر الأموال العمومية، وترسخ التفاوت الطبقي، وتعيد إنتاج نظام الكسب غير المشروع، وتدفع بتهريب الأموال نحو الخارج.

كما أن قضايا الفساد بصورة عامة، تعكس اختلال العلاقات بين السلطات الثلاث، وعدم التكامل بينها، وسطوة السلطة التنفيذية على سلطتَيْ التشريع والقضاء من جهة، وصرف الموارد والمال لمصالح ذاتية، من جهة أخرى. إضافة إلى تقلص ظل البعد القيمي «سلطة الخُلُق»، في الشأن العام.

ويتسلل الفساد إلى كل المجالات، على تعددها وتنوعها؛ سواء مع الدوائر الحكومية، أو القطاع الخاص، أو الشركات العابرة للقارة، طمعا في الحصول على امتيازات وتسهيلات[1]. ويلعب الوسطاء والوكلاء دورا أساسيا في عمليات الرشاوى، كما ترتبط مسائل الاختلاس بالأسواق العالمية، والصفقات العمومية، والقطاع الخاص.

ويتأكد، بناءا على ما ذكر، ضرورة تخليق الحياة العامة - وهو ما انتبهت إليه حكومة بَنِين منذ تسعينيات القرن الماضي - وإحياء قيم الشفافية والنزاهة، وإسقاط رموز الفساد، ضمانا لكسب

المستقبل، والوقوف دون طوفان الموبقات المالية والاقتصادية، وتجنبا للسقوط في مستنقع الديون؛ وذلك بإرساء الإدارة العامة على أسس وطنية متينة، سعيا لبناء دولة قوية، حفظا للتماسك الاجتماعي، ودرءا لسيطرة القوى والمؤسسات الأجنبية على القرار السيادي، خصوصا مع سرعة تقلب الأوضاع السياسية، والاقتصادية، والأمنية، والصحية أحيانا؛ كما حصل مع جائحة كورنا؛ إذ لم يسلم الحدث الوبائي من سوء الاستغلال، وحبائل الرشاوى، في عدد من الدول الإفريقية.

وتقع جُلُّ الدول الإفريقية ضمن الدائرة الحمراء، حسب منظمة الشفافية الدولية، بما في ذلك السنغال، منذ عام ٢٠١٦ م[٢]، وفي عام ٢٠٢٠ م، فإن الدولة الوحيدة التي صنفت خارج الدائرة المذكورة، من بين دول المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، هي الرأس الأخضر، حسب تقرير المنظمة نفسها. وتحتل المستعمرة البرتغالية السابقة موقعا متقدما قاريا، بخلاف نظيرتها غينيا بيساو، التي تأتي في مؤخرة ركب المجموعة.

وقد دفعت السلوكيات الفاسدة كالنصب، والاحتيال، وغسيل الأموال، والإثراء بغير سبب مشروع، واستغلال السلطة، وهدر الأموال العمومية وتبذيرها، والفضائح المالية المتفاقمة، إلى أن أصبح ملف الفساد إحدى الملفات الانتخابية، والمشاريع السياسية للمتنافسين على الرئاسيات، كما في نيجيريا مع محمدو بخاري، والغاني نانا أكوفو أدو، على سبيل المثال، وأخيرا عملا مدنيا وجمعيا. ويكشف السلوك اليومي غير السوي» الرشوة والفساد» لدى المواطنين، وداخل قطاعات حساسة، على أن بناء الدولة وفق أسس التعاقد، والتراضي، والعدالة، والمصلحة العامة، لا يزال دون المستوى المطلوب.

وتتحمل الدولة عبء ترسيخ خدمة المواطن، وتطوير حياته، وتلبية احتياجاته عبر مسالك التربية والتعليم، وتحقيق العدالة الاجتماعية، واستقلال القضاء وأحكامه، وتعميم الخدمات بعيدا عن أي اعتبار، إلا ما يقتضيه العقد الاجتماعي، والتوافق الوطني.

ونتساءل هنا: عن مفهوم الفساد، والفاعلين في المعركة، وآلية محاربته.

مفهوم الفساد

يمكن تعريف الفساد، على أنه استخدام منصب عام من أجل مصلحة خاصة،[٣] ويشمل رَشْوَ الموظفين العموميين، ووعد الموظف بمزية غير مستحقة، أو عرضها عليه، أو منحه إياها بشكل مباشر أو غير مباشر؛ سواء لصالح الموظف نفسه، أو لصالح شخص أو كيان آخر، لكي يقوم ذلك الموظف بفعل ما، أو يمتنع عن القيام بفعل ما، لدى أداء واجباته الرسمية.[٤]

وتطال الرشوة القطاع العام والخاص معا، وقد خصصت الاتفاقية الإفريقية لمحاربة الرشوة المادة ١١ للقطاع الخاص، وجعلت من أهدافها: تشجيع وتعزيز قيام الدول الأطراف بإنشاء الآليات اللازمة في إفريقيا، لمنع الفساد، وضبطه، والمعاقبة عليه، والقضاء عليه وعلى الجرائم ذات الصلة، في القطاعين العام والخاص.

مظاهر الفساد

يكلف الفساد الدول الإفريقية مبالغ طائلة سنويا، كما تكشف التقارير الوطنية والدولية. وقُدرت التكلفة الإجمالية للرشوة في السنغال عامي ٢٠١٥ ـ ٢٠١٦ م، بحوالي ١١٨,٤٤ مليار فرنك إفريقي[٥]. وقَارِيًّا يقدر بـ ١٤٨ مليار دولار؛ أي ما يوازي ٢٥٪ من الناتج الوطني الخام عام ٢٠١٩ م[٦]، وهو ما يعني أن محاربة الفساد الشامل، كفيل بتحقيق الإصلاح المنشود، وتحقيق الحكم الرشيد، وإشاعة الديمقراطية والمشاركة الشعبية، والعيش الكريم. كما أنه إحدى مطالب شركاء التنمية.

ثم إن الفساد لا ينشأ عن فراغ، وإنما تتهيأ أسبابه المركبة، وتضعف موانعه المتعددة من قبيل خراب الذمم، وغياب الوازع الديني، أو الرقيب الداخلي/ الضمير، واستفحال الفساد الإداري، الناتج عن التعسف في استخدام السلطة، وقلة الرواتب، وضعف الوطنية، ورشوة الخارج للداخل[٧]، وانتشار الفقر، وسوء الأحوال الاجتماعية والاقتصادية، وكثرة البطالة، ثم تسييس إدارة الدولة، وعجزها عن توفير الخدمات الأساسية[٨].

وتعتبر عقود الصفقات العمومية، وما يتعلق بها من إنجاز بنى تحتية، وخدمات أساسية للمواطنين، مجالا رحبا للممارسة الإجرامية؛ رشوة واختلاسا، واختفاء لرؤوس أموال عامة.

غير أن تركيز السلطة بيد الرئيس وأعوانه، هو مما يفاقم من ضراوة الفساد، في ظل الإفلات من العقاب، وغياب المساءلة، وتراخي أنظمة المحاسبة عن القيام بدورها. وفي هذه الحالة، تضعف المؤسسات الحكومية، وتظهر الزّبونية والمحسوبية، مما ينتهي إلى شلِّ الرقابة، وضعف المشاركة السياسية، و شراء الذمم.

إن تأسيس سلطة منتخبة شفافة ونزيهة، لا مناص منه لمحاربة الفساد؛ إذ يمكِّن ذلك الشعب من القدرة على الرقابة والمحاسبة، لمن يتقلد أي منصب. وهناك تلازم بين انحسار دائرة الفساد، وفعالية مؤسسات الحكومة.

ويدخل ضمن دائرة الرشوة أشكال من الممارسات الإجرامية، كما ورد في الاتفاقية الأممية، وذلك من قبيل:

- رشو الموظفين العموميين وارتشاؤهم.
- اختلاس الممتلكات العامة، أو تبديدها، أو تسريبها بشكل آخر، من قبل موظف عمومي.
- المتاجرة بالنفوذ.

- إساءة استغلال الوظائف.
- الإثراء غير المشروع.
- الرشوة في القطاع الخاص.
- اختلاس الممتلكات في القطاع الخاص.
- غسيل العائدات الإجرامية.
- الإخفاء.
- إعاقة سير العدالة[٩].

تفشي الفساد

تتداخل عوامل عديدة لتزيد من تعقيد دروب الفساد؛ من حيث تركيبة السلطة، وطبيعة النظام السياسي، مرورا بتدبير الاقتصاد الوطني، والرواسب الثقافية؛ وتتفشى الرشوة حيث يوجد المال العام، ورجال الأعمال، ويغيب البعد الأخلاقي.

وينتشر الفساد في دول غرب إفريقيا طولا وعرضا، بنسبة عالية جدا، وتحت أشكال وأنماط مختلفة، وفي قطاعات متعددة؛ وربما كانت القطاعات الحيوية الأكثر تورطا في هذا الملف، هي: الأمن (الشرطة والدرك) ٩٥٪، والصحة ٢٩٪، والتعليم ٢٦٪، كما في السنغال مثلا[١٠]. وفي حالة بنين، فإن موظفي الضرائب والجمارك، يليهم القضاة، ثم الشرطة، وهم يتدرجون في الترتيب[١١].

ويمكن تعميم حضور السلوك الإجرامي ـ الرشوة ـ في قطاع الأمن (الشرطة، الدرك) في غرب إفريقيا، وأحيانا تصدره على غيره من الميادين. وفي هذا مؤشر واضح على استغلال السلطة، وأحيانا ابتزاز الآخرين، بسبب احتكار العنف. وتشترك الطبقة السياسية مع قطاع الأمن في استخدام النفوذ، بجامع توظيف السلطة العامة لمصالح ذاتية شخصية.

إن سوء تدبير الشؤون العامة، من أسباب الفساد؛ ما يدعو الحكومة إلى حتمية العمل على تفعيل وتعزيز الحكامة الرشيدة، التي نصت عليها المادة ٢٧، الفقرة الثالثة من البروتوكول الإضافي، حول الديمقراطية والحكم الرشيد، وفيها: ضمان توزيع عادل للثروات والعائدات، بغية تقوية التعايش، والتضامن الوطني[١٢].

فالرشوة باعتبارها جريمة، توحي بوجود خلل إداري، يستوجب على الإدارة العامة إصلاحه؛ فعلى سبيل المثال، عندما تظهر البيانات المجمعة عن الرشوة، أن جزءا كبيرا من الرشاوى، يدفع لتسريع الإجراءات الإدارية، فإن اعتماد أنظمة شفافة، لتتبع البدء في الإجراءات الإدارية واستكمالها، يمكن أن يقلل من فرص دفع الرشاوى[١٣].

وتشير دراسة حول مفهوم الفساد وتكلفته بالسنغال ـ وهي دراسة ترسم خريطة الفساد ـ أن واحدا من كل أربعة سنغاليين، معرض للرشوة؛ راشيا أو مرتشيا[١٤]. وتتباين الأرقام من إقليم لآخر.

والفساد أحد التحديات الرئيسة للحكم الرشيد، والنمو الاقتصادي. ثم إنه يضعف الدول، ويهدد تنميتها واستقرارها، ويؤثر على جميع مستويات المجتمع، ويسبب خسائر فادحة في الموارد العامة، ويقلل من جودة الخدمة العامة، ويؤثر على مصداقية الدول[١٥]. ونظرا لخطورته، وعواقبه المدمرة؛ تسعى الدول إلى محاربته، من خلال مقتضيات قانونية متداخلة، وآليات تدبيرية على هذا النحو:

الترسانة القانونية

تجرم القوانين الوطنية الرشوة، كما تنص على ذلك مواد القانون الجنائي؛ علما أن محاولة الارتشاء في حد ذاتها، تعتبر رشوة في عرف القانون[١٦]. وقد انضمت دول المجموعة الاقتصادية، لدول غرب إفريقيا، في اتفاقيات متعددة الأطراف، منها:

النصوص الدولية

وأشهرها اتفاقية الأمم المتحدة لمحاربة الفساد عام ٢٠٠٣ م، وقد دخلت حيز التنفيذ عام ٢٠٠٥م، وصادقت عليها الدول الإفريقية، واعتمدتها سندا قانونيا.

المرجعية القارية

تشكل الاتفاقية الإفريقية للوقاية ومحاربة الرشوة عام ٢٠٠٣م، وثيقة قانونية إقليمية، وتعترف الاتفاقية كما جاء في الديباجة: بأن الفساد يقوض المساءلة والشفافية في إدارة الشؤون العامة، وكذلك التنمية الاجتماعية في القارة.

وربطت الاتفاقية العائدات بلفظ الفساد؛ فوسعت عائدات الفساد، لتشمل الأصول المادية وغير المادية، المتداولة والثابتة، الملموسة وغير الملموسة، وأية وثائق قانونية تثبت ملكية عائدات فساد[١٧].

وقد دعت الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (النيباد)، إلى إنشاء آلية تنسيقية لمكافحة الفساد بصورة فعالة، وكذلك البرتوكول الإضافي حول الديمقراطية، والحكامة الجيدة للمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، عام ٢٠٠١م بداكار، وجاء في المادة ٣٨: تلتزم الدول الأعضاء بمحاربة الرشوة، وتدبير الموارد الوطنية بشفافية، مع ضمان توزيع عادل.

وثمة جهود لتشجيع إيقاف الرشوة والفساد من قبيل مؤشر (جائزة مو إبراهيم للحكم الرشيد بإفريقيا)، وقد نال الجائزة من غرب إفريقيا كل من الرئيسة الليبيرية: إلين جونسون سيرليف عام ٢٠١٧ م، والرئيس النيجيري السابق: مامادو إيسوفو عام ٢٠٢٠م.

المنظمات الفرعية

وقعت المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا مطلع الألفية، على بروتوكول محاربة الرشوة عام ٢٠٠١م، رغم انتشار الظاهرة بداخل أقطارها، مما يؤكد إدراك قادة المجموعة لخطورة الجريمة، قبل صدور الاتفاقية القارية والأممية.

وتلزم المجموعة الاقتصادية دول غرب إفريقيا الأعضاء، إنشاء هيئات وطنية لمحاربة الرشوة، على مستوى فضائها الجغرافي.

العمل البرلماني

يتمثل دور البرلمان في التشريع والرقابة، وتقييم السياسة العامة، وتضمن المؤسسة النيابية مراقبة المال العام، وتنبع تلك الصلاحية من القوانين الأساسية للدول، فالجمعية العمومية جهار تشريعي ورقابي، عبر تأسيس لجان تحقيق وتقصي.

كما أن تشكيلة البرلمان التي تفرز أغلبية حكومية، ترجح كفة أنصار الرئيس الحاكم (السلطة التنفيذية)، وبالمقابل تقلل من فرص المتابعة القضائية، خصوصا إذا كان المرتشي من معسكر النظام. وغالبا ما يكون الرئيس في دول غرب إفريقيا إلى جانب حلفائه، حماية وحصانة.

ويكشف العمل البرلماني في قضايا الفساد عن أزمة فاعلية المؤسسات الحكومية بإفريقيا، نظرا لموقع السلطة النيابية وصلاحياتها، إلا أنها تظل عاجزة عن أداء دور المراقبة في جلّ الدول، علما أن للبرلمان صلاحية تصل حد حجب الثقة، عقابا للحكومة على أعمالها، وضبطا للتوازن المؤسساتي.

على أن المجالس النيابية مدعوة اليوم، لتبني سياسات وطنية، تنشد استرداد الأموال المهربة منذ عقود، واستعادتها إلى أرض الوطن، وتوظيفها في الصالح العام.

الأداء الحكومي

تسعى الحكومات الإفريقية إلى إيقاف الفساد، وتعزيز الحكم الرشيد، وتفعيل أجهزة الرقابة. وهو ما دفعها لإنشاء هيئات وطنية لمحاربة عدم الشفافية والرشوة، كأذرع حكومية معنية بجريمة الرشوة، وما

يتصل بها. وكانت دولةُ بَنِين من أوائل دول المنطقة، التي أنشأت لجان مراقبة، في عهد الرئيس ماثيو كيريكو، وصولا للخبرة السنغالية في المجال.

المكتب الوطني لمحاربة الرشوة والفساد

تم إنشاء المكتب الوطني لمحاربة الرشوة والفساد عام ٢٠١٢ م، في عهد الرئيس الحالي ما كي صال، والمكتب هو مؤسسة إدارية مستقلة إداريا وماليا، ملحقة برئاسة الجمهورية. وجاء في تصدير القانون المنشئ للمكتب: الرشوة من بين أكبر العوائق للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما أنه كابح للنمو الاقتصادي، وقد حَلَّ المكتب بديلا عن اللجنة الوطنية لمحاربة عدم الشفافية، والرشوة، والاحتيال (CNLCC)، ويسعى بالأساس إلى:

- ترسيخ مطلب الديمقراطية.
- تحقيق التنمية عبر القضاء على السلوكيات الفاسدة.

وجاء في المادة الثانية من قانون المكتب، أن مهمته تتمثل في: منع ومكافحة الاحتيال والفساد، والممارسات المماثلة، والجرائم ذات الصلة، بهدف تعزيز النزاهة والاستقامة، في إدارة الشؤون العامة.

ويحسب لهذه المؤسسة إصدارها تقارير دورية سنوية، وإن اعتراها تأخر أحيانا، وتسلم للرئيس، وتنشر بالموقع الرسمي للمكتب. ويأتي إنشاؤه توافقا مع توجهات الاتفاقية الإفريقية، من حيث الإجراءات التشريعية المنصوص عليها في الوثيقة، من إنشاء، وتشغيل، وتعزيز هيئات، أو وكالات وطنية مستقلة، لمكافحة الفساد. كما صدر قانون سنغالي للتصريح بالممتلكات عام ٢٠١٤م، تماشيا مع توجهات محاصرة التلاعب بالمال العام مع كل من:

- رئيس الجمعية الوطنية والكاتب الإداري للبرلمان.
- الوزير الأول والوزراء.
- رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.
- كل الإداريين الذين يتعاملون في حدود رأس مال مليار فرنك.

لكن الملاحظ، أنه بعد انتهاء المسؤول من مهامه، وإقالته أو استقالته، لا يكون هناك أثر للتصريح بالممتلكات؛ أي؛ لا محاسبة ولا متابعة؛ ما يحول دون جدوى الهيئة الرقابية.

وتتجلى محدودية فعالية هيئات مكافحة الفساد، في عدم تمكين العدالة من ممارسة وظيفتها في محاكمة المتورطين، وقلة إمكانياتها البشرية والمادية واللوجستية، للقيام بدورها في المحاسبة والتدقيق في العمليات المالية.[١٨]

وإلى جانب المكتب توجد أجهزة رقابية وطنية

- مؤسسات عليا كالمفتشية العامة للدولة، ومحكمة الحسابات العامة – مثلا – في الدول الفرانكفونية.
- أجهزة ثانوية تابعة، كالخلية الوطنية لمعالجة البيانات المالية (CENTIF)، ويعود اختصاصها لمكافحة تبييض الأموال، ولا يقتصر الأمر على هذه المؤسسات فحسب، بل توجد أنظمة رقابية قطاعية.

أما الإبلاغ عن جريمة الرشوة، فثمة تدن ملحوظ حول الشكاوى المسجلة عن الرشوة، وكما يرد في بعض الدراسات؛ فإن حوالي ٢٠٪ بإمكانهم الإبلاغ عن الرشوة، بدون خشية العواقب المترتبة عن الإنذار. وتدني مستوى الإبلاغ عن جرائم الفساد، لا يقتصر على إفريقيا فحسب، ما يفرض تبني حماية الشكاة والشهود، من أي تبعات جراء الإبلاغ، أما نية الإبلاغ عن جريمة الرشوة، فقليل جدا. ومن بين أسباب عدم الإبلاغ:

- تثبيط المبلِّغ بعدم جدوى البلاغ.
- تعرضه لعواقب سلبية بسبب الإبلاغ.
- اقتناع المبلغ بانعدام المتابعة الرسمية[١٩].

دور المجتمع المدني في محاربة الفساد

من تجارب مواجهة السرطان الإفريقي، تجربة المنتدى المدني (Forum Civil) عام ١٩٩٣م في السنغال، من رصد سنوي حول ظاهرة الرشوة، وتقديم استشارات قانونية للمواطنين. وتُوّج عمل المنتدى بإنشاء المكتب الوطني لمحاربة الرشوة (OFNAC) عام ٢٠١٢م، إلا أن نتائج الجهاز الرقابي كانت محدودة، بسبب غياب الشفافية والنزاهة، في متابعة الضالعين في قضايا الفساد، والمنتدى الفرع الممثل لمنظمة الشفافية الدولية.

وتكاد معركة محاربة الفساد، أن تكون من اختصاص هيئات ومنظمات المجتمع المدني، لكن الأفراد/ المواطن العادي، لما يقتحم عتبات مواجهة الفساد على النحو المأمول، مما يحجم من دائرة اجتثاث الفساد. شهدت دول عديدة في غربي إفريقيا التنديد بالفساد، في السنوات الأخيرة، بما في ذلك ليبريا. وتنظيم المواطنين احتجاجات شعبية ضد الحكومة، تصف الرئيس بالعجز عن محاربة الرشوة.

دور وسائل الإعلام

على الرغم من شكاوى المواطنين التي لا تنقطع، عن الرشاوى في البرامج الإعلامية، التي تتوالى عرضا في قضايا المجتمع المثارة، إلا أن ما ينقص، هو إفراد ملفات الفساد – فقط – للنقاش الجاد والعميق، واقتراح بدائل ناجعة، وآليات كفيلة بالحد من الظاهرة السلبية والمكلفة. وتقوم وسائل الإعلام بتنوير الرأي العام،

وتزويده بالمعلومات، وتدعم الصكوك القانونية دور وسائل الإعلام، للحد من الفساد، بل ودعوتها إلى أخذ موقع بارز في المعركة.

وعلى الرغم من أهمية وضرورة محاربة الفساد، فإنه يستهدف المعارضة في كثير من الدول الإفريقية، بالدرجة الأولى، وتصفية الحسابات مع الخصوم، حيث إنه لا يطبق القانون إلا مع المعارضين والمناوئين، وهو ما لا يتوافق مع إقرار الدول مبدأ مكافحة الإفلات من العقاب، ومبدأ المساواة أمام القانون.

الخاتمة

إن الانتشار الواسع لظاهرة الفساد في الدول، ليحتم استنفار كل الأجهزة الإدارية والرقابية، لإيقاف هذا السيل الجارف، الذي ينخر بنية الدول، ويؤجل كل تقدم، ويضع البلاد تحت وصاية القوى الأجنبية، والمؤسسات المالية الدولية.

وانطلاقا من الواقع المحلي والقاري، فإنه يمكن القول: إنه ليس هناك تقدم ملموس لمحاربة الفساد، بقدر ما يتم رفع الشعار، تجاوبا مع الرأي العام الوطني والقاري والدولي. وأحيانا اتخاذه ذريعة للقضاء على الخصوم. وبقاء الظاهرة متفشية في صفوف رجال الدولة، هو أكبر دليل على ذلك. ولعل الجهود المبذولة لحد الساعة، لا تتعدى التوصيف الدقيق للظاهرة، وقد تكون أولى المراحل للقضاء على الفساد أو تقليله.

ثم – أخيرا – اتساع الفجوة بين النصوص القانونية، والممارسة العملية.

لكنَّ تدني مستوى المعيشة، وانتشار الفقر المدقع، وسوء الأحوال الاقتصادية، قد يحول دون تبني قضايا المجتمع المصيرية، من قبل الطبقات المخنوقة ـ القاعدة العريضة ـ المقهورة بالجهل، وتحصيل قوت يومها، مما يجعل من مكافحة الفساد، وتوفير مقومات العيش الكريم، مقدمات جوهرية للوصول إلى الهدف.

كما تستلزم المعركة تجهيز كتائب، بمعنى الكلمة، مشكَّلة من تخصصات متعددة، لوقف الفساد ودحره، وتفعيل مخرجات الدراسات والبحوث، برسم سياسات عامة واضحة؛ تستأصل الفساد من جذوره، وإنشاء جائزة على مستوى المنطقة، للحكم الرشيد، ومحاربة الفساد.

الهوامش والإحالات

(١) نذكر هنا متابعة رجل الأعمال الفرنسي فينيست بولوري رئيس مجموعة بولوري، في قضايا رشوة، متعلقة بموانىء غرب إفريقية، في كل من التوغو، وغينيا كوناكري، في السنوات الماضية.

(2) Mamadou Abdoulaye Diallo et Soukeyna Diallo, "Les Sénégalais Déplorent la Hausse du Niveau de Corruption Mais Craignent des Représailles en cas de Dénonciation," *Afrobarometer*, July 10, 2021, https://www.afrobarometer.org/wp-content/uploads/migrated/files/publications/Dispatches/ad462-senegalais_deplorent_une_hausse_de_la_corruption-afrobarometer-10juillet218.pdf.

(3) Office National De Lutte Contre La Fraude Et La Corruption, *PLAN STRATÉGIQUE 2017-2021* (Dakar: OFNAC, 2021), 7, https://www.ofnac.sn/resources/pdf/Plan-Srate-Ofnac-2017-2021.pdf.

(٤) «دليل استقصاءات الفساد: مبادئ توجيهية منهجية لقياس الرشوة وأشكال الفساد الأخرى من خلال استقصاءات العينة،» مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، (فيينا: الأمم المتحدة، ٢٠١٨م)، ٩، https://www.unodc.org/documents/data-and-analysis/statistics/corruption/Arabic_CorruptionManual_2018_EBOOK.pdf.

(5) Office National De Lutte Contre La Fraude Et La Corruption and PNUD, *Étude sur la Perception et le Coût de la Corruption au Sénégal* (Dakar: OFNAC, 2016), 14, https://www.ofnac.sn/resources/pdf/Etude-perc-cout-corrup-sn.pdf.

(6) Diallo, "Les Sénégalais Déplorent la Hausse du Niveau de Corruption Mais Craignent des Représailles en cas de Dénonciation," 1.

(٧) كما هو الحاصل من ارتشاء صينيين لصيادين سنغاليين مقابل الحصول على سفن مرخص لها باسم المواطنين كما تشير تقارير رسمية وطنية.

(8) USAID Préparé par Management Systems International, *ÉVALUATION DE LA CORRUPTION AU SÉNÉGAL* (Washington, DC: USAID, 2007), https://pdf.usaid.gov/pdf_docs/Pnadk549.pdf.

(٩) بتصرف: «دليل استقصاءات الفساد: مبادئ توجيهية منهجية لقياس الرشوة وأشكال الفساد الأخرى من خلال استقصاءات العينة،» ٢٠.

(10) Office National De Lutte Contre La Fraude Et La Corruption and PNUD, *Étude sur la Perception et le Coût de la Corruption au Sénégal*, 11.

(11) Institute for Empirical Research in Political Economy (IREEP), "PERCEPTIONS ET INCIDENCE DE LA CORRUPTION AU BENIN: EVIDENCE À PARTIR DES DONNÉES AFROBAROMÈTRE ROUND 4," *Afrobarometer*, Décembre 2008, 5, https://www.afrobarometer.org/wp-content/uploads/migrated/files/publications/Briefing%20paper/AfrobriefNo55.pdf.

(12) Economic Community of West African States, *PROTOCOLE A/SP1/12/01 SUR LA DEMOCRATIE ET LA BONNE GOUVERNANCE ADDITIONNEL AU PROTOCOLE RELATIF AU MECANISME DE PREVENTION, DE GESTION, DE REGLEMENT DES CONFLITS, DE MAINTIEN DE LA PAIX ET DE LA SECURITE* (DAKAR: Eisa, 2001), https://www.eisa.org/pdf/ecowas2001protocol1.pdf.

(١٣) «دليل استقصاءات الفساد: مبادئ توجيهية منهجية لقياس الرشوة وأشكال الفساد الأخرى من خلال استقصاءات العينة،» ٢٤.

(14) Office National De Lutte Contre La Fraude Et La Corruption and PNUD, *Étude sur la Perception et le Coût de la Corruption au Sénégal*, 13.

(15) Office National De Lutte Contre La Fraude Et La Corruption and PNUD, *Stratégie Nationale de Lutte Contre la Corruption 2020 - 2024* (Dakar: OFNAC, 2020), 15, https://www.ofnac.sn/resources/pdf/SNLCC_2020-2024_web.pdf.

(16) Office National De Lutte Contre La Fraude Et La Corruption and PNUD, *Étude sur la Perception et le Coût de la Corruption au Sénégal*, 10.

(١٧) موسى بن تغري، «تحديات الاتحاد الإفريقي في مكافحة الفساد،» مجلة الدراسات القانونية (الجزائر: جامعة يحيى فارس بالمدية، ٢٠٢٠ م)، ٦، https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/318/6/2/116081.

(18) USAID Préparé par Management Systems International, *ÉVALUATION DE LA CORRUPTION AU SÉNÉGAL, 37*.

(١٩) ـ «دليل استقصاءات الفساد: مبادئ توجيهية منهجية لقياس الرشوة وأشكال الفساد الأخرى من خلال استقصاءات العينة،» ٢٥.

إشكاليات الحكم الداخلي وخلافة «بول بيا» في الكاميرون

د. محمود زكريا محمود إبراهيم، مدرس العلوم السياسية بكلية الدراسات الإفريقية العليا، جامعة القاهرة، القاهرة.

يتسم نظام الحكم في الكاميرون منذ مطلع عقد الثمانينيات من القرن العشرين، بما يمكن تسميته بظاهرة «الأبوية السياسية»، نظرا لسيطرة الرئيس الحالي «بول بيا» على الحكم، منذ أربعة عقود زمنية تقريبا؛ حيث وصل لسدة الحكم في عام ١٩٨٢م. ويرتبط بذلك سيطرة حزب واحد «الحركة الديمقراطية للشعب الكاميروني»، على معطيات المشهد السياسي في الدولة، وذلك بالرغم من تبني التعددية الحزبية، منذ مطلع التسعينيات من القرن الماضي، على غرار معظم الدول الإفريقية. وقد أدى ذلك إلى تهميش وجود المعارضة السياسية، والتقليص من قدرتها على الاضطلاع بأدوارها في الحياة السياسية، بشكل فعال.

وقد أفرز هذا الواقع السياسي العديد من إشكاليات الحكم الداخلي، خلال العقود الزمنية الماضية، على مختلف المستويات؛ سواء السياسية، أو الاقتصادية، أو الاجتماعية، أو الثقافية. ولعل من أبرزها أزمة الناطقين باللغة الإنجليزية في غربي الكاميرون، التي أدى تبني النظام الحاكم لنمط الاندماج الوطني القسري، القائم على القوة في التعامل معها، إلى بلورة مطالب انفصالية، عبر ما يسمى «جمهورية أمبازونيا»، في نهاية عام ٢٠١٧ م، وهو ما جعل الداخل الكاميروني، بمختلف طوائفه، يتحدث عن خلافة الرئيس الحالي «بول بيا»، والذي تعد ولايته الرئاسية الحالية هي الأخيرة له. ومن المزمع عقد انتخابات رئاسية مقبلة في عام ٢٠٢٥ م، وسيتم تناول الموضوع، محل الدراسة، عبر التركيز على جملة من المحاور الرئيسة، والمتمثلة فيما يلي:

أولا- إشكاليات الحكم الداخلي في الكاميرون

تتنوع الإشكاليات التي واجهت النظام الحاكم في الكاميرون، منذ بداية حكم الرئيس الحالي «بول بيا»، مع مطلع عقد الثمانينيات من القرن العشرين، وذلك ما بين إشكاليات ذات طبيعة سياسية، أمنية، اقتصادية

-اجتماعية، وغيرها، والتي أثرت بشكل سلبي على مستوى الشرعية السياسية، التي يتمتع بها هذا النظام، على مدار العقود الزمنية الماضية، ويمكن تناول أبرز هذه الإشكاليات كما يلي:

١) استشراء الإرهاب في الدولة: والذي يعد بمثابة أحد أبرز الإشكاليات على المستوى الأمني؛ حيث تعد من بين الدول الأكثر تأثرا بالإرهاب عالميا، منذ عام ٢٠١٥ م، وذلك وفقا لمؤشر الإرهاب العالمي (GTI)، الصادر عن معهد الاقتصاد والسلام (IEP)، والذي يعتمد على أربعة عناصر فرعية، تتمثل في: عدد الحوادث الإرهابية، عدد القتلى من الإرهابيين، عدد الإصابات التي تسبب بها الإرهابيون، وإجمالي الأضرار التي لحقت بالممتلكات. وتتراوح درجات هذا المؤشر بين (صفر -١٠)، بحيث تكون الدول الأكثر تأثرا بالإرهاب، أقرب لدرجة (١٠)، وأقلها أقرب لدرجة (٠)، ويتم الترتيب بحيث تأتي الدول الأكثر تأثرا بالإرهاب، في مراكز متقدمة.

وقد احتلت الكاميرون - وفقا لهذا المؤشر - الترتيب (١١) خلال العام الجاري (٢٠٢٢م)، بينما جاءت في الترتيب (١٣) خلال عامي (٢٠١٦ و٢٠٢٠ م)، وعلى التوالي. للمزيد يمكن الاطلاع على الشكل رقم (١). ويأتي ذلك نتيجة نشاط الجماعات الإرهابية، وعلى رأسها جماعة بوكو حرام في شمالي الكاميرون، الذي شهد ما يزيد عن (٤٠٠) هجوم في عام ٢٠٢٠ م، بالمقارنة بنحو (٢٠٠) هجوم في العام السابق له.[١] وقد أدى التدهور الأمني في هذه المنطقة، إلى تفاقم الوضع الاقتصادي للسكان المحليين، وقيامهم بتنظيم احتجاجات على طول الحدود الشمالية للكاميرون، لمطالبة الحكومة بالتدخل العسكري، للتعامل مع التهديدات الإرهابية القائمة[٢]. والجدير بالذكر، أن جماعة بوكو حرام، كانت تسمى «جماعة أهل السنة للدعوة والجهاد»، وظهرت في عام ٢٠٠٢ م، ونشطت على المستوى العملياتي بعد مقتل زعيمها (محمد يوسف) في نيجيريا عام ٢٠٠٩ م، وبدأت تنفذ عمليات عابرة للحدود في كل من تشاد، والنيجر، إلى جانب الكاميرون، منذ عام ٢٠١٤م[٣].

شكل رقم (١) ترتيب الكاميرون وفقا لمؤشر الإرهاب العالمي منذ عام ٢٠١٢م

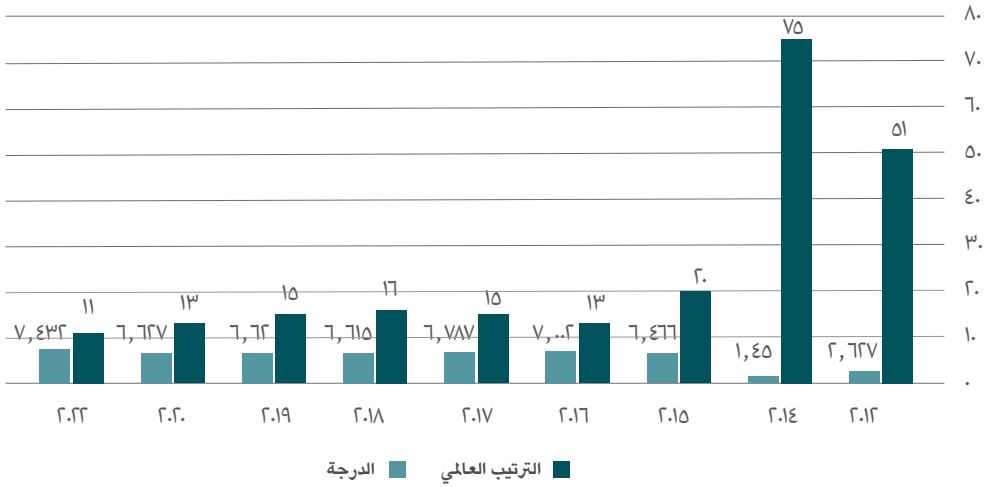

Source: Institute for Economics and Peace, Global Terrorism Index: versions (20162020-), (Sydney: IEP, 2016-2020), https://www.economicsandpeace.org/reports/.

٢) الانتشار المكثف للحركات المسلحة في الكاميرون: تضم منطقة غرب الكاميرون نحو (٢٠) جماعة انفصالية مسلحة، في المناطق الناطقة باللغة الإنجليزية، ولعل من أهمها ما يعرف بـ «قوات دفاع أمبازونيا» Ambazonia Defense Forces (ADF)،[٤] والتي تهدف إلى تأسيس دولة جديدة مستقلة، ناطقة باللغة الإنجليزية، يطلق عليها «أمبازونيا»، وتعد هذه الجماعة أحد أكثر الفاعلين نشاطا في الصراع الداخلي في الكاميرون، والتي تأسست بقيادة «لوكاس تشو أيابا» في سبتمبر عام ٢٠١٧م، وأعلنت عن تنفيذ أول هجوم لها على معسكر للجيش في «بيسونجابانج»، جنوب غربي الكاميرون، في ٩ سبتمبر من ذات العام[٥].

وقد ارتبط ظهور هذه الجماعات، بتعثر النظام الحاكم في إدارة أزمة الاندماج الوطني، والمرتبطة بالأساس بما يعرف بأزمة الناطقين بالإنجليزية، والتي ظهرت في عام ٢٠١٦م، حيث بدأ المحامون الناطقون بالإنجليزية في ١١ أكتوبر عام ٢٠١٦ م إضرابا عاما، وانضم إليهم المعلمون في ٢١ نوفمبر من ذات العام، وذلك نتيجة فشل النظام الحاكم في توفير مدرسين يجيدون اللغة الإنجليزية، وقضاة مدربين على تقاليد القانون العام الإنجليزي؛ حيث تتبع الدولة القانون المدني الفرنسي[٦].

وقد أعقب هذا الإضراب موجة من الاحتجاجات، أدت إلى شن الحكومة حملة قمع شرسة، قتلت خلالها المتظاهرين، واعتقلت العديد من قادة التظاهرات، مما أدى إلى احتواء عناصر التظاهر من قبل الجماعات

الانفصالية، التي كانت تطالب بالاستقلال الكامل للمناطق الناطقة بالإنجليزية. وقد كان بعض هذه الجماعات سلميا، وعلى رأسها «الجبهة المتحدة لكونسورتيوم أمبازونيا في جنوبي الكاميرون» (Southern Cameroonians Ambazonia Consortium United Front (SCACUF))، والتي دعت إلى العصيان المدني، والدفاع المحدود عن النفس، دون استخدام القوة، تلا ذلك إعلانها استقلال المناطق الشمالية الغربية، والجنوبية الغربية في الكاميرون، تحت مسمى «جمهورية أمبازونيا» في ١ أكتوبر عام ٢٠١٧ م[٧].

وتعود جذور هذه الأزمة إلى فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى؛ حيث قُسمت الكاميرون، التي كانت تقع تحت وطأة الاستعمار الألماني، إلى مناطق نفوذ غير متناسبة، بين فرنسا وبريطانيا، واستحوذت بريطانيا على قطاع صغير يمثل (٢٠٪) من إجمالي مساحة الدولة، والذي كان يدار كأقاليم شبه مستقلة، كجزء من نيجيريا، وقامت بتقسيم هذا الجزء من أجل التسهيل الإداري للكاميرون البريطانية الشمالية، والكاميرون البريطانية الجنوبية، بينما استحوذت فرنسا على نحو (٨٠٪) من مساحة الدولة، وقد أدى ذلك إلى ظهور أقلية ناطقة بالإنجليزية، وأغلبية ناطقة بالفرنسية.

وقد حصل الجزء التابع لفرنسا على استقلاله تحت مسمى «جمهورية الكاميرون» في ١ يناير ١٩٦٠م، بينما فيما يتعلق بالأراضي التي تديرها بريطانيا في الكاميرون، فقد تقرر إجراء استفتاء عام لتقرير مصيرها؛ إما بالانضمام إلى نيجيريا أو الكاميرون، وذلك في ١١ فبراير عام ١٩٦١م، وقد اختارت الكاميرون البريطانية الشمالية الانضمام إلى نيجيريا، التي استقلت في أكتوبر عام ١٩٦٠م، بينما اختارت الكاميرون البريطانية الجنوبية الانضمام إلى جمهورية الكاميرون، مع مراعاة أن خيار الحصول على الحكم الذاتي لهذه المناطق، لم يكن مطروحا في هذا الاستفتاء.

وقد اتفقت الكاميرون البريطانية الجنوبية، وجمهورية الكاميرون، على تكوين اتحاد فيدرالي تحت مسمى جمهورية الكاميرون الاتحادية، وتم صياغة دستور فيدرالي، يضمن الإدارة المستقلة للولايات، تحت سلطة فيدرالية مركزية، ودخل هذا الدستور حيز التنفيذ في ١ أكتوبر عام ١٩٦١م، وبعد قرابة عقد من إنشاء الكاميرون، ظهرت خلافات اقتصادية وسياسية بين حكومة إقليم غرب الكاميرون – الذي يضم معظم نفط الكاميرون، ويمثل (٨,٣٪) من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد[٨]- والحكومة المركزية، وأدى إلى تنظيم الرئيس الأسبق «أحمدو أهيدجو» استفتاءاً دستوريا آخر، أنهى الاتحاد، ليصبح المسمى الجديد للدولة «جمهورية الكاميرون المتحدة، في ٢٠ مايو عام ١٩٧٢م[٩]، وهو الاسم الذي تغير لاحقا بمرسوم الرئيس الحالي» بول بيا»، لتصبح «جمهورية الكاميرون»، وهي التسمية التي حصلت عليها الكاميرون الفرنسية عند استقلالها في عام ١٩٦٠م[١٠].

والجدير بالذكر، أن الانفصاليين في الكاميرون، يرون أن الفشل في منح الاستقلال لغربي الكاميرون، كأحد الخيارات، خلال استفتاءات عام ١٩٦١ م، يعد بمثابة أحد المظالم السياسية للمنطقة، وذلك

لانتهاكه اتفاقية الوصاية التي منحتها بريطانيا لهذه المنطقة، والتي كان من المفترض أن تنشئ الحكم الذاتي، أو تؤدي إلى الاستقلال - كما هو منصوص عليه في البند الثاني من المادة (٧٦) من ميثاق الأمم المتحدة، التي تنص على أن الأهداف الأساسية لنظام الوصاية، طبقا لمقاصد الأمم المتحدة الموضحة في المادة الأولى من الميثاق، هي الحكم الذاتي، أو الاستقلال، حسبما يلائم الظروف الخاصة لكل إقليم وشعبه[١١].

٣) المركزية المطلقة للسلطة السياسية: تتبلور بالأساس من خلال استئثار الرئيس الحالي «بول بيا» بمقاليد الحكم في الدولة، منذ أربعة عقود تقريبا؛ حيث تولى مهام منصبه في ٦ نوفمبر عام ١٩٨٢ م، خلفا للرئيس الأسبق «أحمدو أهيجو» الممسك بزمام السلطة منذ الاستقلال في عام ١٩٦٠م، وما يعزز من مركزية السلطة في الكاميرون، هو سيطرة حزب واحد، وهو «الحركة الديمقراطية للشعب الكاميروني» على الحكم، بالرغم من تبني نظام التعددية الحزبية في أوائل التسعينيات من القرن العشرين، وإجراء أول انتخابات تشريعية ورئاسية متعددة الأحزاب في عام ١٩٩٢م.

وقد حافظ هذا الحزب على بقائه في السلطة، من خلال استخدام موارد الدولة للرعاية السياسية، والحد من أنشطة أحزاب المعارضة، وعلى رأسها «حركة النهضة الكاميرونية» المعارضة. ومن شواهد ذلك، وضع زعيم المعارضة «موريس كامتو» قيد الإقامة الجبرية، وإلقاء القبض على أكثر من (٥٠٠) عنصر من هذا الحزب في عدة مدن في ٢٢ سبتمبر عام ٢٠٢١م، وهو ما يشكل استمرارا لنظام الحزب الوحيد، الذي تأسس تاريخيا في عام ١٩٦٦م، على يد الرئيس السابق «أحمدو أهيجو»، من خلال سيطرة حزب «الاتحاد الوطني الكاميروني» على السلطة في الفترة (١٩٦٦-١٩٨٥)، والذي تلاه حزب «الحركة الديمقراطية للشعب الكاميروني» خلال الفترة (١٩٨٥-١٩٩٠). ويضاف لما سبق، أنه على الرغم من تبني نظام اللامركزية من خلال تعديل دستوري في عام ١٩٩٦ م، وقانون توجيه اللامركزية لعام ٢٠٠٤ م، فإن البيروقراطية والمركزية السياسية، منعت نحو (٣٦٠) مجلسا محليا من الاضطلاع بمسؤوليتهم ، لقيادة التنمية في مجالات مثل: الرعاية الصحية، والتعليم، والرعاية الاجتماعية.

٤) ارتفاع مستويات الفساد في الدولة: تُصنف الكاميرون من بين الدول ذات المعدلات المرتفعة بالفساد، وفقا لمؤشر مدركات الفساد، الصادر عن منظمة الشفافية الدولية، والذي يقوم بتصنيف (١٨٠) دولة، حسب مستويات استشراء الفساد في القطاع العام، ويستخدم مقياسا من (صفر -١٠٠)، بحيث يشير (الصفر) إلى الدول الأكثر فسادا، و(١٠٠) إلى الدول الأكثر نزاهة، ويتم ترتيبها بحيث تأتي الدول الأكثر فسادا في مراكز متأخرة. وعلى سبيل المثال، فقد جاءت الكاميرون في مراكز متأخرة، خلال سنوات الولايتين الأخيرتين للرئيس الحالي «بول بيا»؛ حيث احتلت الترتيب (١٥٣) خلال عامي ٢٠١٩

و٢٠١٧ م، الأمر الذي يعيق جهود تحقيق التنمية، وقدرتها على جذب المستثمرين. - للمزيد يمكن الاطلاع على الشكل رقم (٢).

شكل رقم (٢) ترتيب الكاميرون وفقا لمؤشر مدركات الفساد منذ عام ٢٠١١ م

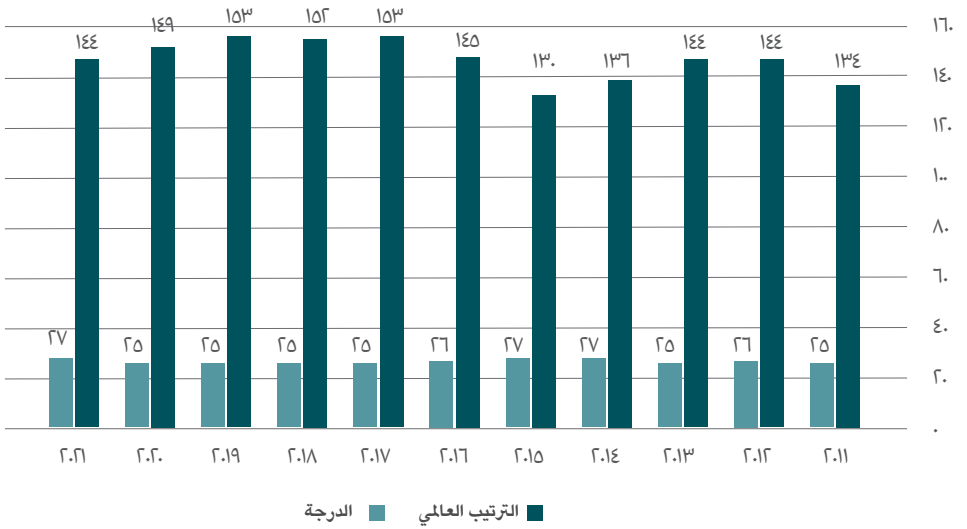

Source: Transparency International, Corruption Perceptions Index (Transparency International, 2016), https://www.transparency.org/en/cpi/2016/index/gab.

٥) تراجع مستوى احترام الحقوق السياسية والحريات المدنية: تُصنف الكاميرون من بين قائمة الدول الأدنى عالميا، وفقا لمؤشر الحقوق السياسية والحريات المدنية، الصادر عن مؤسسة «فريدم هوس» (Freedom House) الأمريكية، وينقسم المؤشر إلى عدد من المؤشرات الفرعية، التي تأخذ شكل الأسئلة موزعة، بحيث يكون للحقوق السياسية (١٠) مؤشرات، وللحريات المدنية (١٥) مؤشرا، ويمنح لكل مؤشر فرعي درجة من (٠) إلى (٤) نقاط، وتمثل الدرجة (٠) أقل درجة، بينما تمثل (٤) أعلى درجة من الحريات والحقوق، وبذلك يكون إجمالي درجات الحريات المدنية (٦٠)، والحقوق السياسية (٤٠). ووفقا للتقرير الصادر في عام ٢٠٢٢ م، فقد حصلت الكاميرون على (١٥) نقطة من أصل (١٠٠)، وذلك بواقع (٦) نقاط للحقوق السياسية، و(٩) نقاط للحريات المدنية. ويشكل ذلك تراجعا مقارنة بالنقاط التي حصلت عليها في عام ٢٠٢١ م، حيث كانت قد حصدت (١٦) نقطة، وذلك بواقع (٧) نقاط للحقوق السياسية، و(٩) نقاط للحريات المدنية[١٢].

٦) هشاشة الواقع الداخلي للدولة: تصنف الكاميرون من بين الدول الأكثر هشاشة على المستوى العالمي، وفقا لمؤشر الدول الهشة، الصادر عن صندوق السلام (FFP)، والذي يقيس الضغوط الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تواجهها كل دولة، بناءاً على (١٢) مؤشرا رئيسا، وتتراوح قيمته بين (صفر-١٢٠) نقطة، بحيث تكون الدولة أكثر هشاشة، كلما اقتربت القيمة من (١٢٠) نقطة، ويتم ترتيب الدول وفقا لمجموع النقاط، بحيث تأتي الدول الأكثر هشاشة في مراكز متقدمة، في حين تأتي الدول الأقل هشاشة في مراكز متأخرة.[١٣] وقد احتلت الكاميرون مراكز متأخرة خلال الولايتين الأخيرتين للرئيس الحالي «بول بيا»، ولاسيما خلال عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١ م، حيث جاءت في المركزين رقم (١١) و(١٥) عالمياً على الترتيب – لمزيد من الإيضاح، ينظر الشكل رقم (٣).

شكل رقم (٣) ترتيب الكاميرون وفقا لمؤشر الدول الهشة منذ عام ٢٠١١

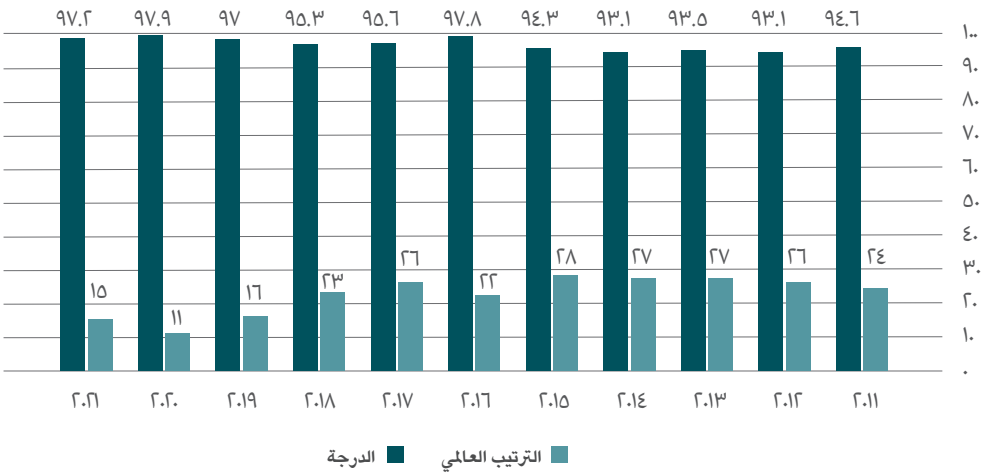

Source: Fund for Peace, *Fragile States Index*, (Washington DC: Fund for Peace, 2011), https://fragilestatesindex.org/excel/.

ثانيا- خلافة الرئيس «بول بيا» في الكاميرون

أثارت قضية خلافة الرئيس الحالي «بول بيا» الكثير من الجدل السياسي في الكاميرون؛ ولاسيما أن الولاية الرئاسية الحالية (٢٠١٨-٢٠٢٥ م)، والتي هي السابعة من نوعها للرئيس، تعد الأخيرة له في السلطة السياسية، وذلك في ضوء التعديل الدستوري الذي جرى في عام ٢٠٠٨ م، والذي حدد الولاية الرئاسية بفترتين فحسب، ومدة كل منهما سبع سنوات. وقد أجريت أول انتخابات

بعد إقرار هذا التعديل في عام ٢٠١١ م[١٤]، وتلاها انتخابات أخرى، تم إجراؤها في ٧ أكتوبر ٢٠١٨ م، والتي حصل فيها الرئيس «بول بيا» على نحو (٧١,٢٨٪) من الأصوات، في حين حصل زعيم المعارضة «موريس كامتو» - وهو من الأغلبية الفرنكوفونية في الدولة - على (١٤,٢٣٪) من الأصوات[١٥].

وقد فاقمت نتائج هذه الانتخابات من المطالب المتعلقة بمسألة خلافة الرئيس «بول بيا»؛ حيث طعن مرشح المعارضة «موريس كامتو» في نتائج التصويت الانتخابي، وأعلن فوزه من طرف واحد، وطالب الرئيس «بول بيا» بتسليم السلطة سلميا، مما أدى إلى اعتقاله بتهمة التمرد والتحريض على الفتنة والعنف، في فبراير عام ٢٠١٩ م. وقد واصل احتجاجه على نتائج الانتخابات، وانتقاد الحكومة لفشلها في إصلاح النظام الانتخابي، حتى بعد خروجه من السجن في أكتوبر عام ٢٠١٩ م. كما قاطع حزبه «حركة نهضة الكاميرون Cameroon Renaissance Movement (MRC)» الانتخابات البلدية والبرلمانية في فبراير عام ٢٠٢٠ م، مما أدى إلى سيطرة الحزب الحاكم على الأغلبية البرلمانية، حيث أكدت المعارضة أن قوانين الانتخابات تميل لصالح الرئيس، وحزبه الحاكم.

ويتصل بما سبق، توجيه المعارضة السياسية انتقادا للرئيس، بشأن سوء إدارة أزمة الناطقين بالإنجليزية، من خلال إعطاء الأولوية لتوظيف آلية الاندماج القسري، على الاندماج الطوعي القائم على الحوار، والتي ألقت بظلالها السلبية على إجراء الانتخابات الرئاسية الأخيرة، والتي لم يتمكن في إطارها سوى عدد قليل من الناطقين بالإنجليزية من التصويت، بسبب أعمال العنف، والمقاطعة التي قادها الانفصاليون، وهو ما دفع المعارضة الكاميرونية للمطالبة بإعادة هذه الانتخابات الرئاسية المتنازع عليها، كما تخشى من سيناريو استقالة الرئيس الحالي أو وفاته، قبل انتهاء فترة ولايته في عام ٢٠٢٥ م، وهو ما يستبعه إجراء انتخابات رئاسية مبكرة، وفقا للدستور، ومن ثم محدودية الوقت المتاح أمام المعارضة لتنظيم صفوفها، لضمان وصولها للسلطة السياسية. وفي المقابل، قدرة الحزب الحاكم في ظل النظام الانتخابي الحالي، على التحكم في هذه الانتخابات الرئاسية المبكرة، في حال إجرائها[١٦].

ويعزز من تقويض قاعدة الدعم لأحزاب المعارضة في الدولة، انتشار الحزب الحاكم «الحركة الديمقراطية للشعب الكاميروني»، وسيطرته في جميع أنحاء البلاد، وهي ميزة غير عادلة، اكتسبها نتيجة عاملين رئيسين: أما الأول، فيتمثل في الوضع السابق للحزب، باعتباره الحزب المسيطر على السلطة خلال فترة حكم الحزب الوحيد في البلاد. في حين يكمن الثاني في الاستمرار الاستثنائي للرئيس «بول بيا»، البالغ من العمر (٨٨) عاماً في السلطة[١٧]، والذي تعد فترة بقائه في الحكم، بمثابة ثاني أطول فترة في القارة الإفريقية، بعد رئيس غينيا الاستوائية «تيودورو أوبيانغ نغيما مباسوغو»، القائم في السلطة منذ ٣ أغسطس عام ١٩٧٩م[١٨].

وبالتالي تقتصر فرص المعارضة السياسية للفوز برئاسة الدولة، على حدوث انقسام بين الفصائل السياسية في الحزب الحاكم، بعد وفاة مؤسسها[١٩].

وفي السياق ذاته، فقد ظهر اتجاه سائد داخل الكاميرون، يتحدث عن مساعي الرئيس «بول بيا» لتوريث الحكم لنجله « فرانك بيا»، البالغ من العمر (٥٠) عاماً، خاصة بعد ظهور بعض الجماعات التي تدعو لذلك، ولعل من أبرزها ما يسمى بحركة «المواطن الفرانكي من أجل السلام والوحدة» في الكاميرون، والتي ظهرت في أبريل عام ٢٠٢١ م، وتتمثل مطالبها في الضغط على نجل الرئيس «فرانك بيا» للترشح في الانتخابات الرئاسية المقبلة، وكذلك دعم حملته الانتخابية، وتتكون من (٤) آلاف عضو[٢٠].

والجدير بالذكر أن ظهور الأسر الحاكمة، قد أصبح بمثابة اتجاه سائد في بعض الدول الإفريقية الفرنكوفونية، وذلك منذ عام ٢٠٠٥ م، من قبيل جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتوجو، والجابون. وقد يثير تولي نجل الرئيس «فرانك بيا» الرئاسة، المزيد من الصراعات والأزمات الحالية داخل الدولة، حيث من المتوقع أن تشكل سياساته امتدادا لحكم الرئيس «بول بيا»، كما يثير أسلوب انتقال السلطة له قلق معظم السكان؛ فبينما يرى البعض، أن توليه السلطة من المحتمل أن يتم بطريقة ديمقراطية، إلا أن البعض الآخر، يرى أنه قد يتم بطرق غير ديمقراطية، أو غير نزيهة[٢١].

رؤية مستقبلية

تطرح القراءة المستقبلية، المتعلقة بخلافة الرئيس الحالي «بول بيا» في الكاميرون، كثيرا من الغموض المشوب بالحذر، بشأن المستقبل السياسي للدولة، ولاسيما في ضوء عدم قدرته على الترشح مجددا لرئاسة الدولة من الناحية الدستورية، وهو ما يفتح المجال بالضرورة أمام وجود تنافس محتدم على مقعد رئاسة الدولة، بين أنصار الرئيس الحالي الراغبين في ضمان وجود من يمثلهم مستقبلا، من ناحية، والمعارضة السياسية الطامحة لتولى مقاليد الحكم، والساعية للتخلص من النفوذ التقليدي للرئيس الحالي، من ناحية أخرى. وبطبيعة الحال، فإن الطريق ليس ممهدا أمام من سيتولى إدارة دفة الحكم، حيث ينتظره كثير من إشكاليات الحكم، المستمرة على كافة الأصعدة، منذ الفترات الماضية، ولعل من أبرزها، المعالجة الجذرية لأزمة الناطقين باللغة الإنجليزية، في غربي الدولة.

وهو أمر يتطلب إيجاد صيغة قائمة على تقاسم السلطة السياسية، والثروة الاقتصادية، بشكل عادل، وعلى نحو يحقق التوزان بين المناطق الفرنكوفونية والأنجلوفونية، ويقتضي ذلك، إعادة بناء جسور الثقة من قبل النظام الحاكم الجديد مع الناطقين باللغة الإنجليزية، عبر تبني بعض التدابير الضرورية، ولعل من أبرزها الاحتكام إلى الحوار البناء، القائم على المعالجة الفعلية للمشكلات القائمة، وإعادة تنظيم هيكل

الحكم في الدولة، ليعكس بشكل أفضل الأهمية الديموغرافية، والسياسية، والتاريخية، للناطقين باللغة الإنجليزية، وتطبيق قوانين اللامركزية بشكل فعال، فضلا عن اتخاذ تدابير قانونية خاصة بالمناطق الناطقة بالإنجليزية في مجالات التعليم، والعدالة، والثقافة. وتعد هذه التدابير ضرورية للحفاظ على وحدة أراضي الدولة وسلامتها، على نحو يقلل معه، من تنامي احتمالات التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية.

الهوامش والإحالات

(1) U.S. Department of State, *Country Reports on Terrorism 2020: Cameroon* (Washington DC: U.S. Department of State, 2020), https://www.state.gov/reports/country-reports-on-terrorism-2020/cameroon/#:~:text=Overview:%20In%202020,%20terrorist%20activity,Haram%20and%20ISIS-West%20Africa.

(2) Moki Kindzeka, "Cameroonian Villagers Protest Renewed Boko Haram Violence," *VOA*, May 9, 2022, https://www.voanews.com/a/cameroonian-villagers-protest-renewed-boko-haram-violence/6563634.html.

(3) European Institute of the Mediterranean, *Terrorism in the Sahel Region: An Evolving Threat on Europe's Doorstep* (Barcelona: IEMed, 2021), https://www.iemed.org/wp-content/uploads/2020/11/Euromesco-Policy-Brief80_Terrorism-in-the-Sahel-Region.-An-evolving-threat-on-Europe-doorstep.pdf.

(4) Gareth Browne, "Cameroon's Separatist Movement Is Going International," *Foreign Policy*, May 13, 2019, https://foreignpolicy.com/2019/05/13/cameroons-separatist-movement-is-going-international-ambazonia-military-forces-amf-anglophone-crisis/.

(5) Center for International Security and Cooperation (CISAC), *Ambazonia Defense Forces* (Stanford: Stanford University, 2019), https://cisac.fsi.stanford.edu/mappingmilitants/profiles/ambazonia-defense-forces.

(6) Ateki Caxton, "CONFLICT TRENDS 2017/2: The Anglophone Dilemma in Cameroon," *ACCORD*, July 21, 2017, https://www.accord.org.za/conflict-trends/anglophone-dilemma-cameroon/#.

(7) Center for International Security and Cooperation (CISAC), *Ambazonia Defense Forces*.

(8) Crisis Group, *Report 250: Cameroon's Anglophone Crisis at the Crossroads* (Brussels: Crisis Group, 2017), https://www.crisisgroup.org/africa/central-africa/cameroon/250-cameroons-anglophone-crisis-crossroads.

(9) Billy Agwanda and Uğur Asal, "The Anglophone Problem in Cameroon: The Change from Crisis to Conflict, and A Possible Way Forward to Resolution", *ACCORD*, January 2021, https://www.accord.org.za/ajcr-issues/the-anglophone-problem-in-cameroon-the-change-from-crisis-to-conflict-and-a-possible-way-forward-to-resolution/.

(10) Caxton, "CONFLICT TRENDS 2017/2: The Anglophone Dilemma in Cameroon,"

(11) United Nations, *United Nations Charter: Article (76)* (San Francisco: United Nations, 1945), https://www.un.org/en/about-us/un-charter/full-text.

(12) "Freedom in the World 2022: Cameroon," *Freedom House*, 2022, https://freedomhouse.org/country/cameroon/freedom-world/2022.

(13) Fund for Peace, *Fragile States Index*, (Washington DC: Fund for Peace, 2011), 12-13, https://fragilestatesindex.org/excel/.

(14) Tansa Musa, "Cameroon's Biya Signs Law Allowing Third Term Bid," *Reuters*, April 15, 2008, https://www.reuters.com/article/cameroon-constitution-idUKL1529602420080415.

(15) International Foundation for Electoral Systems (IFES), *Republic of Cameroon: Election for President* (Arlington: IFES, 2018), https://www.electionguide.org/elections/id/2511/?%27report_type=custom.

(16) International Crisis Group, *REPORT N 295: Easing Cameroon's Ethno-political Tensions, On and Offline* (Brussels: International Crisis Group, 2020), https://d2071andvip0wj.cloudfront.net/295-easing-cameroons-ethno-political-tensions.pdf.

(17) BTI Transformation Index, *Cameroon Country Report 2022* (Gütersloh: Bertelsmann Stiftung, 2022), https://bti-project.org/fileadmin/api/content/en/downloads/reports/country_report_2022_CMR.pdf.

(18) "Africa's Longest Serving Leaders: Mugabe, Biya and Others," *The Guardian*, September 7, 2019, https://guardian.ng/news/africas-longest-serving-leaders-mugabe-biya-and-others/.

(19) Mathieu Olivier, "Cameroon: After Biya, Time for Kamto and the Opposition?," *The Africa Report*, March 4, 2022, https://www.theafricareport.com/179718/cameroon-after-biya-time-for-kamto-and-the-opposition/.

(20) Joe Pefok, "2025 Presidential Election: Frank Biya's Candidature Lobbyists Deposit File At MINAT," *The Post*, May 8, 2021, https://www.thepostnp.com/2025-presidential-electionfrank-biyas-candidature-lobbyists-deposit-file-at-minat/.

(21) Moki Kindzeka, "Cameroon Groups Call for President's Son to Succeed Father," *VOA*, April 30, 2021, https://www.voanews.com/a/africa_cameroon-groups-call-presidents-son-succeed-father/6205267.html.

إسرائيل في دول حوض النيل

منال فهمي البطران، كاتبة وباحثة متخصصة في شؤون الشرق الأوسط والشؤون الإسرائيلية، القاهرة.

تعمد الدول إلى استخدام القوة الناعمة، بهدف تحقيق أهداف سياستها الخارجية، وهي- وفقا لجوزيف ناي: «القدرة على الجذب والاستقطاب بدلا من الإكراه». وتشمل القوة الناعمة التبادلات الثقافية، والفنية، والرياضية، والمبادرات الدبلوماسية[١]، علاوة على السياسة الخارجية.

فبعد ٢٠ عامًا من محاولات إسرائيل الحصول على مكانة رسمية، كمراقب في الاتحاد الإفريقي - المنظمة التمثيلية للدول الإفريقية – فقد قبل الاتحاد يوم ٢٢ يوليو عام ٢٠٢١ م بإسرائيل مراقبا[٢]، بالرغم من معارضة مصر، والسودان، وإريتريا؛ حيث تم تعليق عضوية إسرائيل في المنظمة، بعد فترة وجيزة من إنشائها عام ٢٠٠٢ م؛ فالاتحاد يضم ٥٥ دولة إفريقية؛ لإسرائيل علاقات دبلوماسية مع ٤٦ دولة منها[٣]. وقد جاء هذا التغيير في المواقف، نتيجة اتباع إسرائيل لإستراتيجية قائمة على استخدام أدوات القوة الناعمة، تجاه دول القارة الإفريقية، وخاصة تجاه دول حوض النيل،[٤] مما أدى إلى اعتراف سياسي، وإمكانات كبيرة للتعاون مع اتحاد الدول الأعضاء، التي ليس لها علاقات مع إسرائيل من قبل[٥]. والتعاون متمثل في مجالات التنمية، والتجارة، والمساعدات الفنية. وقد جددت إسرائيل مؤخرا علاقاتها الدبلوماسية مع تشاد، وغينيا، والسودان،[٦] مما ساعد في ترسيخ وجودها ونفوذها في حوض البحر الأحمر، وباتت منظمة الاتحاد الإفريقي، تعد بوابة توثيق العلاقات مع الدول الإفريقية[٧].

وترجع أهمية هذه الورقة، إلى طبيعة السياق الدولي الحالي؛ حيث يمر العالم بأزمات متتالية، وخاصة منطقة حوض النيل، التي يمثل نهر النيل شريان الحياة لمجتمعاتها. واعتبارا للنزاعات القائمة بسبب مياه النيل، فإن هذه المنطقة، قد تتأثر بأي تدخلات خارجية أو إقليمية، بما في ذلك استخدام القوة الناعمة. وتجيب الورقة – التي استفادت من مصادر باللغة العبرية – على التساؤل التالي: إلى أي مدى تؤثر إسرائيل بقوتها الناعمة على المجالات الحيوية في هذه البلدان؟

أولا: دبلوماسية القوة الناعمة الإسرائيلية

قال وزير الخارجية السابق «يتسحاق شمير»: «تتمتع سياسة إسرائيل الإفريقية بثقل دبلوماسي هائل؛ إذ تشكل أصواتها ثلث أصوات الجمعية العامة للأمم المتحدة، وتستطيع وحدها - إذا أجمعت- أن ترجح كفة أي قرار؛ سلبًا أو إيجابًا»[٨]. وبالفعل، تحتفظ إسرائيل ببعثات دبلوماسية كاملة، يرأسها سفراء في كل من إريتريا، وإثيوبيا، وكينيا، والكونغو الديمقراطية. أما باقي دول حوض النيل، وهي: «أوغندة، وتنزانيا، ورواندا، وبوروندي»، فإن إسرائيل تعتمد على سفرائها المقيمين في دول الجوار الإفريقية، لرعاية مصالحها في هذه الدول[٩].

والآن بعد، ونظرًا للأهمية المتزايدة للقارة الإفريقية، مع طلب استثماري ضخم، وإمكانيات نمو كبيرة، يمكن لقادة القارة الاختيار بين الغرب والصين، اللذين يتنافسان على عقود ضخمة في مجالات التنمية، والبنية التحتية، والتكنولوجيا. وفي المقابل، فإن هناك إسرائيل، التي أصبحت علاقاتها الاقتصادية والدبلوماسية مع إفريقيا، تشكل مصلحة رئيسة لها؛ فالدول الإفريقية اليوم، يمكنها الاختيار من بين العديد من اللاعبين الأجانب، الأكثر ملاءمة[١٠].

وتأتي دبلوماسية التنمية، لتكوِّن شكلا من أشكال التعبير عن القوة الناعمة، وكأداة من أدوات السياسة الخارجية. وتعد أدوات التنمية، التي تعتمدها إسرائيل موردا للدبلوماسية العامة، ولقوة إسرائيل الناعمة في العلاقات، مع دول جنوب الصحراء الكبرى، في سياق الظروف الجيوسياسية المتغيرة[١١].

ففي وقت مبكر من عام ٢٠٠٩ م، بدأت إسرائيل تسعى لإحياء علاقاتها، وتوثيقها مع إفريقيا؛ حيث أدى الخلاف مع الولايات المتحدة في عهد أوباما، وتصاعد الانتقادات الأوروبية، إلى التشكيك في قاعدة الدعم التقليدية لإسرائيل، وأجبرها على البحث عن «أصدقاء» لها في مكان آخر[١٢].

ثانيا: العلاقات الدبلوماسية مع دول حوض النيل

زار أفيغدور ليبرمان وزير الخارجية الإسرائيلية في عام ٢٠١٤ م، كلا من كينيا، وإثيوبيا، وأوغندا. وعاد في زيارة أخرى في عام ٢٠١٦م، إلى كينيا، وإثيوبيا، ورواندا. وأدى هذا النشاط إلى مكاسب دبلوماسية لإسرائيل في نفس العام؛ حيث امتنعت رواندا ونيجيريا، عند عودتهما كعضوين مؤقتين في مجلس الأمن، عن التصويت على تبني مبادرة فلسطينية، للتأثير والضغط على إسرائيل، مما أسهم في عدم تنفيذ المبادرة، دون الحاجة للفيتو الأمريكي[١٣].

وقد ركزت زيارة رئيس الوزراء نتنياهو إلى القارة الإفريقية في صيف عام ٢٠١٦م، على إثيوبيا، وكينيا، وأوغندا، ورواندا. وفي يوليو عام ٢٠١٧م، زار نتنياهو القارة مرة أخرى، وشارك في مؤتمر الإيكواس. وفي عام ٢٠١٨م، زار ليبرمان وزارات الدفاع في رواندا، وزامبيا، وتنزانيا[١٤].

وفي يوليو عام ٢٠٢٠م، زار نتنياهو أربع دول إفريقية من دول حوض النيل: أوغندا، وكينيا، ورواندا، وإثيوبيا[١٥]، تحت عنوان «إسرائيل تعود إلى إفريقيا». و لقي نتنياهو خلالها ترحيبا، وخاصة في أوغندا، حيث أقيمت مراسم بمناسبة الذكرى الأربعين لعملية إنقاذ الرهائن من عنتيبي[١٦]. كما أصبحت إريتريا ذات أهمية إستراتيجية بالنسبة لإسرائيل، التي أقامت معها علاقات دبلوماسية[١٧]. ولأسباب غير واضحة، رفضت الحكومة الإريترية الموافقة على السفير الذي اختارته إسرائيل، وكانت السفارة فارغة منذ عام ونصف «منذ جائحة كورونا»[١٨]، ولم يتم تعيين أي سفير، وأرسلت وزارة الخارجية مسؤولًا مؤقتًا. وحتى أبريل عام ٢٠٢٠م، كان ضابط أمن السفارة، هو الممثل الإسرائيلي الوحيد في إريتريا[١٩]. وفي أوائل يوليو عام ٢٠٢٠م، وافقت الحكومة على تعيين إسماعيل خالدي[٢٠]. أول دبلوماسي بدوي، سفيرا لإسرائيل في إريتريا، ومع ذلك، تأخرت الموافقة على التعيين من قبل الإريتريين، دون تفسير[٢١].

ومن بين الدول السبع، كانت العلاقات مع إثيوبيا هي الأهم بالنسبة لإسرائيل، وذلك من عدة جوانب؛ فإلى جانب العلاقات الثقافية المعروفة تاريخيا، فقد قادت إثيوبيا الحرب ضد الإرهاب في المنطقة، وهي عضو مؤقت في مجلس الأمن. هذان الجانبان، جنبًا إلى جنب مع الخلافات مع مصر، يجعلانها حليفًا مهمًا لإسرائيل؛ فاستغل نتنياهو الزيارة التي قام بها في عام ٢٠١٦ م إلى إثيوبيا، وهي الأولى لرئيس وزراء إسرائيلي منذ ٣٠ عامًا، لإلقاء كلمة أمام البرلمان، وإعلان التعاون في مجالات العلوم، والتكنولوجيا، والسياحة[٢٢].

وقد اتبعت إسرائيل عدة إستراتيجيات للقوة الناعمة تجاه دول حوض النيل منها:

أ- في مجال الرياضة

توجهت إسرائيل إلى إفريقيا من خلال الرياضة، بمدارس لتدريب الأطفال الأفارقة على كرة القدم، والتي تعرف باسم «معسكرات حبقوق»، التي تأسست عام ١٩٩٩م، على يد المدرب الإسرائيلي شاؤول بن عاموس[٢٣]. وكان المعسكر الأول في مدينة تورورو، بالقرب من العاصمة الأوغندية كامبالا، وتحولت إلى مشروع اقتصادي كبير، حقق عائدًا ماليًا وأرباحًا كثيرة[٢٤]، بعد أن قام بتسويق هؤلاء اللاعبين في الأندية الإسرائيلية، وأدى نجاح معسكر حبقوق الأول، إلى تشجيع المسؤولين في اتحاد الكرة الإسرائيلي، على إرسال المدربين إلى دول إفريقية أخرى، لإقامة معسكرات حبقوق في الدول الإفريقية، مثل: نيجيريا، والكونغو، وليبيريا، والكاميرون، وغانا، وساحل العاج. وإن كان الكثير منها لم يعد يحمل الاسم نفسه، ويتم تقديمها باعتبارها أكاديميات للتدريب على كرة القدم، ودخول عالم الاحتراف.

وقد وقع اتحاد كرة القدم في إسرائيل وإثيوبيا مذكرة تفاهم، في منتصف يونيو عام ٢٠٢١م، بحضور السفير الإثيوبي في إسرائيل، راتا إلمو، وأورين حسون، رئيس الاتحاد، ونظيره الإثيوبي أسايس جوري،

واتفاقية تعاون بين الاتحادات في مجالات متنوعة: مباريات ودية بين الفرق، شراكة تكنولوجية، منافسة الإدارة، تطوير كرة القدم للأطفال والشباب، تدريب المدربين، تطوير القضاة[٢٥].

ب- المجال الفني

جاء التعاون في المجال الفني بين إسرائيل وإثيوبيا، متمثلا في مهرجان هولجاف للفن الإسرائيلي الإثيوبي، الذي عقد للمرة الثانية عشرة، في الفترة من ٢٢ - ٢٩ ديسمبر٢٠٢١م[٢٦]. وفي كينيا، يشارك الفنانون الإسرائيليون في الحفلات الكينية، وأشهرهم جلعاد ميلو، وهو نائب رئيس البعثة السابق في السفارة الإسرائيلية في كينيا، ويتصدر الحفلات في كينيا بأغاني باللغة السواحيلية، وهي إحدى اللغات الرسمية الأربع في كينيا[٢٧].

ج- مجال السياحة

كانت هناك زيادة في عدد السياح الإسرائيليين الذين يزورون مصر، حيث زار مئات الآلاف سيناء، وعدة آلاف مصر، وفي الاتجاه المعاكس، كان هناك تزايد في عدد الحجاج الأقباط، الذين يقومون بالحج إلى القدس، وخاصة في «سبت النور»، وعيد الفصح؛ إذ وصل عددهم حوالي ٥٠٠٠ حاج في عام ٢٠١٥م، وحوالي ٧٠٠٠ حاج في عام ٢٠١٩م[٢٨].

يكسب معظم سكان كيغالي «عاصمة رواندا» دخلهم من صناعة السياحة، ومنذ افتتاح إسرائيل سفارتها في رواندا في ٢١ فبراير عام ٢٠١٩م، أصبح التعاون في العديد من المجالات؛ منها الصحة، والزراعة، والاتصالات، والسياحة. حيث بدأت شركة الطيران الوطنية «رواندا أير» رحلات مباشرة إلى إسرائيل في عام ٢٠١٩ م، عقب توقيع اتفاق في إطار مشروع «السماء المفتوحة». وبموجب هذه الاتفاقية، يجوز لكل دولة أن تستأنف ما يصل إلى سبع رحلات منتظمة بين مطار بن غوريون، ومطار العاصمة الرواندية[٢٩].

ووفقا لتقارير إسرائيلية، سيسمح السودان بعبور رحلات جوية لإسرائيل عبر أجوائه، وهذا العبور، يمكن أن يقصر مدة الرحلات من إسرائيل إلى وجهات في إفريقيا، بما في ذلك إثيوبيا وجنوب إفريقيا، وكذلك أمريكا اللاتينية، ويقدر تقصير مدة الرحلة إلى جنوب إفريقيا بحوالي ٣٥ دقيقة في كلا الاتجاهين، وإلى أمريكا الجنوبية بنحو نصف ساعة، في اتجاه واحد[٣٠].

د- المجال الإنمائي

إن التعاون في المجال الإنمائي يزيد، ويساهم في توطيد وبناء علاقات ثنائية، ومتعددة الأطراف. وتعد

إسرائيل حالة خاصة، لأنها تركز على المساعدة الفنية، وإرسال الخبراء؛[٣١] حيث تتضمن الدبلوماسية العامة الجديدة، دبلوماسية التنمية، لما لديها من إمكانات أكبر، للتأثير على تحقيق أهداف السياسة الخارجية[٣٢]. فقضية القوة الناعمة الإسرائيلية، وترجمتها إلى سياسة خارجية، تتضح في جوانب، مثل: جاذبية صناعة التكنولوجيا الإسرائيلية الجديدة، و مزايا التعليم؛ حيث تقدم إسرائيل المعرفة والخبرة في مجالات التنمية، التي هي الأكثر تفوقا ونجاحًا فيها[٣٣].

وقد استثمرت الشركات الإسرائيلية في مشاريع ضخمة في القارة على مر السنين، بما في ذلك ميكوروت Mekorot، وزيم Zim، وشيكيون فيبيني Shikun VeBinui، والتي جمعت مئات الملايين من الدولارات في دول مثل: نيجيريا، وغانا، وأوغندا، وكينيا. حيث مهدت طرقًا، وأعادت بناء كثير من الجسور. وتضع شركة (Netafim نيتافيم) البنية التحتية للري بقيمة ٢٠٠ مليون دولار في إثيوبيا[٣٤]. ويشير نسيو بتسلئيل رئيس غرفة التجارة الإسرائيلية الإفريقية، والرئيس التنفيذي لشركة (Avoni أفوني)، أن المساعدات الإسرائيلية تدخل إلى البلدان الإفريقية من خلال بيع المعرفة[٣٥]. مؤكدا على أن أحد العناصر المهمة في نجاح الشركات الإسرائيلية في إفريقيا، هو التدخل الحكومي «المظلة الحكومية»، التي تعبر عن الثقة في البلدان الإفريقية، وتسهل على رواد الأعمال إبرام الصفقات الخاصة بمشاريع مختلفة، حيث إن مشكلة الثقة، وفقًا لـ (Bezale بيزل)، تقلل من قائمة البلدان الاختيارية للأعمال، لكنها لا تزال تترك مجموعة كبيرة، تشمل ساحل العاج، وغانا، وكينيا، وإثيوبيا، وأوغندا، ورواندا، وبوركينا فاسو[٣٦].

وأقامت المؤسسات الاقتصادية في نيروبي، أول معرض للطائرات بدون طيار في كينيا، وهو منصة لأصحاب المصلحة في كينيا، كمساعدات لشركات الطاقة، والموانئ، والشرطة، والصحة، وغيرها للتعلم، والتعرف على التقنيات، والتعرف على الشركات الإسرائيلية.[٣٧] ويعمل الملحق الاقتصادي بوزارة الاقتصاد، على المساعدة في ربط الشركات الإسرائيلية بالمشروعات الناشئة، والمشاريع في كينيا[٣٨].

ومنذ ديسمبر عام ٢٠١٧م، قاد مكتب رئيس الوزراء جهودا مشتركة بين الوزارات، لزيادة نشاط الشركات الإسرائيلية في مجال الطاقة في إفريقيا، بالتعاون مع مكتب رئيس الوزراء، ووزارة الاقتصاد والصناعة، ووزارة الخارجية، ووزارة الطاقة، وهيئة الابتكار. وتقدم مبادرة POWER Africa) باور أفريقا) مجموعة متنوعة من الفرص لشركات الطاقة الإسرائيلية، المهتمة بالعمل في القارة.[٣٩] بالإضافة إلى التعاون الإسرائيلي المصري، اليوناني، القبرصي، المتمثل في «منتدى غاز الشرق الأوسط» (EMGF إي إم جي إف) في يناير عام ٢٠١٩ م[٤٠].

خاتمة

يمكن وصف الإستراتيجية التي تتبعها إسرائيل في دول حوض النيل، على أنها تطبيق لمبدأ «القوة الناعمة»[٤١]. فإسرائيل ترتبط معها بعلاقات ثقافية ودبلوماسية وإنمائية، ولا تزال العقبة البارزة، من وجهة النظر الإسرائيلية، تتمثل في تجنب المصريين للتعاون الثقافي، نتيجة الرفض الشعبي لدولة إسرائيل. أما بالنسبة للسودان، فقد وقعت مؤخرا اتفاقية، سيتم على إثرها تبادل تجاري وتكنولوجي. وبالرغم من الخطوات المتقدمة التي خطتها إسرائيل، إلا أنها لا زالت تحلم بمزيد من العلاقات، مع دول حوض النيل.

الهوامش والإحالات

(1) Seymour Margaret, "The problem with the soft power," *Foreign Policy Research Institute*, September 14, 2020, https://www.fpri.org/article/2020/09/the-problem-with-soft-power/.

(2) יריב כהן، "היחסים מתחממים, ההזדמנויות גדלות: 20 שנה לאחר שהוקם, ישראל זוכה למעמד משקיפה באיחוד האפריקאי،" *globes*، July 27, 2021،
(ياريف كوهين، العلاقات تزداد سخونة، والفرص آخذة في الازدياد: بعد ٢٠ عامًا من إنشائها، تكتسب إسرائيل صفة مراقب في الاتحاد الإفريقي)،
https://www.globes.co.il/news/article.aspx?did=1001379952.

(3) יהונתן ליס، "אחרי 19 שנים: ישראל חזרה למעמדה כמשקיפה באיחוד האפריקאי،" *haaretz* ، July 22, 2021،
(جوناثان ليس، بعد ١٩ عاما: عادت إسرائيل إلى وضعها كمراقب في الاتحاد الإفريقي)،
https://www.haaretz.co.il/news/politics/1.10021122.

(٤) هاشم علي، «منح إسرائيل صفة مراقب يوتر أجواء قمة الاتحاد الأفريقي،» إندبندنت عربية، (٧، فبراير، ٢٠٢٢ م)،
https://www.independentarabia.com/node/301511/سياسة/تقارير/منح-إسرائيل-صفة-مراقب-يوتر-أجواء-قمة-الاتحاد-الأفريقي.

(5) אריאל כהנא، "לאחר כמעט 20 שנה: ישראל תכהן כמשקיפה בארגון האיחוד האפריקני،" *Israel Hayom*, July 22, 2021،
(أرييل كاهانا، بعد قرابة عشرين عاما: ستكون إسرائيل مراقبا في الاتحاد الإفريقي)
https://www.israelhayom.co.il/news/geopolitics/article/3550877.

(6) אורלי הררי، "ישראל הצטרפה לאיחוד האפריקאי במעמד משקיפה،" *Inn*، July 21, 2021،
(أورلي هراري، انضمت إسرائيل إلى الاتحاد الأفريقي بصفة مراقب)،
https://www.inn.co.il/news/499815.

(7) ד"ר משה טרדימן، «שנת תהפוכות בים האדום – משלום לחוסר יציבות،" *Mitvim*، October 3, 2021،
(موشيه تريدمان، عام الاضطرابات في البحر الأحمر – من السلام إلى عدم الاستقرار)
https://mitvim.org.il/publication/שנת-תהפוכות-בים-האדום-משלום-לחוסר-יצ/.

(٨) أريج أحمد، «توجهات السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه القارة الإفريقية «النموذج الإثيوبي»،» المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية الاقتصادية والسياسية، (٣٠، يوليو، ٢٠١٦ م)،
https://democraticac.de/?p=34797&fbclid=IwAR3ID24cuvP-bmEHFyYufWEzRJliRAVEj8NziRp9wMEC2KaUNgixc5zktR4.

(9) אריאל כהנא، "שגרירות ישראל בגאנה: רוב נשי מובהק،" Israel Hayom، March 7, 2021،
(أرييل كاهانا ،السفارة الإسرائيلية في غانا: أغلبية نسائية واضحة)،
https://www.israelhayom.co.il/article/858645.

(10) יובל בוסתן, דוד ליפקין، "יבשת האפשרויות הבלתי מוגבלות: פורבס בסקירה מיוחדת על צמיחתה של אפריקה،" *Forbes*, August 10, 2021،
(يوفال بستان، ديفيد ليبكين، القارة ذات الاحتمالات غير المحدودة: فوربس في مراجعة خاصة لنمو إفريقيا)،
https://forbes.co.il/africa-analysis/.

(11) יובל בוסתן, דוד ליפקין، "יבשת האפשרויות הבלתי מוגבלות: פורבס בסקירה מיוחדת על צמיחתה של אפריקה"،
(يوفال بستان، ديفيد ليبكين، القارة ذات الاحتمالات غير المحدودة: فوربس في مراجعة خاصة لنمو إفريقيا).

(12) יובל בוסתן, דוד ליפקין، "יבשת האפשרויות הבלתי מוגבלות: פורבס בסקירה מיוחדת על צמיחתה של אפריקה"،
(يوفال بستان، ديفيد ليبكين، القارة ذات الاحتمالات غير المحدودة: فوربس في مراجعة خاصة لنمو إفريقيا).

(13) יובל בוסתן, דוד ליפקין، "יבשת האפשרויות הבלתי מוגבלות: פורבס בסקירה מיוחדת על צמיחתה של אפריקה"،
(يوفال بستان، ديفيد ليبكين، القارة ذات الاحتمالات غير المحدودة: فوربس في مراجعة خاصة لنمو إفريقيا).

(14) ירון סלמן، "הממד הביטחוני ביחסי ישראל-אפריקה" A Multidisciplinary Journal For National Security, April 2021, 38،
(البعد الأمني في العلاقات الإسرائيلية الإفريقية، التحديث الإستراتيجي – مجلة متعددة التخصصات للأمن القومي، المجلد ٢٤، العدد ٢ إبريل ٢٠٢١، ص ٣٨)،
https://strategicassessment.inss.org.il/articles/israel-africa-relations./

(١٥) «نتنياهو يسعى لتعزيز التنسيق الأمني مع أثيوبيا،» يورو نيوز، (١، سبتمبر، ٢٠١٩ م)،
https://arabic.euronews.com/2019/09/01/netanyahu-looks-forward-to-strengthening-security-coordination-with-ethiopia.

(16) יובל בוסתן, דוד ליפקין, "יבשת האפשרויות הבלתי מוגבלות: פורבס בסקירה מיוחדת על צמיחתה של אפריקה"،
(يوفال بستان، ديفيد ليبكين، القارة ذات الاحتمالات غير المحدودة: فوربس في مراجعة خاصة لنمو إفريقيا).

(17) ד"ר משה טרדימן, "הים האדום כמרקחה: מאבקי הכוחות והאינטרסים של ישראל באגן ים סוף،" July 2018 ،*Mitvim*،
(موشيه تردمان، نضالات إسرائيل على القوة ومصالحها في حوض البحر الأحمر .. القاعدة المدنية للتعاون الإسرائيلي العراقي)،
https://mitvim.org.il/wp-content/uploads/Hebrew_-_Moshe_Terdiman_-_The_Boiling_water_of_the_Red_Sea_Basin_-_July_2018.pdf.

(18) איתמר אייכנר، "אריתריאה לא מאשרת את שגריר ישראל במדינה - והשגרירות נטושה،" December 21, 2021 ،*Ynet*،
(إيتامار ايشنر، أريتريا لا تؤكد وجود سفير إسرائيل في البلاد – والسفارة مهجورة)،
https://www.ynet.co.il/news/article/rjdgnobjy.

(19) איתמר אייכנר، "אריתריאה לא מאשרת את שגריר ישראל במדינה - והשגרירות נטושה"،
(إيتامار ايشنر، أريتريا لا تؤكد وجود سفير إسرائيل في البلاد – والسفارة مهجورة).

(٢٠) خالدي يعمل في وزارة الخارجية في القدس كسفير غير مقيم.

(21) איתמר אייכנר، "אריתריאה לא מאשרת את שגריר ישראל במדינה - והשגרירות נטושה"،
(إيتامار ايشنر، أريتريا لا تؤكد وجود سفير إسرائيل في البلاد – والسفارة مهجورة).

(22) יובל בוסתן, דוד ליפקין، "יבשת האפשרויות הבלתי מוגבלות: פורבס בסקירה מיוחדת על צמיחתה של אפריקה"،
(يوفال بستان، ديفيد ليبكين، القارة ذات الاحتمالات غير المحدودة: فوربس في مراجعة خاصة لنمو إفريقيا).

(٢٣) بن عاموس لاعب لكرة القدم في الأندية الإسرائيلية، ويهوى تدريب الصغار أو الناشئين، إلى جانب عمله الرسمي كرجل أعمال إسرائيلي.
(٢٤) حسن المستكاوي، «القوى الناعمة.. لعبة شطرنج»، الشروق، (٢٢، فبراير، ٢٠١٨ م)،

https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=22022018&id=4e821d33-fa90-479d-90a0-5392ef3e7ce8.

(25) "ההתאחדויות של ישראל ואתיופיה חתמו על שת"פ،" One, June 24, 2021،
(وقعت جمعيات إسرائيل وإثيوبيا على اتفاقية تعاون)،
https://www.one.co.il/Article/387113.html.

(26) "על הבמה בפעם ה-12: פסטיבל הולגאב ליצירה ישראלית-אתיופית," One, December 20, 2021،
(على خشبة المسرح للمرة الثانية عشرة: مهرجان هولغاف للفن الإسرائيلي الإثيوبي)،
https://www.ynet.co.il/activism/article/rjnzl3pcy.

(27) Cnaan Liphshiz, "This Former Israeli Diplomat Is a Now Pop Star in Kenya," *Haaretz*, October 22, 2015, https://www.haaretz.com/jewish/2015-10-22/ty-article/this-former-israeli-diplomat-is-a-now-pop-star-in-kenya/0000017f-dc45-db5a-a57f-dc6f64240000.

(28) ד"ר חיים קורן، "ישראל ומצרים, 40 שנות קור שופע חום אסטרטגי،" Haaretz، February 26, 2020،
(حاييم كورين، إسرائيل ومصر، ٤٠ عامًا من الحرارة الإستراتيجية)،
https://www.haaretz.co.il/blogs/mitvim/BLOG-1.8588406.

(٢٩) مايكل باخنر، «اتفاق بين إسرائيل ورواندا لتنظيم رحلات جوية مباشرة بين البلدين في غضون أشهر»، تايمز أوف إسرائيل، (٨، يناير، ٢٠١٩ م)،
https://ar.timesofisrael.com/اتفاق-بين-إسرائيل-ورواندا-لتنظيم-رحلا/.

(30) ירון אברהם، "כל האינטרסים הישראלים בנורמליזציה עם סודן،" *Mako*, October 24, 2020،
(يارون أبراهام، كل المصالح الإسرائيلية في التطبيع مع السودان)،

https://www.mako.co.il/news-money/2020_q4/Article-61c55f46dc95571027.htm?sCh=31750a2610f26110&pId=173113802&fbclid=IwAR20tvf8Vf1ZsguylPguySuoHd1unOWx0GxAUeLieeKjimgWrsy1RFise5g.

(31) Karolina Zielińska, *Israeli Development Aid to Sub-Saharan Africa: Soft Power and Foreign Policy* (London: Routledge, 2021), https://www.routledge.com/Israeli-Development-Aid-to-Sub-Saharan-Africa-Soft-Power-and-Foreign-Policy/Zielinska/p/book/9780367633844.

(32) יובל בוסתן, דוד ליפקין، «יבשת האפשרויות הבלתי מוגבלות: פורבס בסקירה מיוחדת על צמיחתה של אפריקה»،
(يوفال بستان، ديفيد ليبكين، القارة ذات الاحتمالات غير المحدودة: فوربس في مراجعة خاصة لنمو إفريقيا).

(33) Zielińska, Israeli Development Aid to Sub-Saharan Africa: Soft Power and Foreign Policy.

(34) יובל בוסתן, דוד ליפקין، "יבשת האפשרויות הבלתי מוגבלות: פורבס בסקירה מיוחדת על צמיחתה של אפריקה"،
(يوفال بستان، ديفيد ليبكين، القارة ذات الاحتمالات غير المحدودة: فوربس في مراجعة خاصة لنمو إفريقيا).

(35) יובל בוסתן, דוד ליפקין، "יבשת האפשרויות הבלתי מוגבלות: פורבס בסקירה מיוחדת על צמיחתה של אפריקה"،
(يوفال بستان، ديفيد ليبكين، القارة ذات الاحتمالات غير المحدودة: فوربس في مراجعة خاصة لنمو إفريقيا).

(36) יובל בוסתן, דוד ליפקין، «יבשת האפשרויות הבלתי מוגבלות: פורבס בסקירה מיוחדת על צמיחתה של אפריקה»،
(يوفال بستان، ديفيد ليبكين، القارة ذات الاحتمالات غير المحدودة: فوربس في مراجعة خاصة لنمو إفريقيا).

(37) ארנון ארבל، "כנס הרחפנים הראשון בקניה،" *israel-trade* ، June 9, 2021،
(التبادل التجاري الإسرائيلي الإفريقي)،
https://israel-trade.net/africa/2021/06/09/כנס-הרחפנים-הראשון-בקניה/.

(38) "שנה-מוצלחת-לחברות-הזנק-הקנייתיות،" *israel-trade* ، May 4, 2021،
(أرنون أربيل، عام ناجح للشركات الناشئة الكينية)،
https://israel-trade.net/africa/2021/05/04/שנה-מוצלחת-לחברות-הזנק-הקנייתיות/. .

(39) «שיתוף הפעולה הממשלתי עם יוזמת פאוור אפריקה،» *gov.il*، December 28, 2021،
(التعاون الحكومي مع مبادرة الطاقة لإفريقيا)،
https://www.gov.il/he/Departments/General/power_africa.

(40) ד"ר ערן לרמן، "אלו חמשת האינטרסים המשותפים שעומדים מאחורי ההתקרבות בין ישראל ומצרים،" *Maariv* ، November 21, 2021،
(عيران ليرمان، هذه هي المصالح الخمس المشتركة وراء التقارب بين إسرائيل ومصر)،
https://www.maariv.co.il/journalists/opinions/Article-878897.

(41) "מדוע-אפריקה-חשובה-לישראל،" *Tasnim News*، November 19, 2021،
(لماذا إفريقيا مهمة لإسرائيل؟)،
https://www.tasnimnews.com/he/news/2021/11/19/2610290/מדוע-אפריקה-חשובה-לישראל.

موريتانيا والقوى الإقليمية في الساحل: العلاقات والتنافس على استغلال الثروات

محمد المختار، كاتب متخصص في الشؤون الموريتانية، نواكشوط.

تمر منطقة الساحل والشمال الإفريقي بمرحلة جديدة من الصراع الإقليمي، والتنافس بين القوى العظمى، ممثلة بالولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، وروسيا كلاعب جديد في المنطقة، على ثروات تلك البلدان الإفريقية. وتعد جمهورية مالي عاصمة رئيسة للصراع في الفترة الأخيرة، في ظل الانقلاب العسكري سنة ٢٠٢٠م، والتقارب المالي – الروسي، والقطيعة مع فرنسا والاتحاد الأوروبي، خلال سنتَي ٢٠٢١ و ٢٠٢٢م. وهو صراع ألقى بظلاله على السياسة الخارجية للبلد العربي المجاور لباماكو «موريتانيا»، وجعلها محط أنظار أوروبية وأمريكية بدرجة أكبر، وروسية بدرجة أقل؛ فحاولت بعض القوى الأوروبية مثل فرنسا استدراجها كبديل لمالي، وضمها للتحالف ضد الروس وحلفائهم من الأفارقة، على غرار أزمة حصار جمهورية مالي، من قبل المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا «إيكواس»، مطلع العام ٢٠٢٢م، وهو تحالف، كانت موريتانيا من القلائل في الساحل، الذين رفضوا الالتحاق به، فمثلت المتنفس الوحيد للنظام العسكري المالي في باماكو، وهي التي تمتلك الحدود الأطول، حيث تبلغ ٢٢٣٧ كلم ، ويقيم بها - بحسب تقرير المفوضية الأممية السامية لحقوق اللاجئين - أكثر من ٥٧ ألف لاجئ مالي[١]، الأمر الذي دفع برئيس السلطة الانتقالية «عاصيمي غويتا» لشكر موريتانيا على الوقوف إلى جانب بلاده، خلال تلاوته أول خطاب بعد فك الحصار عن بلاده، في الثامن من يوليو من العام الجاري.

وليست الأوضاع في مالي - وحدها - من جعلت موريتانيا مؤخرا محط الأنظار الأوروبية والأمريكية؛ فالإشادات المتتالية من قبل حلف شمال الأطلس، ووزارة الخارجية الأمريكية، بدور نواكشوط في منطقة الساحل، والاستقبال، واللقاءات التي حظي بها الرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني في العاصمة بروكسل، من جانب كبار المسؤولين الأوروبيين، تحمل العديد من الرسائل التي يمكن قراءتها، والدلالات التي لا يمكن تجاوزها، عن الأهمية الإستراتيجية، التي باتت موريتانيا تحظى بها في الفترة الأخيرة، خاصة مع اكتشاف حقل الغاز «آحميم»،

المشترك مع السنغال، وما يتوقعه الخبراء الاقتصاديون من مستقبل غازي ونفطي للبلاد، ومع ثروة هائلة من الذهب، دفعت بالمواطنين الموريتانيين يرتحلون للحصول عليه، في ما يسمى «بعمليات التنقيب عن الذهب» تحت إشراف الدولة الموريتانية. ناهيك عن الإقبال الروسي على دول كموريتانيا، وجارتها مالي.

أولا: موريتانيا والعلاقات مع القوى الإقليمية

١- العلاقات الموريتانية - الأمريكية

في ستينيات القرن الماضي، وفي سنة ١٩٦٠م، كانت الولايات المتحدة الأمريكية، من أوائل الدول الداعمة لاستقلال موريتانيا عن فرنسا، ووقعت في العام نفسه معاهدة، أطلق عليها: معاهدة الأخوة والصداقة، بين البلدين، بدأ بموجبها التعاون والدعم الأمريكي لموريتانيا في مجالات الصحة، والتعليم، والأمن، ومكافحة الاتجار بالبشر، ودعم المسار الديمقراطي. غير أن الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها، هي من غضت الطرف عن تسع انقلابات عسكرية رسمية شهدتها البلاد، وواصلت دعمها للأنظمة العسكرية في موريتانيا، من عهد ولد الطايع، الذي شهد رعاية أمريكية للعلاقات بين موريتانيا وإسرائيل في سنة ١٩٩٩م، لعهد الرئيس الحالي ولد الغزواني. كما قدمت الولايات المتحدة الأمريكية مساعدات أمنية وعسكرية لموريتانيا، لمكافحة الإرهاب في الصحراء الكبرى، مع بدايات الحرب في مالي سنة ٢٠١٢م، والتي نأت موريتانيا بنفسها عن المشاركة فيها. وفي عهد الرئيس الحالي محمد ولد الشيخ الغزواني، يمكن القول: إن نظامه حظي بدعم أمريكي أكبر من سابقيه.

٢- الدعم الأمريكي لموريتانيا في عهد الرئيس الحالي ولد الشيخ الغزواني

رحبت الولايات المتحدة الأمريكية بانتخاب الرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني رئيسا لموريتانيا، وقبيل أيام من مراسم تسليمه السلطة، قدمت الولايات المتحدة الأمريكية دعما عسكريا ولوجستيا، ومستشفى ميدانيا للجيش الموريتاني، في ٢٦ من يوليو سنة ٢٠١٩م. وبلغت قيمة الدعم الأمريكي ١٥ مليون دولار أمريكي، لمساعدة القوات المسلحة الموريتانية، في عمليات القوة المشتركة لدول الساحل، التي تقودها نواكشوط[٢].

كما احتضنت موريتانيا، تحت رعاية أمريكية، مناورات «فلينتوك» العسكرية، وشارك فيها ١٦٠٠ فرد من قوات مسلحة لـ ٣٤ دولة إفريقية، إضافة إلى القوات الأمريكية، وذلك في الفترة من ١٧ - ٢٨ فبراير من العام ٢٠٢٠م. ومثلت المناورات أكبر دليل على الأهمية الإستراتيجية والأمنية، التي باتت توليها

الولايات المتحدة الأمريكية لموريتانيا مؤخرا، في منطقة الساحل، خاصة في ظل السيطرة الروسية على مالي. ولم تقتصر المساعدات الأمريكية لموريتانيا على المجال الأمني؛ فتبرعت واشنطن لـ«اليونسيف» في موريتانيا بمبلغ ٢٥٠ ألف دولار أمريكي، لمواجهة جائحة كورونا. ومع اعتماد السفيرة الأمريكية الجديدة في موريتانيا «سينيثيا كيرتش» في السادس من يوليو سنة ٢٠٢١م، تبرعت الولايات المتحدة الأمريكية بـ ١٦٨ ألف جرعة من لقاح كورونا لموريتانيا، ومبلغ ٦٢٠ ألف دولار أمريكي، لدعم الاستجابة للتهديدات الصحية في البلاد. بالإضافة إلى استثمار ٧ ملايين دولار، لتدريب الشباب الموريتاني على مكافحة التطرف والعنف، وتوقيع اتفاقية في السابع عشر من فبراير، سنة ٢٠٢١م، بقيمة ٩,٥ مليون دولار في مجال الموارد المائية والجوفية. وإلى جانب الدعم المادي والعسكري، برزت زيارات مسؤولين عسكريين وسياسيين أمريكيين لنواكشوط، كعلامة للتوجه الذي تتبناه السياسة الخارجية الأمريكية، تجاه نظام ولد الشيخ الغزواني. ففي الرابع عشر من فبراير سنة ٢٠٢٠م، أدى وكيل وزارة الشؤون الخارجية الأمريكية المكلفة بالشؤون السياسية «ديفيد هيل» زيارة لموريتانيا، استمرت يومين، واستقبل من طرف الرئيس ولد الشيخ الغزواني، فيما كانت الزيارة الأبرز لنائب قائد قوات «أفريكوم» في إفريقيا، والمكلف بالتعاون العسكري والأمني «أندور يانغ» في ١٤ من يوليو عام ٢٠٢١م[٣].

ثم جاءت الإشادة من قبل وزارة الخارجية الأمريكية بالدور الموريتاني في منطقة الساحل، واللقاء الذي جمع وزيري خارجيتَي البلدين في مدريد في الـ ٣٠ من يونيو الماضي، لتؤكد عمق العلاقة والاهتمام الأمريكي بموريتانيا حاليا.

وإلى جانب الاهتمام الأمريكي هذا، برز الاتحاد الأوروبي، وعلى رأسه المستعمر، وسيد القارة السمراء القديمة فرنسا، كلاعبين قدماء ومتجددين في المنطقة، وحلفاء يسعون لعدم خسارة النظام الموريتاني لصالح موسكو، بعد خسارته مالي وإفريقيا الوسطى، وعدة دول إفريقية، أصبحت تحت العباءة الروسية السوفيتية.

ثانيا: العلاقات الموريتانية - الفرنسية

تعد موريتانيا مستعمرة فرنسية سابقة، حيث استقلت عن فرنسا في ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٦٠م، إلا أن باريس ظلت الطرف الإقليمي الأكثر تأثيرا في موريتانيا؛ حيث تتهم بالوقوف وراء العديد من الانقلابات العسكرية، التي شهدتها البلاد منذ استقلالها. كما تسيطر الشركات الفرنسية على أغلب ثروات البلاد، من السمك، والنحاس، والذهب، والمعادن. وتقوم في الأراضي الموريتانية أكثر من ٦٠ منشأة فرنسية، وتوفر – بحسب السفارة الفرنسية في نواكشوط – أكثر من ٣٠٠٠ فرصة عمل للمواطنين الموريتانيين

في موريتانيا. كما تتصدر باريس قائمة الدول الأجنبية المستثمرة في موريتانيا. فيما وصل إجمالي الاستثمارات الفرنسية في مجال الصناعات الاستخراجية إلى ٨٤ مليون يورو في عام ٢٠١٦م، وذلك بحسب تقارير رسمية فرنسية صادرة عن الدبلوماسية الفرنسية[٤]، إلا أنه يلاحظ أن العلاقات الفرنسية مع نظام الرئيس ولد الشيخ الغزواني، ليست الأفضل، مقارنة بسابقيه؛ فقد مثّل حصار مالي، ورفض موريتانيا مشاركة دول غرب إفريقيا وفرنسا في العقوبات، واختيار موقف الحياد، مثّل ضربة للعلاقات بين البلدين، وإن كان الغضب الفرنسي ظل تحت الكواليس، ولم يعلن عنه رسميا.

١- العلاقات الموريتانية – الفرنسية في عهد الرئيس ولد الغزواني

رحبت الرئاسة الفرنسية بالانتقال الذي حدث في موريتانيا سنة ٢٠١٩ م، وبوصول وزير الدفاع السابق، والرئيس الحالي للبلاد محمد ولد الشيخ الغزواني لرأس السلطة في موريتانيا، خلفا للجنرال الرئيس السابق محمد ولد عبد العزيز. ويمكن القول: إن العلاقات بين فرنسا ونظام الرئيس ولد الغزواني، مرت بعدة مراحل من التحسن أحيانا، والفتور أحيانا، والغضب الفرنسي غير المعلن عنه تارات أخرى، وإن أظهر الإعلام الفرنسي شيئا من عدم المرونة في التعامل مع النظام الحالي. فيما منح خصمه الرئيس السابق حصة من الإعلام الفرنسي، الذي صب فيها جام غضبه على صديقه السابق ولد الغزواني، وهي ذات المقابلة التي تسببت في اعتقال ولد عبد العزيز، حين ظهر في مقابلة مع قناة فرانس ٢٤ في الثالث والعشرين من يونيو عام ٢٠٢١م[٥].

وقد أجرى الرئيس الحالي ولد الغزواني، مقابلتين هامتين مع الصحافة الفرنسية، كانتا بعد المقابلة التي تسببت في سجن الرئيس السابق ولد عبد العزيز. فخرج ولد الغزواني على الرأي العام، والساسة في فرنسا وأوروبا من خلال صحيفة «جون آفريك» في التاسع والعشرين من يوليو عام ٢٠٢١م، ثم تلاها بمقابلة شهيرة مع قناة فرانس ٢٤ العربية بعد ها بيوم، فيما اعتبر ردة فعل على ما قاله الرئيس السابق ولد عبد العزيز، عن دور موريتانيا في منطقة الساحل، والخطر الذي يهدد المنطقة. فحاول ولد عبد العزيز – حينها - زعزعة الثقة الأوروبية في الرئيس الحالي محمد ولد الشيخ الغزواني، وهو ما دفعه للخروج عبر نفس القناة والصحيفة الفرنسية، ليرد على تلك الاتهامات. ولعب الإعلام الفرنسي يومها دور ا كبيرا في زيادة التوتر والشقاق بين الرئيسين: السابق والحالي، وهما صديقان، جمعتهما المؤسسة العسكرية، والانقلابات العسكرية، والحكم، ورشح أحدهما الآخر، ودعمه للوصول للسلطة، قبل أن يحاول العودة لها عن طريق الحزب الحاكم، والحديث عن الرئيس السابق محمد ولد عبد العزيز.

أما على مستوى الرسمي للعلاقات بين البلدين، فقد بدا أمرا طبيعيا؛ حيث استقبلت باريس الرئيس

ولد الشيخ الغزواني مرتين في العامين ٢٠٢٠ و ٢٠٢١م، وحضر قمتين في العاصمة الفرنسية، (قمة دول الساحل في ١٤ يناير ٢٠٢٠م، وقمة دعم اقتصاد إفريقيا في ١٧ مايو ٢٠٢١م).

ولقد تجاوزت العلاقات بين قصر الإليزيه، ونظام الرئيس الحالي ولد الغزواني أزمة المقابلات، وتصريحات الرئيس السابق ولد عبد العزيز عبر المحطات الفرنسية، وتحريض الإعلام الفرنسي الواضح ضد الرئيس الحالي، ودعم منافسه وخصمه، وبدت فرنسا وكأنها تدعم عودة ولد عبد العزيز للحكم، نكاية بولد الغزواني، بسبب الأزمة المالية، ورفض موريتانيا الانضمام لفريق الداعمين لفرنسا ضد حلفاء الروس، والنظام الانتقالي العسكري في باماكو[٦].

٢- أحداث مالي وتأثيرها على العلاقات الفرنسية مع نظام ولد الغزواني

شكل الإعلان عن تعاقد الحكومة العسكرية الانتقالية في العاصمة المالية باماكو في سبتمبر من العالم ٢٠٢١ م، مع مقاتلي الفاغنر الروسيين، منعرجا خطيرا في العلاقات الفرنسية-المالية، و ما ترتب على ذلك من خطوات فرنسية ضد باماكو ؛ بدأت بإعلان انسحاب قوات «البرخان» الفرنسية في مالي، ثم تلا ذلك حصار فرضته دول المجموعة الاقتصادية لدول الغرب الإفريقي «إيكواس» على مالي، ولم تكن موريتانيا عضوا في تلك المجموعة، إلا أنه كان مطلوبا منها الانضمام للحلف الفرنسي، وهي التي تمتلك الحدود الأكبر مع مالي، ووجودها في دول الحصار كان سيشكل جزءا أكبر من مسلسل خنق الحكومة المالية، وربما تغييرها عبر مظاهرات شعبية، يتلوها انقلاب عسكري، كما حدث في عام ٢٠٢٠ م. وعولت فرنسا وحلفاؤها الأفارقة على عدم ترحيب موريتانيا أيضا بتواجد «فاغنر» الروسي في مالي[٧]، فقد اختار الرئيس ولد الغزواني صحيفة «لوبنيون» الفرنسية، ليعبر من خلالها عن امتعاض بلاده من الخطوة المالية في التعاقد مع «الفاغنر» الروسي. وذكر ولد الغزواني – حينها - أن نظامه أرسل وفدا لباماكو للاستفسار، مضيفا أنه كان يجب استشارة الحلفاء في مجموعة دول الساحل الخمس، والتي تقودها موريتانيا، وتعتبر مالي عضوا فيها، وتشرف عليها فرنسا كحليف للدول الإفريقية الخمس.

ومع تسلسل الأحداث، وبدء الدول الغربية الإفريقية وفرنسا حصارهم على مالي، اختارت موريتانيا موقف الحياد، كمبدأ للسياسة الخارجية الموريتانية الحالية.

إلا أن موريتانيا كانت على بعد قدم من دخول الحرب في مالي، بل حربا مباشرة مع جمهورية مالي؛ فالعلاقات بين البلدين مرت بأسوأ فتراتها، بعد هجمات استهدفت مواطنين موريتانيين على الحدود مع مالي، وتكررت تلك الأحداث الدامية مرتين متتاليتين؛ ما دفع بالأمور نحو التعقيد، وبدا المشهد اليوم أشبه بمعاقبة نظام ولد الغزواني، على رفضه الانضمام لدول الحصار الفرنسي - الإفريقي على باماكو.

٣- توتر العلاقات الموريتانية المالية ودور الأطراف الدولية

مع منتصف شهر يناير من العام ٢٠٢٢م، وبالتزامن مع إعلان التواجد الروسي في مالي، وبدايات فرض الحصار «الإفروفرنسي» (دول الغرب الإفريقي + فرنسا) على باماكو، تحدثت وسائل إعلام محلية موريتانية، وناشطون على الحدود مع مالي، عن اختفاء سبعة مواطنين موريتانيين في مالي، قبل أن تعلن الرئاسة الموريتانية رسميا مقتلهم، وتوافد وزراء السيادة «وزراء الدفاع، والداخلية، والخارجية « إلى العاصمة المالية، للتحقيق في حادثة مقتل المواطنين الموريتانيين هناك. يومها تعهد نظام عاصيمي غويتا بالتحقيق في الحادث، وبدأت العلاقات بين الطرفين في التحسن، ثم تلا ذلك وصول وزيرَي التجارة والخارجية الماليين إلى نواكشوط، وتم إبرام اتفاقيات لتسهيل التبادل التجاري في الخامس عشر من فبراير عام ٢٠٢٢ م، في العاصمة الموريتانية، يومها كانت مالي تعيش تحت وطأة الحصار الاقتصادي والبري، من دول الجوار الغربي الإفريقي «إيكواس»[٨].

واعتبر الاتفاق الموريتاني – المالي، محاولة لفك الحصار، وانضماما للتحالف المالي الروسي؛ فنواكشوط بدت غير راغبة في حصار مالي، وغير مقتنعة بمبررات فرنسا ودول «الإيكواس» حول الحصار الذي كان الدافع وراءه - بحسب ما هو معلن - رفض انقلاب عام ٢٠٢٠ م، العسكري في مالي، وما ترتب عليه.

ومع تحسن العلاقات الموريتانية – المالية التجارية، بدأ تصدير القطن المالي إلى موريتانيا، كما بدأت الزيارات المتتالية لوزراء ماليين لنواكشوط، جاءت الضبة الثانية والأقوى؛ حيث تعرض أكثر من عشين مواطنا موريتانياً داخل الحدود الموريتانية – المالية للخطف، قبل أن يعلن رسميا في التاسع من مارس من العام الجاري مقتلهم داخل الأراضي المالية، وهو ما تسبب في استدعاء موريتانيا سفير مالي بنواكشوط، لإبلاغه استياءها، وبدت الأمور أشبه ببدايات الحروب؛ فاعتبرت الرئاسة الموريتانية استمرارية الهجمات ضد مواطنيها استهدافا للسيادة الوطنية، وشهدت العاصمة نواكشوط احتجاجات مطالبة بالقصاص، إلا أن البلدين نجحا في توقيع اتفاقية أخرى تلزم مالي بالتحقيق، مع تأمين مشترك للحدود، وتنسيق أمني مشترك، ووحدات مشتركة لتأمين الحدود[٩].

ويمكن للمتابع لتلك الأحداث، أن يلاحظ الصمت الفرنسي، دون إدانة تذكر، ناهيك عن الصحف الفرنسية التي صبت الزيت على النار، من خلال محاولة إظهار عدم الترحيب بالوفد المالي في نواكشوط، وعدم استقبال الرئيس لوزير الخارجية المالي عبد الله ديوب، فخصصت صحيفة «لوفيغارو « الشهيرة مقالها في الثاني عشر من مارس عام ٢٠٢٢ م، للبحث حول الكيفية التي تم بها استقبال الوفد المالي، برئاسة وزير الخارجية المالي عبد الله ديوب في نواكشوط، ومن الذي استقبله![١٠].

فلم يتم التركيز من قبل الصحيفة على الاتفاق المالي – الموريتاني، وتجنيب البلدين سيناريو الحرب المدمرة، وهو الشيء الذي لم تكن تتمناه باريس، في ما بدا واضحا من خلال طريقة الإعلام الفرنسي في تناول الأحداث، وغياب الإدانة الرسمية لمقتل الموريتانيين في مالي؛ فقد كانت كل الدلالات توحي بوجود يد فرنسية في استهداف الموريتانيين في مالي، فبدا الأمر أشبه بالضرب على يد نظام الرئيس ولد الغزواني، لإجباره على الانضمام للتحالف ضد مالي، ومعاقبته على منع الحصار التام لباماكو؛ فقد كانت الحدود الموريتانية هي المنفذ الأكبر المتبقي، أمام نظام الرئيس عاصيمي غويتا.

ثالثا - العلاقات الموريتانية - الروسية

يعود تاريخ العلاقات الموريتانية – الروسية إلى عهد الاتحاد السوفيتي، وتحديدا في يوليو من العام ١٩٦٤ م، ثم تجددت تلك العلاقات بعد سقوط الاتحاد السوفيتي سنة ١٩٩١م. ويمكننا القول: إن العلاقات بين البلدين تميزت بالفتور؛ فلم تكن موسكو تولي موريتانيا، ولا الدول الإفريقية، أي اهتمام يذكر، ثم بدأ الاهتمام الروسي بتلك الدول مع مطلع الألفية الجديدة، وخاصة في العقود الأخيرة. وفي موريتانيا لا يوجد ما يميز تلك العلاقات غير الاتفاقية العسكرية بين موسكو ونواكشوط، والتي تمت في الحادي والعشرين من يونيو عام ٢٠٢١ م، إبان استقبال روسيا وزير الدفاع الموريتاني حننا ولد سيدي خلال مؤتمر الأمن الإفريقي بموسكو[١١].

ولم تخفِ موسكو رضاها عن عدم الانضمام الموريتاني للتحالف الفرنسي ضدها في الساحل والغرب الإفريقي، ناهيك عن الموقف الموريتاني، شبه المحايد، من الحرب الروسية على أوكرانيا، وهو موقف يميز السياسة الخارجية الموريتانية منذ استقلالها، ويتميز به نظام الرئيس ولد الغزواني.

رابعا - السياسة الخارجية الموريتانية في عهد ولد الغزواني

مر على نظام الرئيس محمد ولد الغزواني منذ تسلمه السلطة في العام ٢٠١٩ م العديد من الأزمات الإقليمية، وعلى رأسها التدخل الروسي في مالي، وبدايات الانسحاب الفرنسي ، والبحث عن بديل لمالي، والحرب في الصحراء المجاورة، والتوتر بين الجارتين العربيتين الجزائر والمغرب، والحرب الروسية الأوكرانية. وورث عن نظام الرئيس السابق محمد ولد عبد العزيز الأزمة الخليجية، وقطع موريتانيا علاقاتها مع قطر. وقد ميز الصمت، وعدم التعقيب، على تلك الأزمات النظام الحالي؛ فهو وإن ظهر محايدا، واختار الصف الأوسط، فقد بدا متخبطا في سياسته الخارجية؛ ففي قضية الصحراء، ومن خلال التقارب مع الجزائر، يبدو أقرب إليها أحيانا، وأحيانا تبدو موريتانيا في صف المغرب، وكذلك

الحال في مالي؛ فموريتانيا معارضة لـ «فاغنر» الروسي في البلاد، وفي نفس الوقت، تقف مع حكومة باماكو، وترفض الحصار، وتكون سببا في إفشاله. وفي أوكرانيا، ترفض الحرب، ويهنئ رئيسها ولد الغزواني الرئيس بوتين بمناسبة عيده الوطني، أثناء المقاطعة والغضب الدولي من روسيا، وهي أمور كلها جعلت ملامح السياسة الخارجية الموريتانية، والطرف الإقليمي، الأكثر تأثيرا على نظام ولد الشيخ الغزواني، غير واضحين، وإن كانت الولايات المتحدة الأمريكية في الوقت الراهن، ومن خلال ما سبق، الطرف الأكثر تفاعلا مع نظام ولد الغزواني، من الناحية العسكرية الأمنية، والاقتصادية، والسياسية.

خامسا - أسباب الاهتمام الإقليمي بموريتانيا في الفترة الأخيرة

في الثامن والعشرين من أكتوبر من العام ٢٠١٩م، ومع بدايات حكم الرئيس ولد الغزواني، أعلنت الحكومة الموريتانية عن اكتشافات كبيرة من الغاز بمياهها الإقليمية، وقدرت الاكتشافات ب ٥٠ تريليون قدم مكعب من الغاز، من بينها ٢٥ تريليون قدم مكعب في حقل يسمي «آحميم»، مشترك بين موريتانيا وجارتها السنغال. إضافة إلى حقل آخر يقع في البحر، على بعد ٦٠ كيلومترا من نواكشوط، وتقدر إمكاناته ب ١,٢ تريليون قدم مكعب.

هذه الاكتشافات، جعلت موريتانيا مؤخرا محط أنظار الشركات الأمريكية والأوروبية، حيث نجحت شركة «نيو فورتريس إنرجي» الأمريكية، في توقيع مذكرة تفاهم مع وزارة البترول والطاقة الموريتانية، لتطوير حقل باندا لإنتاج الغاز والكهرباء، بحلول العام ٢٠٢٤ م، بالإضافة لعمل الشركة ورعايتها لحقل الغاز الأكبر «أحميم»، بالتعاون مع شركة «بريتتش بتروليوم» البريطانية.

فالولايات المتحدة الأمريكية، ومن خلال استغلال شركاتها للغاز في موريتانيا، بدأت تنافس الشركات الفرنسية في استغلال الثروات الموريتانية؛ فغضت واشنطن الطرف عن الثروات السمكية الهائلة في البلاد، لصالح الصين، وفرنسا، وتركيا، ودول أوروبية، لتضع نصب عينيها مستقبل موريتانيا الاقتصادي، ممثلا في الغاز المكتشف مؤخرا، وهو ما قد يعجل باشتعال الصراع الإقليمي بين القوى الكبرى، خاصة أمريكا وروسيا، على الثروات الهائلة التي باتت تحظى بها موريتانيا؛ فإلى جانب الغاز المكتشف مؤخرا، والثروة الحيوانية الهائلة، لا يمكننا إغفال امتلاك البلاد ثروة هائلة من الذهب، دفعت بمئات المواطنين للذهاب في رحلات لجلبه من مناطق الشمال الموريتاني» نواذيبو، والزويرات، وغيرهما. ويضاف إلى ذلك الموقع الجغرافي المهم جدا لموريتانيا؛ فهي نقطة ربط بين المنطقة العربية، ونظيرتها الإفريقية، وبين إفريقيا وأوروبا من خلال البحر الأبيض المتوسط، وكذلك حالها مع الولايات المتحدة الأمريكية. كل تلك

الأسباب مجتمعة، جعلت موريتانيا محط أنظار القوى الإقليمية، وقبلة الصراع المقبل على السيادة في القارة السمراء، في ظل التراجع الفرنسي الكبير هناك[١٢].

خاتمة

من خلال ما سبق من معطيات، يتضح وجود صراع إقليمي حول موريتانيا وثرواتها، وإن كان لا يزال في بداياته، في ظل إقبال أمريكي مكثف، وتراجع فرنسي، وعدم وضوح الرؤية الروسية لسياستها الخارجية تجاه موريتانيا، وهو عدم وضوح، يتشابه إلى حد كبير مع غياب رؤية إستراتيجية واضحة لنظام الرئيس ولد الغزواني، في التعامل مع القوى والأوضاع الإقليمية؛ فموريتانيا إلى حد هذه الساعة، لم ترسم ملامح سياستها الخارجية، كما لا توجد سياسة معينة في استغلال الثروات الوطنية، والاستفادة منها، في ظل نظام يعدُّ – في نظر البعض – الأضعف في تاريخ البلاد، من ناحية الإدارة، والرؤية السياسية؛ الخارجية والداخلية.

الهوامش والإحالات

(1) UNHCR, *UNHCR Mauritania Fact Sheet February 2020* (Mauritania: UNHCR, 2020), https://data.unhcr.org/en/documents/details/76773.

(٢) «الولايات المتحدة تدعم بقوة القوة المشتركة لدول الساحل،» الصفحة الرسمية للسفارة الأمريكية بنواكشوط، (٢٦، يوليو، ٢٠١٩م)، https://mr.usembassy.gov/ar/united-states-strongly-support-g5-sahel-joint-force/.

«موريتانيا تستضيف تمرين فلينتلوك ٢٠٢٠» الصفحة الرسمية للسفارة الأمريكية بنواكشوط، (١٢، فبراير، ٢٠٢٠م)، https://mr.usembassy.gov/ar/-2020موريتانيا-تستضيف-تمرين-فلينتلوك/.

(٣) «تصريح للصحافة: نائب قائد أفريكوم المكلف بالتعاون المدني العسكري السفير أندرو يانغ،» الصفحة الرسمية للسفارة الأمريكية بنواكشوط، (١٤، فبراير، ٢٠٢٠م)، https://mr.usembassy.gov/ar/0/تصريح-للصحافة-نائب-قائد-أفريكوم-المكل.

(4) Ministry for Europe and Foreign Affairs, *France and Mauritania Relations 2016-2018* (Paris: Ministry for Europe and Foreign Affairs, 2019), https://www.diplomatie.gouv.fr/en/country-files/mauritania/.

(5) Marc PERELMAN, "M. Ould Abdel Aziz, ex-président mauritanien : "Je suis victime d'un règlement de compte politique"," *France 24*, June 26, 2021, https://www.france24.com/fr/%C3%A9missions/l-entretien/20210623-m-ould-abdel-aziz-ex-pr%C3%A9sident-mauritanien-je-suis-victime-d-un-r%C3%A8glement-de-compte-politique.

(٦) بيان وزارة الخارجية الموريتانية بخصوص الوضع في مالي،» الوكالة الموريتانية للأنباء، (٨، مارس، ٢٠٢٢م)، https://www.facebook.com/agenceami.mr/photos/a.106425144284876/482447470015973/?type=3&source=57.

(7) Pascal Airault, "Mohamed Ould Ghazouani, président de la Mauritanie: «Nous avons créé un équilibre de la peur avec les terroristes"," *Lopinion*, Octobre 3, 2021, https://www.lopinion.fr/international/mohamed-ould-ghazouani-president-de-la-mauritanie-nous-avons-cree-un-equilibre-de-la-peur-avec-les-terroristes.

(8) "Double sommet d'Accra sur le Mali: le moment des sanctions?," *rfi*, Jaunerty 9, 2022, https://www.rfi.fr/fr/afrique/20220109-double-sommet-d-accra-sur-le-mali-le-moment-des-sanctions.

(٩) «وثيقة الاتفاق بين موريتانيا ومالي،» السفارة المالية بنواكشوط، (١٢، مارس، ٢٠٢٢م)، https://www.facebook.com/photo/?fbid=270381518610234&set=pcb.270365108611875

(10) "Le Mali et la Mauritanie vont élucider ensemble les disparitions récentes de Mauritaniens en territoire malien," *Lefigaro*, March 12, 2022, https://www.lefigaro.fr/flash-actu/le-mali-et-la-mauritanie-vont-elucider-ensemble-les-disparitions-recentes-de-mauritaniens-en-territoire-malien-20220312.

(١١) «توقيع اتفاق عسكري بين موريتانيا وروسيا، « وكالة الأخبار الموريتانية، (٢٤، يونيو، ٢٠٢١م)، https://alakhbar.info/?q=node/33802.

(١٢) «الانسحاب الفرنسي من مالي: تحول ميزان القوى أم حسابات جديدة،» مركز الجزيرة والدراسات، (٧، مارس، ٢٠٢٢م)، https://studies.aljazeera.net/ar/article/5313.

أزمة انعدام الأمن الغذائي في إفريقيا: في ضوء الحرب الروسية الأوكرانية

آية النويهي، باحثة متخصصة في الشؤون الإفريقية، القاهرة.

شكلت الأزمة الروسية الأوكرانية بداية فصل جديد في العلاقات الدولية، ونشأت عنها انعكاسات مهمة على النظام الاقتصادي العالمي. وقد اندلعت الأزمة على رقعة واسعة من الأراضي الأوروبية، مُخلفة وراءها مأساة إنسانية، تمثلت في أسوأ أزمة غذاء منذ عام (٢٠٠٧/ ٢٠٠٨م)؛ حيث نشأت موجات ارتجاجية بعيدة وواسعة، طالت العديد من الاقتصادات، ووقع التأثير الأول على أسعار السلع الأولية؛ فنظرا لأن روسيا وأوكرانيا من كبار مُنتجي ومُصدري الحبوب، والنفط، والغاز، والمعادن، فقد شهدت هذه السلع الأولية زيادات سعرية حادة، وارتفعت أسعار السلع الغذائية، خاصة (القمح، والأرز، وفول الصويا، والذرة) إلى مستويات غير مسبوقة؛ مما أدى إلى الزيادة في عدد الجياع؛ فقد استمر عدد الجياع في الارتفاع، حتى وصل إلى نحو ٨٢٨ مليون شخص في عام ٢٠٢١م، أي بزيادة قدرها حوالي ٤٦ مليون شخص منذ عام ٢٠٢٠م.

ومن هذا المنطلق، تسعى هذه الدراسة للكشف عن مظاهر أزمة الغذاء عام ٢٠٢٢م، في العالم وإفريقيا، وتداعياتها على الأوضاع الاجتماعية، ومن ثمَّ، تتطرق الدراسة لاستعراض الحلول المقترحة من قبل الوكالات الدولية، والمنظمات غير الحكومية، بهذا الصدد.

أولا: مظاهر أزمة الغذاء عام ٢٠٢٢م

تمثلت أبرز مظاهر أزمة الغذاء العالمية في عدد من المحاور، أهمها: ارتفاع أسعار الغذاء كنتيجة لارتفاع أسعار الطاقة (الغاز الطبيعي)، وتبعات ذلك على أسعار الأسمدة الكيماوية، والتي سوف يتم استعراضها كما يلي:

١- ارتفاع أسعار المواد الغذائية بمعدلات قياسية

- أثارت الأزمة الروسية - الأوكرانية المخاوف من أن تشدد موسكو قبضتها الخانقة على أوكرانيا؛ حيث تُعد كلٌّ من روسيا وأوكرانيا، سلة غذاء بالغة الأهمية بالنسبة للعالم[١]. ورغم أن الدولتين تساهمان بربع صادرات العالم من القمح، وخُمس صادراته من الشعير والذرة، وأكثر من نصف صادرات بذور دوار الشمس المستخدمة في صناعة الزيوت النباتية، إلا إن هذه السلع الأولية تم عزلها

من مخزون المواد الغذائية، بسبب الحصار المفروض على موانئ منطقة أوديسا في جنوبي أوكرانيا؛ حيث سادت أسواق الغذاء العالمية حالة من الاضطراب، مع ارتفاع الأسعار لأعلى مستوياتها، وحظر التصدير، ونقص المواد الغذائية الأساسية، التي انتشرت بعيدا عن حدود أوكرانيا[٢].

- وعلى الصعيد العالمي، فقد ارتفع مؤشر أسعار الغذاء لمنظمة الأغذية والزراعة، التابعة للأمم المتحدة (الفاو)، ليبلغ نحو ١٥٩,٣ نقطة خلال شهر مارس عام ٢٠٢٢م، مقابل ١٤١,٤ نقطة في فبراير عام ٢٠٢٢م، ومن المرجح أن تستمر الأزمة الروسية الأوكرانية، وما يتبعها من ارتفاع في الأسعار، وانخفاض المخزونات، وعدم اليقين في سوق السلع في المستقبل.

شكل (٢): تطور مؤشر أسعار الغذاء لمنظمة الفاو خلال شهر فبراير و مارس ٢٠٢٢

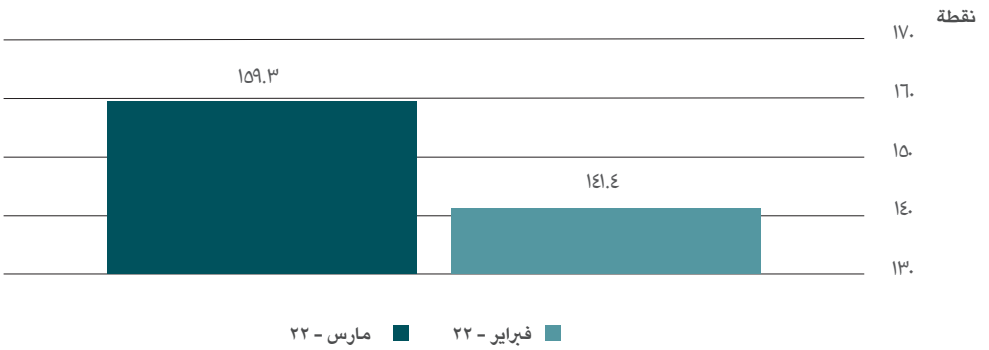

المصدر: «مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الأغذية يسجّل ارتفاعًا ملحوظًا في مارس/ آذار،» منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو)، (٨، أبريل، ٢٠٢٢م)، https://www.fao.org/newsroom/detail/fao-food-price-index-posts-significant-leap-in-march/ar.

- وعلى الصعيد الإفريقي، فقد ارتفعت أسعار الأغذية المحلية بمقدار ٢٥٪ في المتوسط، مقارنة بالعام الماضي، وارتفعت بنحو ٩٢٪ في السودان، وفي الكاميرون ارتفعت أسعار الخبز بنحو ٤٠٪، وهذا يعني أن ما يقرب من نصف مواطني الدولة، لم يعودوا قادرين على الوصول إلى الإمداد المنتظم، من هذا العنصر الغذائي الأساس.
- ووفقًا لما ذكره «كريس نيكوي، المدير الإقليمي لبرنامج الأغذية العالمي في غرب إفريقيا»، فقد شهدت ليبيريا، وسيراليون، ونيجيريا، وبوركينا فاسو، وتوجو، والنيجر، ومالي، وموريتانيا، قفزات مذهلة في أسعار السلع الغذائية، بلغت نحو ٤٠٪ عن متوسط الخمس سنوات السابقة[٣].

٢ - النقص العالمي في الأسمدة يجعل الاكتفاء الذاتي أكثر صعوبة

- لا تؤدي الحرب إلى تعقيد قدرة أوكرانيا على إنتاج الغذاء فحسب، بل إنها تُعقد أيضا قدرات الدول على إعالة نفسها؛ فقد فرضت الأزمة ضغوطا إضافية على سوق الأسمدة العالمي؛ فارتفعت تكلفته بالفعل، نتيجة لارتفاع أسعار الطاقة (الغاز الطبيعي)، وهو المُحرك الرئيس لتقلبات أسعار الأسمدة، علما أن الغاز الطبيعي، يمثل ما لا يقل عن ٦٠٪ من إجمالي تكاليف طن الأسمدة[٤].

شكل (٣): التطور العالمي لسعر الغز الطبيعي خلال الفترة (يونيو ٢٠٢١ - يونيو ٢٠٢٢)

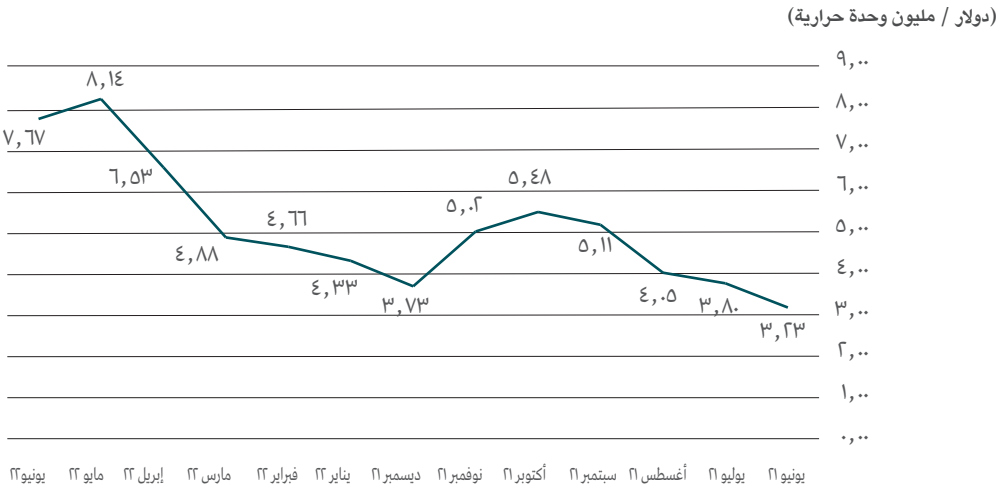

Source: World Bank, *Commodity Markets*, (World Bank, 2022), https://www.worldbank.org/en/research/commodity-markets.

- وعلى الصعيد العالمي، ووفقا لإحصاءات البنك الدولي، فقد ارتفعت أسعار الأسمدة بنحو ٣٠٪ منذ بداية عام ٢٠٢٢م، بعد زيادة قدرها ٨٠٪ خلال عام ٢٠٢١م، مدفوعة بمجموعة من العوامل، بما في ذلك ارتفاع تكاليف المدخلات، واضطراب العرض الناجم عن العقوبات المفروضة على روسيا، جراء الأزمة الروسية - الأوكرانية. هذا بالإضافة إلى تفاقم المخاوف بشأن القدرة على تحمل تكلفة الأسمدة المرتفعة، فضلا عن قلة توافرها بسبب الأزمة، حيث ارتفعت أسعار الأسمدة خلال أبريل عام ٢٠٢٢م، لتصل إلى نحو ٩٢٥,٠ دولارا للطن.

شكل (٤): تطور الأسعار العالمية للأسمدة الكيماوية خلال الفترة
(أبريل ٢٠٢١ - أبريل ٢٠٢٢)

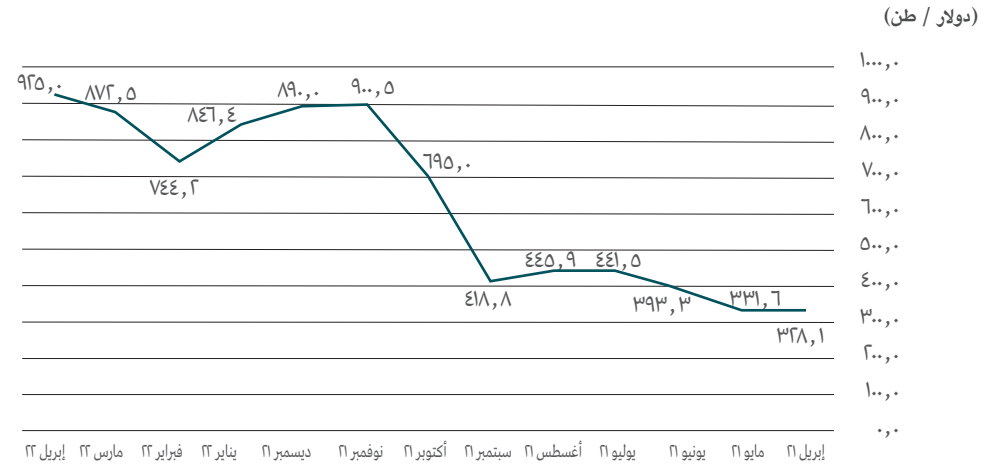

Source: World Bank, *Commodity Markets*, (World Bank, 2022), https://www.worldbank.org/en/research/commodity-markets.

- ومن جانبها، حذرت منظمة الفاو بلدان شرق إفريقيا، التي تعتمد اعتمادا كاملا على واردات الأسمدة من روسيا وأوكرانيا، من الاضطراب في سلاسل التوريد، والذي يُمكن أن يؤثر على الإنتاج المحلي، ويدفع بأسعار الأغذية إلى مواصلة الارتفاع، بنسبة تصل إلى ٢٠٪ ، نتيجة للصراع الروسي الأوكراني، وما يتبعه من طفرة في سوق التغذية العالمي[٥].
- هذا، ولا تزال العديد من الدول الإفريقية، بما في ذلك موزمبيق، وتوغو، وتونس، ونيجيريا، تُكافح للوصول إلى الأهداف المُتعلقة باستخدام الأسمدة، المنصوص عليها في إعلان أبوجا لعام ٢٠٠٦م، بشأن الثورة الخضراء الإفريقية. ورغم كون تلك الدول موطنا لكميات كبيرة - غير مستغلة - من المواد الخام اللازمة لإنتاج الأسمدة، إلا أن معظم هذه الدول لا تزال تعتمد بشكل كبير على الواردات الروسية؛ ففي عام ٢٠٢١م، قدمت روسيا نحو ٢٣٪ من صادراتها من الأسمدة إلى الدول الإفريقية.

ثانيا: إفريقيا على شفا أزمة قد تدفع نحو المجاعة

- زادت أزمة ارتفاع أسعار الحبوب في إفريقيا من حدة أزمة انعدام الأمن الغذائي، نتيجة تراجع الصادرات من أوكرانيا؛ حيث يتم استيراد حوالي ٨٥٪ من احتياجات القارة الإفريقية من القمح، من روسيا وأوكرانيا[٦].

- وفي الآونة الأخيرة، ارتفعت معدلات الجوع في العالم، نتيجة لتداخل عدد من العوامل - الظواهر الجوية المتطرفة (الجفاف – الفيضانات) المرتبطة بتغير المناخ، واضطراب سلاسل الإمداد، والنزاعات، والركود الاقتصادي- التي أدت إلى تزايد انعدام الأمن الغذائي؛ حيث عانى حوالي ١٩٣ مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي في ٥٣ دولة، في عام ٢٠٢١م، وقد بلغ انعدام الأمن الغذائي الحاد مستوى قياسيا[٧].

قفزة في معدلات انعدام الأمن الغذائي العالمي خلال الفترة (٢٠١٦ - ٢٠٢١)

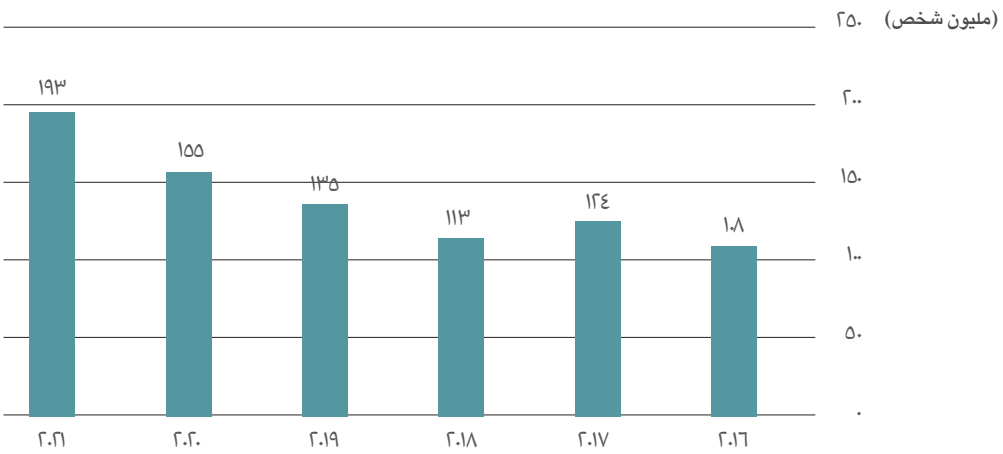

المصدر: «لغز الاقتصاد الجغرافي: صُنع السياسات في عالم أكثر تشتتا،» التمويل والتنمية (واشنطن دي سي: صندوق النقد الدولي، ٢٠٢٢م)، ٥٩ / ٢، ٢٨-٢٩،
https://www.imf.org/-/media/Files/Publications/Fandd/Article/2022/June/AR/fd0622a.ashx.

هذا، وقد حذر برنامج الأغذية العالمي (World Food Programme WFP) من أن تداعيات الأزمة الأوكرانية – طويلة الأمد – ستكون أكثر حدة على مناطق شرق وغرب وجنوب إفريقيا، مما يهدد بزيادة عدد الأشخاص، الذين يعانون من انعدام حاد في الأمن الغذائي.

- كما قدّرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر، أن حوالي ٣٤٦ مليون شخص في إفريقيا، يعانون من الانعدام الحاد في الأمن الغذائي؛ مما يعني أن ربع سكان القارّة، ليس لديه ما يكفي من الطعام، ويعود ذلك في الأساس إلى النزاعات، كما كانت الظواهر المناخية المتطرفة (الجفاف)، من العوامل الدافعة لانعدام الأمن الغذائي في البلدان الإفريقية؛ فقد تعرّضت منطقة الساحل لأسوأ موجة جفاف منذ أكثر من عقد من الزمن، مما دفع بأكثر من ١٠,٥ مليون شخص إلى

المعاناة من سوء التغذية، وفي السودان، فقد عانى نحو ٩,٦ مليون شخص من الانعدام الشديد في الأمن الغذائي، وتفاقم الانعدام الحاد في الأمن الغذائي في الصومال، منذ بداية عام ٢٠٢٢ م، مع تعرّض ما يُقدّر بنحو ٤,٨ مليون شخص لأزمة غذائية، وتأثر الأطفال من جرّاء أزمة الغذاء المتفاقمة[٨].

- فيما أشارت تقديرات التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي:(Integrated Food Security Phase Classification (IPC))، الصادر في أبريل عام ٢٠٢٢م، إلى أن حوالي ٧,٢ مليون شخص في إثيوبيا، قد عانوا من الانعدام الشديد في الأمن الغذائي، خلال الفترة (مارس – مايو عام ٢٠٢٢م)، على أثر الأزمة الروسية الأوكرانية، وارتفاع أسعار المواد الغذائية، والصراع في منطقة تيجراي، فضلا عن ظروف الجفاف في المناطق الجنوبية الشرقية. وفي الصومال واجه نحو ٥,٢ مليون شخص انعداما شديدا للأمن الغذائي، وفي كينيا عانى نحو ٤,٤ مليون شخص نتيجة للصراع الذي تُعاني منه البلاد، وارتفاع أسعار الغذاء[٩].

تقديرات تصنيف الأمن الغذائي للدول التي سوف تعاني من انعدام الأمن الغذائي خلال عام ٢٠٢٢

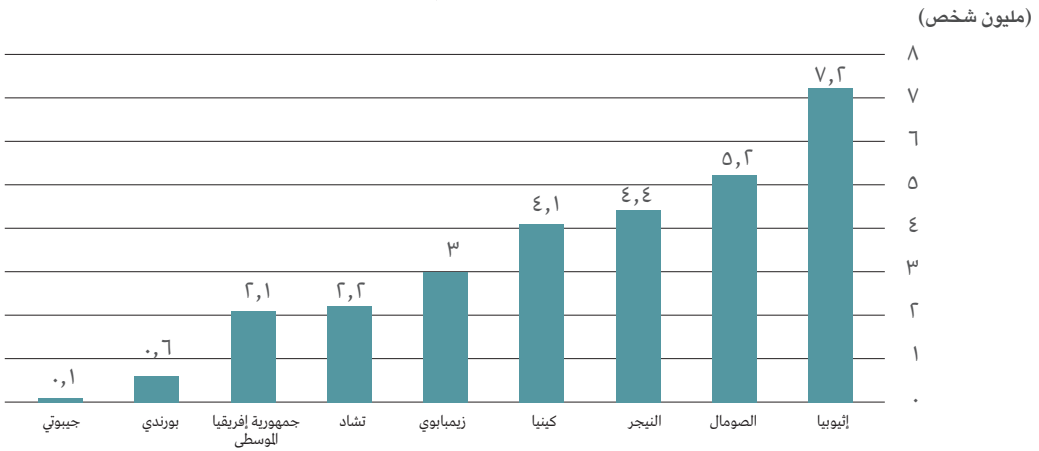

Source: The Food and Agriculture Organization (FAO), *GIEWS - Global Information and Early Warning System on Food and Agriculture: Countries Requiring External Assistance for Food* (Rome: FAO, 2022), https://www.fao.org/giews/country-analysis/external-assistance/en/.

- هذا، ومن المُحتمل أن يعاني حوالي ٦ ملايين طفل، دون سن الخامسة، من سوء التغذية الحاد، في كل من بوركينا فاسو، ومالي، وموريتانيا، والنيجر، وتشاد، خلال عام ٢٠٢٢م[١٠].

- كما تجدر الإشارة إلى تقرير «حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم ٢٠٢٢»، الصادر عن منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، في يونيو عام ٢٠٢٢م، والذي يُشير إلى استمرار التفاوتات الإقليمية، التي تحملت إفريقيا عبئها الأكبر؛ حيث أثر الجوع على ٢٧٨ مليون شخص في إفريقيا (أي أن شخصا من كل خمسة أشخاص، قد واجه الجوع في إفريقيا خلال عام ٢٠٢١م)، وبما يمثل نحو ٢٠,٢٪ من إجمالي العالم، مقابل ٩,١٪ في آسيا، و٨,٦٪ في أمريكا اللاتينية، والبحر الكاريبي، وأقل من ٢,٥٪ في أمريكا الشمالية، وأوروبا[١١].
- هذا، وارتفعت معدلات الجوع على نطاق غير مسبوق، في كل من إثيوبيا، ونيجيريا، وجنوب السودان؛ فواجه ما يقرب من ٧٥٠ ألف شخص المجاعة والموت في إثيوبيا، وجنوب السودان[١٢].

ثالثا: تداعيات أزمة الغذاء على الاستقرار السياسي

- يُشعل الصراع الروسي – الأوكراني، - بطريقة غير مباشرة - صراعات جديدة في جميع أنحاء العالم؛ حيث تُهدد صدمات أسعار السلع الأساسية، باضطراب الاستقرار السياسي، في الدول الأكثر اعتمادا على الصادرات الروسية والأوكرانية، ولا سيما دول إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، والشرق الأوسط.
- وتجدر الإشارة إلى أنه من المحتمل، أن يؤدي ارتفاع أسعار المواد الغذائية، إلى جانب فواتير الوقود المرتفعة، والبطالة المتزايدة - وفقا لمؤسسة «أفريكا أكسفورد إيكوميكس» - إلى خلق بيئة سياسية متقلبة في القارة الإفريقية، ودفع الحكومات للاستجابة، حتى على حساب ضبط الأوضاع المالية العامة، في حين أن الدول، التي لن تتمكن من تقديم دعم كبير، مثل: غانا، وتونس، فمن المحتمل، أن تواجه رد فعل شعبي عنيف[١٣].
- هذا، وتُشير وكالة بلومبرج، إلى أن نيجيريا قد أجلت خططا لإنهاء إعانات الغذاء والوقود المُكلفة، بينما رفعت المغرب، وكينيا، وبنين، الحد الأدنى للأجور، وقدمت جنوب إفريقيا رواتب شهرية للعاطلين عن العمل، وخفضت ضريبة الوقود العامة لمدة شهرين.
- وفي الصومال، شهدت البلاد حالة من عدم الاستقرار السياسي، والاضطرابات المدنية المستمرة، على إثر أزمة الغذاء؛ حيث تعرضت البلاد لواحدة من أسوأ أزمات النزوح الداخلي في العالم؛ مما أدى إلى مغادرة أكثر من ١٠٠ ألف شخص منازلهم، بحثا عن الطعام والشراب (الماء)، منذ بداية عام ٢٠٢٢م[١٤].
- وفي ظل الضغوط الاجتماعية المتزايدة، ووفقا لتقديرات «وكالة موديز»؛ فستبرز الإعانات الغذائية والزراعية بشكل أكثر وضوحا، ويمكن أن تكون الإعانات المُوجهة للمستهلكين فعالة في تحقيق

أهداف النمو والعدالة الاجتماعية، في حين ستلعب الإعانات الزراعية للمنتجين دورا مهما، في تحقيق الأمن الغذائي، ومن ثمَّ الاستقرار السياسي[١٥].

رابعا: كيفية إعادة تشكيل الأنظمة الغذائية العالمية

- العالم يواجه أزمة أسعار، وليس نقصا في الغذاء: فقد ارتفعت أسعار المواد الغذائية في جميع أنحاء العالم، جنبا إلى جنب مع تكاليف الطاقة. هذه الزيادات في الأسعار، تضُر بالفقراء والضعفاء، أكثر من غيرهم. لكن لا يوجد نقص في الغذاء؛ حيث تمتلك بعض الدول، مثل الصين والهند، احتياطيات غذائية وفيرة، لما تشكلان من مخزون إستراتيجي[١٦].
- كما يظهر التأثير الكلي للأنظمة الغذائية العالمية، التي تعتمد على الإفراط في الإنتاج، والهدر الهائل؛ حيث يتم استخدام نحو ٨٠٪ من محصول فول الصويا في العالم كعلف للماشية، ويتم تحويل ٢٣٪ من زيت النخيل في العالم، إلى وقود (ديزل)، وفي أوروبا، يتم استخدام حوالي ٦٠٪ من القمح، كعلف للماشية، بينما يتم تحويل ٤٠٪ من الذرة المزروعة في الولايات المتحدة، إلى وقود للسيارات.
- هذا وتجدر الإشارة من ناحية، إلى تقرير (RePlanet)، الصادر تحت عنوان: «يجب أن نقوم بواجبنا لتجنب المجاعة في الجزء الجنوبي من العالم»، والذي يُشير إلى أن أوروبا تحرق ما يعادل نحو ١٥ مليون رغيف خبز، لتشغيل سياراتها، أي؛ ما يعادل نحو ١٠ آلاف طن من القمح يوميا. ودعا التقرير إلى ضرورة التخلص من الوقود الحيوي (الإيثانول)، الذي من شأنه تجنب تحويل القمح والحبوب الأخرى، إلى وقود للسيارات، واستبدال حوالي خمس إجمالي صادرات القمح الأوكراني، وتوفير كميات كبيرة من الحبوب للاستهلاك الغذائي للبشر. فيما ألمح التقرير إلى أنه يتم استخدام نحو ١٦٠ مليون طن من الحبوب، كعلف للماشية في الاتحاد الأوروبي، والتي تنتج نحو ٢٧٤ مليون طن من اللحوم سنويا، لذا؛ فقد اقترح التقرير خفض استهلاك اللحوم الأوروبية بمقدار النصف، والذي من شأنه أن يحرر ٨٠ مليون طن من الحبوب[١٧].
- ومن ناحية أخرى، ستكون هناك تداعيات سلبية، عند استبدال الحبوب والزيوت المُوردة من روسيا وأوكرانيا، والاستغناء عنها بمصادر أخرى بديلة؛ حيث تعتمد بعض الدول مثل: مصر، والسنغال، ولبنان، في وارداتها من الحبوب والزيوت بشكل كبير على روسيا وأوكرانيا. لذا لا بد أن تعمل تلك الدول على إيجاد حلول بديلة على المدى الطويل، ويفضل أن يكون ذلك من خلال تشجيع الزراعة، ودعم صغار المزارعين، وتمكينهم من بناء أنظمة زراعية محلية متنوعة، وتعزيز الأسواق الإقليمية[١٨].

خامسًا: الحلول المقترحة

- يحتاج المجتمع الدولي إلى التحرك – الآن – لاستباق أزمة الأسعار التي تهدد بالانفجار، أو حتى التصعيد، على مدى السنوات القادمة؛ ونظرا لأن الأزمة الروسية الأوكرانية أدت إلى تفاقم الضغوط الحالية على النظام العالمي، فإن النظرة المستقبلية، تُصبح ضرورية للاستعداد لاضطراب الإمدادات الغذائية، خلال السنوات القادمة؛ حيث إنه بدون اتخاذ إجراءات فورية، ستزداد حدة الأزمة الحالية، مع نضوب الاحتياطيات.
- على المدى القصير، يجب على الحكومات التدخل لدعم السلع الأساسية؛ لتفادي حدوث الاضطرابات الاجتماعية، مثلما حدث مؤخرا في الإكوادور، كما ينبغي أيضا اتخاذ إجراءات لتحويل الإنتاج الزراعي بأسرع ما يمكن، بعيدا عن الاعتماد على المدخلات الكيمياوية (الأسمدة).
- على المدى الطويل، يجب على المجتمع الدولي أن يعمل على وقف كارثة الجوع، التي تلوح في الأفق، من خلال ما يلي:
  - يجب على الحكومات مقاومة الحمائية، والحفاظ على تدفق التجارة عبر الحدود.
  - الإفراج عن الفوائض والمخزونات الإستراتيجية من السلع الأساسية، لحماية السكان، الأكثر ضعفا، من المجاعة.
  - التزام المانحين بتلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة، والتي تتزايد بشكل كبير في جميع أنحاء العالم.
  - الاستثمار في التنمية المستدامة، وبرامج بناء القدرة على الصمود، للحماية من انعدام الأمن الغذائي في المستقبل.

وختاما، تتبلور مظاهر أزمة الغذاء، التي سُتشكل ملامح النظام العالمي الجديد، والتي يبرز صداها بشكل خاص على القارة الإفريقية – الأكثر تضررًا جراء الأزمة الروسية الأوكرانية – وتداعياتها، على انقطاع سلاسل الإمداد، وتوقف صادرات الحبوب والسلع الأولية من روسيا وأوكرانيا، وارتفاع معدلات انعدام الأمن الغذائي، وازدياد أعداد الجياع؛ ومن ثمَّ ارتفاع حالات الاضطرابات الاجتماعية، التي ستؤثر على الاستقرار السياسي للمجتمعات الإفريقية، لذا، ومن هذا المنطلق، تظهر الحاجة إلى جهود عاجلة، بمشاركة وثيقة من المنظمات متعددة الأطراف، مثل: الاتحاد الإفريقي، وذلك عبر: تشجيع البلدان النامية على تنويع مصادر وارداتها، واعتماد تقنية جديدة لتعديل الجينات، لزيادة غلة المحاصيل، ودعم الدول الإفريقية، للاستفادة من الودائع الحالية لديها من المواد الخام – غير المستغلة – لزيادة إنتاج الأسمدة، وتسهيل التنسيق الأفضل بشأن التجارة؛ حيث توضح الأزمة الحالية أهمية تنسيق التجارة البينية، وليس الحمائية، والتي يجب استخدامها كنقطة انطلاق، لتنفيذ مبادرات، مثل: منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، والتي تشجع على تنويع مصادر الاستيراد، داخل القارة الإفريقية.

الهوامش والإحالات

(1) Jacob Delorme et al., "A Global Crisis: Tackling the International Fallout of Russia's War in Ukraine," *The Tony Blair Institute for Global Change*, July 8, 2022, https://institute.global/sites/default/files/articles/A-Global-Crisis-Tackling-the-International-Fallout-of-Russia-s-War-in-Ukraine.pdf.

(٢) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، «موجز عن حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم ٢٠٢٢: إعادة توجيه السياسات الغذائية والزراعية، لزيادة القدرة على تحمل كلفة الأنماط الغذائية الصحية،» (روما: منظمة الأغذية الزراعة، ٢٠٢٢م).
https://www.fao.org/documents/card/ar/c/cc0640ar.

(3) The United Nations World Food Programme, *Hunger in West Africa Reaches Record High in a Decade as the Region Faces an Unprecedented Crisis Exacerbated by Russia-Ukraine Conflict* (Dakar: The United Nations World Food Programme, 2022), https://www.wfp.org/news/hunger-west-africa-reaches-record-high-decade-region-faces-unprecedented-crisis-exacerbated.

(4) World Bank, *Commodity Markets*, (World Bank, 2022), https://www.worldbank.org/en/research/commodity-markets.

(5) Countercurrents Collective, "Food: World Prices Hit New High, Alerts UN," *Countercurrents.org*, April 11, 2022, https://countercurrents.org/2022/04/food-world-prices-hit-new-high-alerts-un/.

(6) "Hunger Pains: The Growing Global Food Crisis," *GZERO Media*, July 11, 2022, https://www.gzeromedia.com/events/hunger-pains-the-growing-global-food-crisis/.

(٧) «لغز الاقتصاد الجغرافي: صُنع السياسات في عالم أكثر تشتتا،» التمويل والتنمية (واشنطن دي سي: صندوق النقد الدولي، ٢٠٢٢م)، ٥٩/ ٢، ٢٨-٢٩،
https://www.imf.org/-/media/Files/Publications/Fandd/Article/2022/June/AR/fd0622a.ashx.

(٨) «انعدام الأمن الغذائي في أفريقيا: ربع سكان القارّة ليس لديه ما يكفي من الطعام،» أخبار الأمم المتحدة، (١٢، يوليو، ٢٠٢٢م)،
https://news.un.org/ar/story/2022/07/1106622.

(9) The Food and Agriculture Organization (FAO), *GIEWS - Global Information and Early Warning System on Food and Agriculture: Countries Requiring External Assistance for Food* (Rome: FAO, 2022), https://www.fao.org/giews/country-analysis/external-assistance/en/.

(10) The United Nations World Food Programme, *Hunger in West Africa Reaches Record High in a Decade as the Region Faces an Unprecedented Crisis Exacerbated by Russia-Ukraine conflict.*

(١١) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية، «موجز عن حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم ٢٠٢٢: إعادة توجيه السياسات الغذائية والزراعية لزيادة القدرة على تحمل كلفة الأنماط الغذائية الصحية».

(12) "World Facing Unprecedented Hunger Crisis, Deputy Secretary-General Warns Economic and Social Council, Urging Governments to Support Resilience at Scale," *UN Press Release*, June 20, 2022, https://press.un.org/en/2022/dsgsm1752.doc.htm.

(13) Monique Vanek and Colleen Goko, "Africa Faces Unrest as Thumping Food Prices Hit It Hardest," *Bloomberg*, May 11, 2022, https://www.bloomberg.com/news/articles/2022-05-11/africa-faces-unrest-as-thumping-food-prices-hit-it-hardest.

(14) The International Rescue Committee (IRC), *Why Millions of People Across Africa are Facing Extreme Hunger* (New York: The International Rescue Committee (IRC), 2022), https://www.rescue.org/article/why-millions-people-across-africa-are-facing-extreme-hunger.

(15) “Policy Response to Food Shocks to Have Lasting Effects on Sovereigns, Companies: Moody’s,” *The Business Times*, JUL 19, 2022, https://www.businesstimes.com.sg/global-enterprise/policy-response-to-food-shocks-to-have-lasting-effects-on-sovereigns-companies.

(16) “Lurching From Food Crisis to Food Crisis,” *GRAIN*, July 8, 2022, https://grain.org/en/article/6862-lurching-from-food-crisis-to-food-crisis.

(17) Katy Askew, “We Must do our Bit to Avoid Starvation in the Global South’: Report Calls on Europe to ‘Beat Putin’s Global Food Blackmail,” *Food Navigator*, July 11, 2022, https://www.foodnavigator.com/Article/2022/07/11/we-must-do-our-bit-to-avoid-starvation-in-the-global-south-report-calls-on-europe-to-beat-putin-s-global-food-blackmail.

(18) Alexander Müller et al., “The Right Way to Fight Global Hunger,” *Project Syndicate*, Jun 13, 2022, https://www.project-syndicate.org/commentary/global-food-crisis-rethinking-responses-to-hunger-by-alexander-muller-et-al-2022-06.